إن إمعان النظر في أمثلة تعدد المصادر الواردة في معجم القاموس، و محاولة تفسيرها بالاستعانة بما قدمه علماء اللغة القدماء من تفسيرات وإشارات, أفضى ذلك كله إلى الوقوف على أسباب مختلفة أدت إلى تعدد المصادر في اللغة عامة، وفي المعجم خاصة، ومن أهم هذه الأسباب ما يلي:

1ـ اختلاف اللغات

2ـ اختلاف الفعل

3ـ تقارض الصيغ

4ـ الاختصاص

5ـ احتمال الأصول

6ـ تداخل الأصول

7ـ الضرورة الشعرية

8ـ اللحن

9ـ التصحيف والتحريف

10ـ التوهم

**المبحث الأول**

**اختلاف اللغات**

**3ـ1ـ1ـ مقدمة**

اللغات جمع "لغة"، واللغة عند ابن جني هي: "أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم".([[1]](#footnote-1))

وقد عرفت العربية منذ القدم بتعدد لهجاتها لتعدد القبائل الناطقة بها، ولما كانت القبائل العربية تختلف في أماكن تواجدها، وفي ظروف حياتها، فبعضها مستقر، وبعضها متنقل، ومنها متحضر، ومنها من يميل إلى البداوة، كان من الطبعي أن تختلف لهجاتها، وطرق أدائها للألفاظ؛ لذا فإن قبائل العرب تختلف لهجاتها في مظاهر متعددة منها الأداء الصوتي للألفاظ، والحروف.

وهو أمر لاحظه العلماء منذ بدايات الدرس اللغوي([[2]](#footnote-2))، كما عقد ابن فارس بابا في "القول في اختلاف لغات العرب" وذكر فيه وجوه من اختلاف لغات العرب([[3]](#footnote-3)). كما عقد ابن جني بابا بعنوان "اختلاف اللغات وكلها حجة".([[4]](#footnote-4))

و يعد هذا التنوع في الاستعمال والاختلاف في النطق سببًا مهمًا من أسباب تعدد الأبنية في اللغة العربية، ومصدرًا من مصادر ثرائها اللفظي، وغناها اللغوي.

 وقد شمل اختلاف اللهجات المصادر، فدخلها التعدد والاختلاف من قبله؛ وذلك حين تستعمل قبيلة مصدرًا لفعل بصيغة مختلفة عن الصيغة المستعملة في قبيلة أخرى، مما يؤدي إلى تعدد المصادر ذات الفعل الواحد، وداخل الأصل اللغوي الواحد، ومن ثمَّ تنشأ صيغ مصدرية مختلفة في المبنى, ومتفقة في المعنى.

وقد تنبه علماء اللغة الأوائل إلى أثر هذا الاختلاف على تعدد أبنية المصادر، وأشاروا إليه، ومن ذلك ما قاله الليث: "السُقم والسَقَم، والسَّقام لغات".([[5]](#footnote-5))

كما أشار سيبويه إليه في غير موضع من كتابه، فقال: "وقد جاء بعض مصادر ما ذكرنا على فِعَال كما جاء على فُعُولٍ، وذلك نحو: كذبته كذاباً، وكتبته كتاباً، وحجبته حجاباً، وبعض العرب يقول: كتبًا على القياس".([[6]](#footnote-6))

وقال أيضًا: "وقد جاء بعض مصادر ما ذكرنا على فِعْلانٍ، وذلك نحو: حرمه يحرمه حِرْمانا، ووجد الشيء يجده وِجْداناً. ومثله أتيته آتيه إتياناً، وقد قالوا: أتيًا على القياس ".([[7]](#footnote-7))

 كما أشار ابن فارس إلى أثر تعدد اللغات في تعدد المصادر واختلاف ضبطها، حيث مثل لاختلاف اللغات بأمثلة من المصادر في "باب انتهاء الخلاف فِي اللغات" حيث قال:" تقع فِي الكلمة الواحدة لُغتان. كقولهم: "الصِّرام"، و"الصَّرام", و"الحِصاد" و"الحَصاد"... وتقع فِي الكلمة أربع لُغات, نحو: "الصِّداق", و"الصَّداق", و"الصَّدُقة" و"الصُّدْقة".([[8]](#footnote-8))

**3ـ1ـ2ـ عزو اللغات إلى القبائل في القاموس**

تجدر الإشارة إلى أمر مهم قبل البدء في عرض هذه القضية، وهو أن التعدد في بعض أمثلة المصادر في معجم القاموس قد يكون مرده اختلاف اللغات، ولكن لا يصرح بذلك؛ لأنه لا يكاد يوجد عزو للغات إلا فيما ندر؛ والسبب المباشر في ذلك هو الإيجاز الذي التزمه المجد في كتابه مما ترتب عليه حذف الزوائد والشواهد، يقول في ذلك: "وألَّفت هذا الكتاب محذوف الشواهد، مطروح الزوائد، معربًا عن الفُصَحِ والشَّوارِد ".([[9]](#footnote-9))

 كما يمكن أن يعزى ذلك إلى الانتظام الذي تميز به القاموس، يقول الدكتور حسين

نصار: "أهم ظاهرة يراها الإنسان في القاموس لأول وهلة: الانتظام في الترتيب الداخلي للمواد, والانتظام في علاجها...أما انتظام علاج الصيغ فيقوم على ميل المؤلف إلى استكمال زوايا الصيغ التي يذكرها ".([[10]](#footnote-10))

 وهذا ما ظهر جليًا في عرضه لمصادر الفعل فهو يميل إلى جمع المصادر التي تختلف في مبناها, و تتفق في معناها في موضع واحد، ولعل نسبة كل صيغة إلى من تكلم بها يفوت غرض الانتظام، وقد كان حريصًا على الإتيان بصيغ المصادر متتالية في حيز واحد.

 ولكن هذا لا يعني إهمال اللغات المسموعة في الصيغة نفسها , يقول الشيخ نصر الهوريني في مقدمة المعجم: "ويقدم في موازين الكلمة فعلاً كانت، أو اسمًا المشهور الفصيح أولا، ثم يتبعه باللغات الزائدة إن كان في الكلمة لغتان أو أكثر".([[11]](#footnote-11))

 وللسبب نفسه أُخذ عليه عدم إشارته إلى الضعيف من اللغات التي يذكرها والرديء، والمذموم.([[12]](#footnote-12))

و لما كان ذلك كذلك فقد كان السبيل إلى معرفة المصادر الناشئة عن اختلاف اللغات في القاموس أمورا عدة منها:

1ـ الاستعانة بأقوال علماء اللغة، وتفسيراتهم المبثوثة في ثنايا كتبهم حول أمثلة هذه القضية مما يتضمن نسبة تعدد المصادر إلى اختلاف اللغات.

2 ـ ما تتضمنه نصوص القاموس من إشارات وعبارات تدل على أن الاختلاف في ذلك المقام من قبيل اختلاف اللغات، وهي إما إشارات صريحة، وذلك نحو: "المَعُوشَةُ لُغَةٌ في المَعِيشَةِ، أزْدِيَّةٌ".([[13]](#footnote-13))

وإما إشارات ضمنية، وذلك نحو: "سَطَعَ الغُبارُ، كمنَعَ، سُطوعًا وسَطيعًا، كأميرٍ، وهو قَليلٌ ارْتَفَعَ".([[14]](#footnote-14)) فإن في التعبير عن المصدر بلفظ "قليل " يمكن أن يفهم منه أن هذا الاستعمال خاص بقبيلة معينة، أو لغة قليلة.

و يتجلى أثر اختلاف اللغات على تعدد المصادر في مظاهر وصور، من أهمها ما يلي:

 **3ـ1ـ3ـ اختلاف الضبط.**

 وفي هذا الجانب يظهر أثر اختلاف اللغات جليا، فهو أكثر مظهر تتمايز فيه اللهجات، وتتابين اللغات، إذ إن كل قبيلة تضفي على كلامها طابعًا خاصًا، وتصبغه بصبغة مميزة، وقد كشفت دراسة أبنية المصادر في القاموس عن وجود صيغ مصدرية متحدة الفعل، متفقة المعنى، ولكنها تختلف في جانب واحد هو ضبطها,ومرد ذلك اختلاف لغات العرب.

**3ـ1ـ3ـ(أ) الفتح والكسر في فاء المصدر.**

 **ـ(فِعْل وفَعْل)**

 "فَعَلَ" المتعدي الغالب في مصدره " فَعْل"، سواء أكان الفعل صحيحًا أم معتلاً، وقد وردت أبنية مصدرية لذلك الفعل على صيغتين (فِعْل وفَعْل)، وفسر ابن السكيت هذا التعدد في الصيغة باختلاف اللغات في " باب فِعْل وفَعْل باتفاق معنى": "قال أبو عبيدة: تميم من أهل نجد يقولون: نِهْيٌ، للغدير؛ وغيرهم يقولون: نَهْيٌ. وهو الحَجُّ والحِجُّ... ويقال: هي السَّلم والسِّلم، للصلح، وقوم يفتحون أوله... ويقال: خرص النخل خِرصًا بكسر الخاء وسكون الراء، وإن شئت خَرصًا... ويقال: الصِّرع لغة قيس، والصَّرع لغة تميم، وكلاهما مصدر صرعتُ, وخدعته خَدعًا وخِدعًا".([[15]](#footnote-15))

وعلى ضوء النص السابق يمكن تفسير تعدد المصادر في أمثلة من القاموس، ومنها ما يلي:

\*"خَدَعَه، كمنَعه، خَدْعاً، ويُكْسَرُ خَتَلَه، وأراد به المكروه من حيثُ لا يَعْلَمُ".([[16]](#footnote-16))

\*"الصَّرْعُ، ويكسرُ الطَّرْحُ على الأرْضِ، كالمَصْرَعِ، كمَقعدٍ، وهو مَوْضِعهُ أيضاً، وقد صَرَعهُ، كمَنَعه." ".([[17]](#footnote-17))

إن تأمل كلام ابن السكيت ونصي القاموس يفضي إلى نتائج من أهمها الآتي:

1. أن صيغة الفتح هي الأصل، وصيغة الكسر هي فرع، وقد التزم المجد تقديمها، بينما لم يفعل ذلك ابن السكيت.
2. حديث ابن السكيت عن هذه الصيغة بالجمع بين المصادر وغيرها من الأسماء يدل على أن اللهجة تشمل النوعين، وأن تصرف أهل اللهجة يعم الأسماء والمصادر.
3. في قول المجد "يُكْسَرُ" إشارة غير صريحة إلى أن تلك الصيغة هي لغة أخرى في المصدر سمعت فيه.
4. يمكن عزو الفتح لتميم، والكسر لقيس استنادًا على كلام ابن السكيت السابق، ومما يؤكد أن الفتح صفة لتميم ما جاء في "باب ما يفتح ويكسر من حروف مختلفة". "قال ـ يقصد الفراءـ قيس تقول: عِجلزة وتميم تقول: عَجلزة".([[18]](#footnote-18))
5. يتضح ـ بمقارنة الصيغة المنسوبة إلى تميم والمصدر القياسي للفعل ـ أن لهجة تميم تتفق والقياس، مما يدفع إلى القول بأنها لهجة تميم ولهجة غيرهم من أهل الحجاز، أو بعبارة أخرى هو الفصيح الشائع المعروف.

 **ـ (فِعَال وفَعَال )**

 يعد مصدر "فِعَال" مصدرًا قياسيًا فيما دل على انتهاء الزمان، وقد دخل فيه اختلاف اللغات فسمع بالفتح، يقول سيبويه: "وجاءوا بالمصادر حين أرادوا انتهاء الزمان على مثال فِعَالٍ، وذلك: الصِّرام والجِزاز، والجِداد، والقِطاع، والحِصاد وربما دخلت اللغة في بعض هذا فكان فيه فِعال وفَعال".([[19]](#footnote-19))

 ويقول ابن فارس: "تقع فِي الكلمة الواحدة لُغتان. كقولهم: "الصِّرام" و"الصَّرام". و"الحِصاد" و"الحَصاد"...([[20]](#footnote-20))

 قال ابن سيده: "ويدخل الفَعَال عليه فهو لغة في كل واحدة من هذه".([[21]](#footnote-21)) يقصد المصادر التي على فِعَال دالة على إدراك ما عالجه الهواء.

وبناء على ذلك يمكن تفسير تعدد المصادر في أمثلة من المعجم، من ذلك:

\*"خَرَفَ الثِمارَ خَرْفًا ومَخْرَفًا وخَرافاً، ويُكْسَرُ جَناهُ".([[22]](#footnote-22))

\*"والجَزَازُ، كسَحَابٍ وكتابٍ الحَصَادُ".([[23]](#footnote-23))

 يبني على ما مضى من أقوال العلماء أن صيغة الكسر هي الأصل، وصيغة الفتح لغة فيها، وقد التزم المجد في أكثر أمثلة هذا النوع تقديم صيغة الفتح، وأشار إلى الكسر بقوله: "ويُكْسَرُ" وكأنه يرى أن الفتح هو الأصل، وكذلك فعل الفارابي، إذ جاء عنده: "والحِصاد: لغة في الحَصاد".([[24]](#footnote-24)) "والصِّداق: لغة في الصَّداق".([[25]](#footnote-25))

ومما يدخل في هذا الباب أبنية مصدرية جاءت على "فَعال" و"فِعال" في معان مختلفة، وقد عزى العلماء اختلاف بعض أمثلتها إلى اختلاف اللغات.

من ذلك ما نقله ابن السكيت في"باب فِعَال وفَعَال بمعنى واحد": " قال أبو زيد: سمعت أبا مُرَّة الكلابي وأعرابيًا من بني عُقَيل يقولان: فَكاك الرقبة والرهن جميعاً. وقال غيرهما: فِكاك. ويقال: نَعم ونِعام عين ونُعمة عين. قال: وسمعت أعرابيًا من بني تميم يقول: نَعْم ونَعام عين ".([[26]](#footnote-26))

ومن أمثلة ذلك في القاموس الآتي:

\*"رَضِعَ أُمَّه، كسَمِع وضَرَب، رَضْعًا، ويُحَرَّكُ، ورَضاعًا ورَضاعةً، ويُكْسَرانِ، ورَضِعاً، ككتفٍ"([[27]](#footnote-27))، يقول الفارابي: "والرِّضاع: لغة في الرَّضاع".([[28]](#footnote-28))

\*"فَكَّهُ فَصَلَهُ، والرَّهْنَ فَكًّا وفُكُوكًا خَلَّصَهُ، كافْتَكَّهُ، والرجُلُ هَرِمَ، والأسِيرَ فَكًّا وفَكاكاً، وقد يُكْسَرُ خَلَّصَهُ، والرَّقَبَةَ أعْتَقَها".([[29]](#footnote-29))

\*"ونَعِمَ اللُّه تعالى بِكَ، كَسَمِعَ، ونَعِمَكَ وأنْعَمَ بِكَ عَيْناً: أقَرَّ بِكَ عَيْنَ من تُحِبُّهُ، أو أقَرَّ عَيْنَكَ بمَنْ تُحِبُّهُ. ونَعْمُ عَيْنٍ، ونَعْمَةُ ونَعامُ ونَعيمُ، بفَتْحِهِنَّ، ونُعْمَى ونُعَامَى ونُعامُ ونُعْمُ ونُعْمَةُ، بضمِّهِنَّ، ونِعْمَةُ ونِعَامُ، بكسرهما ويُنْصَبُ الكُلُّ بإضمار الفِعْلِ، أي: أفْعَلُ ذلك إنْعَامًا لعَيْنِكَ وإكْرامًا".([[30]](#footnote-30))

 يلاحظ على الأمثلة السابقة أن المجد كان يقدم صيغة الفتح، ويردفها بلفظ: "ويكسر" وفي ذلك إشارة إلى أن الأصل هو الفتح، والكسر لغة فيها، وذلك من وجهة نظر الفيروزآبادي على الأقل.

كما يمكن القول قياسًا على جعل ابن السكيت الفتح في "نَعام" لغة لبني تميم، والكسر لغة غيرهم: إن الفتح في "فَكاك" لغة بني عُقيل أيضًا، والكسر لغة غيرهم.

ومهما يكن من أمر فإن من الصعوبة بمكان الوصول إلى تحديد دقيق وفاصل لاختلاف اللغات في المصادر، ومن الصعوبة أيضا أن ننسب إلى كل قبيلة اتجاه محددًا في ضبط المصادر ونطقها؛ إذ قد تختلف اتجاهات القبائل الصوتية باختلاف الأمثلة والأبنية، وفي كثير من الأمر يرجع ذلك إلى المثال نفسه، وما سمع فيه، فالقبيلة التي تنطق بالضم صيغة ما، هي نفسها تنطق صيغًا أخرى بالفتح أو الكسر.

 **3ـ1ـ3ـ(ب) الفتح والضم في فاء المصدر.**

 **ـ(فَعْل وفُعْل)**

 ورد في المعجم صيغ مصدرية لفعل واحد وهي متفقة في المعنى، ومختلفة في ضبط أولها,فمنها ما هو مفتوح, ومنها ما هو مضموم، وقد نقل ابن السكيت عن بعض العلماء نسبة هذا الاختلاف إلى تعدد اللغات جاء هذا في "باب فَعْل وفُعْل باتفاق معنى": "ويقال رَغِمَ أنفي الله رَغمًا ورُغمًا. ويقال: هو الفَقْد والفُقْد. وقال الفراء كان الكسائي يقول في الكَره والكُره: هما لغتان، وقال الفراء: الكُره المشقة، قمت على كُره على مشقة. ويقال: أقامني على كَره، إذا أكرهك غيرك عليه... وقال يونس: أهل العالية يقولون: السُّم والشُّهد، وتميم تقول: السَّم والشَّهد... أبو عبيدة يقال: ضَعف ضُعف... الكسائي يقال: رحم معقومة، ومصدره العُقم والعَقم.أبو زيد يقال: قُبحًا له وقَبحًا، وشُقحًا وشَقحًا ".([[31]](#footnote-31))

يكشف النص السابق عن أن المصادر المذكورة فيه هي لأفعال من أبواب مختلفة، ومن ثمَّ فإن القياس في مصادرها مختلف؛ ذلك لأن (فَعْل) مصدر قياسي لـ "فَعَلَ" وفَعِلَ" المتعديين، أما (فُعْل) فقد عدَّه سيبويه من المصادر القياسية في "فَعُلَ".([[32]](#footnote-32))

ويمكن تقسم أمثلة المصادر التي جاءت باللغتين إلى مجموعتين بحسب أفعالها، الأولى أفعالها لازمة، وفيها الأمثلة التالية:

 \*"القُبْحُ، بالضم ضِدُّ الحُسْنِ، ويُفْتَحُ. قَبُحَ، ككَرُمَ، قُبْحًا وقَبْحًا وقُباحًا وقُبوحًا وقَباحَةً وقُبوحةً".([[33]](#footnote-33))

\*"العُقْمُ، بالضم هَزْمَةٌ تَقَعُ في الرَّحِمِ فلا تَقْبَلُ الوَلَدَ، عَقِمَتْ، كفرِحَ ونَصَرَ وكَرُمَ وعُنِي، عَقَمًا وعَقْماً، ويُضَمُّ ".([[34]](#footnote-34))

 \*"الضَّعْفُ، ويُضَمُّ، ويُحَرَّكُ ضِدُّ القُوَّةِ. ضَعُفَ، ككَرُمَ وَنَصَرَ، ضَعْفًا ضُعْفًا وضَعَافَةً وضَعَافِيَةً ".([[35]](#footnote-35))

 يلاحظ أن أفعال المصادر الواردة في الأمثلة السابقة إما أن تكون جاءت على "فَعُلَ"، أو سمع فيها، وهو وزن يتناسب ومعانيها الدالة على الطبائع، والغرائز، ومصدر (فُعْل) قياسي في هذا الفعل، أو غالب فيه، ومن ثمَّ لا يستغرب وروده هنا، أما صيغة (فَعْل) فهي الأصل في المصادر، وأخف أبنيتها، كما يمكن أن تكون مرتبطة بصيغة "فَعَلَ" المسموعة في الفعل.

 وقد أشار سيبويه إلى أن " الضَّعْف" لغة دون تحديد لمن تكلم بها، فقال:" قالوا: ضَعُفَ ضُعْفا، وهو ضعيف...ولغةٌ للعرب الضَّعْف، كما قالو:الظَّرف وظريف"([[36]](#footnote-36)), في حين نقل أبو حيان أن "الضَعْف" بالفتح لغة تميم، وبالضم لغة الحجاز.([[37]](#footnote-37))

أما المجموعة الثانية فإن أفعالها متعدية، وفيها الأمثلة التالية:

\*"الضَّرُّ، ويضمُّ ضِدُّ النَّفْعِ، أو بالفتح مَصْدَرٌ، وبالضم اسمٌ".([[38]](#footnote-38))

\*"صَرَمَهُ يَصْرِمُهُ صَرْماً، ويُضَمُّ قَطَعَهُ بائناً".([[39]](#footnote-39))

\*"الكَرْهُ، ويُضَمُّ الإِباءُ، والمَشَقَّةُ، أو بالضم ما أكْرَهْتَ نَفْسَكَ عليه، وبالفتح ما أكْرَهَكَ غيرُكَ عليه. كَرِهَهُ كَسَمِعَهُ، كَرْهاً ويُضَمُّ، وكَراهَةً وكراهِيَةً، بالتَّخْفيفِ، ومَكْرَهَةً، وتُضَمُّ راؤُهُ".([[40]](#footnote-40))

 يلاحظ أن الأفعال في هذه المجموعة هي من بابي "فَعَلَ" و"فَعِلَ" المتعديين، وهذا يفسر وجود صيغة "فَعْل"، أما صيغة فُعْل" فمردها اختلاف اللغات، يؤيد ذلك ما نقله ابن السكيت عن الكَره ([[41]](#footnote-41))، أما الضَّر فقد جاء في اللسان ما يفيد أنهما لغتان: "الضَّرُّ والضُّرُّ لغتان: ضد النفع. والضَّرُّ المصدر، والضُّرُّ الاسم، وقيل: هما لغتان كالشَّهد والشُّهد، فإذا جمعت بين الضَّر والنفع فتحت الضاد، وإذا أفردت الضُّرّ ضممت الضاد إذا لم تجعله مصدرًا".([[42]](#footnote-42)) "وقد أجمع كثير من أهل اللغة أن الكَره والكُره لغتان فبأي لغة وقع فجائز".([[43]](#footnote-43))

أما نسبة هذا التنوع في الأداء إلى من تكلم به فقد تضمن نص ابن السكيت نسبة الفتح لتميم، والضم لأهل العالية([[44]](#footnote-44))، وذهب الدكتور أحمد الجندي إلى أن المراد بأهل العالية هنا الحجاز([[45]](#footnote-45))، واستدل بأن المصباح عزا الضم للحجاز.([[46]](#footnote-46))

وفي المقابل استعرض الدكتور أحمد الجندي روايات تنسب الضم إلى تميم، والفتح إلى الحضر، وقد كان يريد أن يثبت أن تميما تؤثر الضم؛ "لأن الضم مظهر من مظاهر الخشونة البدوية"([[47]](#footnote-47))، "ولكن يقف في سبيل ذلك بعض الروايات التي عُزي الضم فيها إلى الحجاز مقابل الفتح الذي جنحت إليه تميم".([[48]](#footnote-48))

**3ـ1ـ3ـ(ج) الكسر والضم في فاء المصدر**

ومثال ذلك: "ورَضِيَ عنه، وعليه يَرْضَى رِضًا ورِضْوانًا، ويُضَمَّانِ".([[49]](#footnote-49))

 إن في قول المجد: "ويضمان" إشارة إلى وجود لغة أخرى في المصدرين بضم أولهما، وقد جاء في المصباح المنير ما يؤكد ذلك إذ جاء في "(رضي): رَضِيتُ الشَّيْءَ وَرَضِيتُ بِهِ رِضًا اخْتَرْتُهُ، وَارْتَضَيْتُهُ مِثْلُهُ، وَرَضِيتُ عَنْ زَيْدٍ، وَرَضِيتُ عَلَيْهِ لُغَةٌ لِأَهْلِ الْحِجَازِ، وَالرُّضْوَانُ بِكَسْرِ الرَّاءِ، وَضَمُّهَا لُغَةُ قِيسٍ وَتَمِيمٍ بِمَعْنَى الرِّضَا، وَهُوَ خِلَافُ السَّخَطِ ".([[50]](#footnote-50))

 "وقرىء: ﭽ ﯰ ﯱ ﯲﭼ([[51]](#footnote-51)) بضم الراء وهي لغة تميم وبكر وقيس عيلان".([[52]](#footnote-52))

وقرىء بالكسر في قوله ﭨ ﭽ ﮈ ﮉ ﮊ ﭼ.([[53]](#footnote-53)) يقول ابن خالويه: "إنما أتى باللغتين ليعلمك جوازهما".([[54]](#footnote-54))

 ويرجح أن الكسر هو الأصل؛ لأن المصدر القياسي هو "رِضى" بكسر الفاء.

**3ـ1ـ3ـ(د) الفتح والضم والكسر في فاء المصدر**

 أشار ابن السكيت إلى هذه الصورة في "باب فَعْل وفُعْل وفِعْل باتفاق معنى" ومما جاء فيه: " ويقال: هو الفَتك، والفِتك، والفُتك. وقال يونس: أبى قائلها إلا تَمًا وتِمًا وتُمًا، ثلاث لغات، يعني تمام الكلام ".([[55]](#footnote-55))

وقد وردت في المعجم أبنية مصدرية سمع في فائها الحركات الثلاث؛ وذلك لاختلاف اللغات فيها، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

\*"الفَتْكُ، مُثَلَّثَةً رُكوبُ ما هَمَّ مِنَ الْأُمُورِ ودَعَتْ إليه النفسُ".([[56]](#footnote-56))

\*"الرَّغْمُ الكُرْهُ، ويُثَلَّثُ، كالمَرْغَمَةِ، ورَغِمَه، كعَلِمَه ومنَعه كرِهَه والتُّرابُ، كالرَّغامِ، والقَسْرُ، والذُّلُّ. ورَغَمَ أنْفِي لله تعالى، مُثَلَّثَةً ذَلَّ عن كُرْهٍ، وأرْغَمَه الذُّلُّ".([[57]](#footnote-57))

 \*"الغِلْظَةُ، مثلثةً، والغِلاظَةُ، بالكسر وكعِنَبٍ ضِدُّ الرِّقَّةِ، والفِعْلُ ككَرُمَ وضَرَبَ".([[58]](#footnote-58))

وفي محاولة لعزو هذه اللغات إلى قبائلها فإن أبا حيان ذهب إلى أن الفتح لغة الحجاز، والضم لغة تميم..([[59]](#footnote-59))

 أما ابن السكيت فقد تكررت عنده نسبة الفتح إلى تميم في غير موضع([[60]](#footnote-60))، مما يدفع إلى القول بأن الميل إلى الفتح صفة صوتية سائدة عند تميم.

 **3ـ1ـ4ـ اختلاف الضبط في عين المصدر**

**3ـ1ـ4ـ(أ)السكون والفتح**

 **ومن أمثلته (فَعْل ـ فَعَل)**

 وردت في المعجم أبنية مصدرية لفعل واحد، وقد جاءت عينها ساكنة مرة، ومتحركة أخرى، ومن أمثلة ذلك:

"دأَبَ في عَمَلِهِ، كَمَنَعَ، دَأْباً، ويُحَرَّكُ، ودُؤوباً، بالضم جَدَّ وتَعِبَ".([[61]](#footnote-61))

فسر البصريون اختلاف الصيغة في هذا المقام باختلاف لغات العرب، فهم يرون أن صيغة الفتح ليست فرعا عن الأخرى الساكنة، وإنما هي لغة أخرى، وهذا يختص فيما سمع فيه ذلك، ولا يقاس عليه، وهذا ما نقله ابن جني عن أصحابه.([[62]](#footnote-62))

 و يرد ابن جني ذلك إلى اختلاف اللغات، والدافع له إحداث الإتباع والتجانس الصوتي، بين الحرفين، يقول: "لأنها قد سمعت ساكنة ومتحركة كما سمع غيرها مما لا حرف حلق فيه ساكنا ومتحركا، ويحتاج من فصل بينهما إلى دليل".([[63]](#footnote-63))

 أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أن "فَعَل" فرع من ساكنة العين، إذا كانت عينه حرفا حلقيا، وجعلوه قياسا مطردا في كل ما كان على مثاله.

 يتضح ذلك من قول الفراء في شرح قوله تعالى: ﭽ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﭼ ([[64]](#footnote-64)): "وقوله "دَأْباً" وقرأ بعض قرائنا وهو حفص "سبع سنين دَأَبا" وكذلك كل حرف فتح أوله وسكن ثانيه فتثقيله جائز إذا كان ثانيه همزة أوعينا أو حاء أو خاء أو هاء".([[65]](#footnote-65))

 وقد يحدث العكس فيكون الأصل في المصدر التحريك كما في "فَعَل"؛ لأن فعله من: باب "فَعِلَ"، وتسمع فيه صيغة أخرى بإسكان عينه، ومثال ذلك ما جاء في " مرض": "المَرَضُ إظْلامُ الطَّبيعةِ، واضْطِرابُها بعدَ صفائِهَا واعْتِدَالِها، مَرِضَ، كفَرِحَ، مَرَضًا ومَرْضًا".([[66]](#footnote-66))

 أما ابن جني فقد رفض حمل ذلك على التخفيف كما في غيره، وذهب إلى أنه من الشاذ، فقال: "لا يجوز أن يكون" مَرْض"مخففا من مرَض؛لأن المفتوح لا يخفف، وإنما ذلك في المكسور والمضموم كإبل، وفَخِذ، وطُنُب، وعَضُد، وما جاء عنهم من ذلك في المفتوح فشاذ لا يقاس عليه".([[67]](#footnote-67))

 ورأي ابن جني يقوم على أن بناء "فَعَل" خفيف، لأنه مفتوح، فلا حاجة إلى تخفيفه

بإسكان عينه، ولكن يمكن حمل ذلك على اختلاف اللغات، فقد يكون الإسكان لغة سمعت عن قوم، يقوي ذلك وجودهما كلغتين فيما ليس فيه حرف حلق؛لذا قال ابن جني عن " قَصّ، وقَصَصٌ": "وإنما هما لغتان بمنزلة غيرهما من غير المضاعف".([[68]](#footnote-68))

**3ـ1ـ4ـ(ب) السكون والكسر**

**ومن صوره(فِعْل ـ فَعِل)**

وفي هذه الصورة يتغير ضبط عين "فَعِل" من الكسر إلى السكون، وفائها من الفتح إلى الكسر، ومثال ذلك ما جاء في "حرم": "وحَرَمَهُ الشيءَ، كضَرَبَهُ وعَلِمَه، حَريماً وحِرْماناً، بالكسرِ، وحِرْماً وحِرْمَةً، بكسرِهِما، وحَرِماً وحَرِمَةً وحَرِيمَةً، بكسر رائِهِنَّ: مَنَعَه".([[69]](#footnote-69))

 وقد أشار ابن السكيت إلى هذه الطريقة في الأداء في "باب ما يفتح أوله ويكسر ثانيه" وقال فيه: "وقد يخفف بعض العرب ثانيه ويلقي كسرته على أوله... وتقول: هي الفخذ، والكرش، والورك؛ والتخفيف في هذا جائز، إلا أن الاختيار التحريك وهو الكذِب، والحَلِف، والحبق، والضَحِك، واللَعِب، والسرق... وقد حرمه حَرِماً وحِرْماً وحريمة ".([[70]](#footnote-70)) وقوله: بعض العرب، إشارة إلى كونها لغة من لغات العرب.

**3ـ1ـ4ـ(ج)الفتح والكسر**

(مَفْعِل ـ مَفْعَل)

القياس في المصدر الميمي أن يأتي على "مَفْعَل" إذا كان فعله صحيح الفاء، وعلى "مَفْعِل" إذا كان الفعل مثالا واويا مكسور العين في المضارع، نحو: وعد ـ موعِدة([[71]](#footnote-71)). وقد وردت مصادر باللغتين، وكان القياس فيها أن تأتي على إحداهما، يقول السيوطي: "وجاءت ألفاظ باللغتين بالفتح والكسر: المطلَع والمطلِع، والمنسَك والمنسِك، والمسكَن والمسكِن، ومفرَق الرأس والطريق ومفرقِهما، والمحشَر والمحشِر، والمنبَت والمنبِت".([[72]](#footnote-72))

ومن أمثلة ما ورد بالكسر، وقياسه الفتح ما جاء في "عجز": "العَجْزُ، مُثَلَّثَةً وكنَدُسٍ وكتِفٍ مُؤَخَّرُ الشيءِ... والعَجْزُ والمَعْجِزُ والمَعْجِزَةُ، وتفتح جيمُهُما، والعَجَزانُ، محركةً، والعُجُوزُ، بالضم الضَّعْفُ، والفِعلُ كضَرَبَ وسَمِعَ".([[73]](#footnote-73))

 وجاء في "حيض": "حاضَت المرأةُ تَحيضُ حَيضاً ومَحِيضاً ومَحاضاً".([[74]](#footnote-74))

ومن أمثلة ما ورد بالفتح وقياسه الكسر ما جاء في"وضع" "وضَعَهُ، يَضَعُهُ، بفتحِ ضادِهِما، وَضْعاً ومَوْضِعاً، ويُفْتَحُ ضادُهُ، ومَوْضوعاً حَطَّهُ...وفُلانٌ نَفْسَهُ وَضْعًا...".([[75]](#footnote-75))

 **3ـ1ـ5ـ اختلاف الصيغة**

 وبيان ذلك هو: أن تشترك قبيلتان أو أكثر في استعمال صيغة واحدة للفعل، ثم تنفرد قبيلة بصيغة مصدرية مختلفة عن الأخرى في عدد أحرفها وضبطها. ومن أمثلة ذلك الواردة في المعجم الآتي:

 3**ـ1ـ5ـ(أ)** "البُغْضُ، بالضم ضِدُّ الحُبِّ. والبِغْضَةُ، بالكسر، والبَغْضاءُ شِدَّتُهُ. وبَغُضَ، ككَرُمَ ونَصَرَ وفرحَ، بَغاضَةً، فهو بَغيضٌ".([[76]](#footnote-76))

 ذكر السيوطي في المزهر أن: "أبغضته بَغاضَةً لغة يمانية ليست بالعالية".([[77]](#footnote-77))كما يمكن أن يكون مصدر بَغاضَةً" مرتبطا بصيغة الفعل "بَغُضَ، ككَرُمَ" فهي قياسية فيه، وهو من الأفعال الدالة على الغرائز أيضا.

3**ـ1ـ5ـ(ب)**"هانَ هُوناً، بالضم، وهَواناً ومَهانَةً ذَلَّ، وهَوْناً سَهُلَ".([[78]](#footnote-78))

ينسب الفارابي مصدر "الهَوَان" لقريش، فيقول: "والهُون ُ: الهَوَان بلغة قريش".([[79]](#footnote-79)) 3**ـ1ـ5ـ(ج)** " كَذَبَ يَكْذِبُ كَذِبًا وكِذْبًا وكِذْبَةً وكَذْبَةً وكِذابًا وكِذَّابًا، ككِتابٍ وجِنَّانٍ".([[80]](#footnote-80))

 ذهب سيبويه إلى أن "فِعَّال" بكسر الفاء، وتثقيل العين مصدر لـ"فعَّل" الثلاثي المزيد([[81]](#footnote-81))، ولكن الذي يظهر من النص السابق أن المجد ذكر "كِذَّابًا" في عدِّ مصادر الثلاثي المجرد، فهو يرى أنه من المصادر المسموعة فيه.

 وقد "سمع "فِعَّال" بكسر الفاء وتشديد العين مصدرا لفعَّل بتشديد العين كثيرا في لغة اليمن، ومنه قوله تعالى:ﭽ ﯪ ﯫ ﯬ ﭼ([[82]](#footnote-82)) إلا أنه يقتصر فيه على السماع,وسمع تخفيف عين "فِعَّال "، فقيل: كِذَاب".([[83]](#footnote-83))

 3**ـ1ـ5ـ(د)**"نَصَرَ المَظْلومَ نَصْرًا ونُصورًا أعانَهُ".([[84]](#footnote-84))

يمكن حمل صيغة "نُصورًا" على أنها لغة لأهل نجد، إذ أشار الفراء إلى أن: "ما ورد عليك من باب فَعَل يَفْعُل، وفَعَلَ يفْعِلُ, ولم تسمع له بمصدر فاجعل مصدره على الفَعْل أو على الفُعُول. الفَعْل لأهل الحجاز، والفُعُول لأهل نجد".([[85]](#footnote-85))

ولكن الأمر ليس على إطلاقه هنا، إذ قيد الفراء ذلك بكونه لم يسمع له مصدر، كما أن ذلك لا يعني أن كلّ فِعْل من ذلك الباب سُمِعَ فيه الفَعْل، والفُعُول تنسب الفَعْل لأهل الحجاز، والفُعُول لأهل نجد، وهو الرأي الذي ذهب إليه الدكتور الجندي، حين قال: "وعلى هذا فإذا طالعتنا المعاجم بمصادر عدة للفعل الواحد نسبنا ما كان على وزن فُعُول لتميم، ونجد، وما كان على وزن فَعْل للحجاز"([[86]](#footnote-86))؛ إذ قد يرجع وجود الصيغتين في مكان واحد إلى تقارض الصيغ بين الأبواب كما مرّ، أو إلى التفريق بين المعاني.

كما أن هناك إشارات أخرى تنسب صيغة "فُعُول" إلى غير نجد، فعند هذيل يستعمل أبو ذؤيب الهذلي "نُصُورا" مصدرا للفعل "نَصَرَ" وكان القياس "نَصْرًا"، فيقول:

 فإنْ كنتَ تَشْكُو من قريب مَخانةً فتِلكَ الجَوازِي عَقْبُها ونُصُورُها.([[87]](#footnote-87))

 جاء في اللسان: "نُصُورُها" يجوز أن يكون جمع ناصر، كشاهد وشهود، وأن يكون مصدرًا كالخروج، والدخول ".([[88]](#footnote-88))

 ويرى بروكلمان أن "الأبحاث الحديثة أثبتت أن اختلاف الصيغ المصدرية يرجع إلى اختلاف لهجي".([[89]](#footnote-89))

3**ـ1ـ6ـ الإدغام والفكّ**

ردَّ ابن جني اختلاف جزء من أبنية المصادر بالفك والإدغام إلى اختلاف اللغات، إذ جاء في المنصف: " يقولُ: لا تتوهم أن أصل (قص: قَصَصٌ)ثم أسكنوا الأولى، وأدغموها في الثانية؛ لأنه لو كان كذلك لما اطرد عنهم إظهار (فَعَلٍ) وهو من السعة على ما لا خفاء به؛ وإنما لغُتان بمنزلة غيرهما من غير المضاعف، نحو قولهم: (نَشْزٌ، ونَشَزٌ؛ وشَبْحٌ، وشَبَحٌ) فكما لا يقال: (إن (نَشْزاً) مسكن من (نَشَزٍ) فكذلك لا ينبغي أن يقال: (إن قَصًا) مسكن من (قَصَصٍ) ولكن كل واحد منهما أصل".([[90]](#footnote-90))

وقد ورد في القاموس أمثلة لأبنية مصدرية اختلفت بالفك والإدغام، ومن ذلك ما يلي:

\*"وشَفَتُهُ تَذِبُّ ذَبَّا وذَبَبًا، مُحَرَّكَةً، وذُبُوباً جَفَّتْ عَطَشًا أو لغيرِهِ".([[91]](#footnote-91))

\*"الهَذُّ سُرْعَةُ القَطْعِ والقِراءَةِ، كالهَذَذِ...".([[92]](#footnote-92))

\*"عَنَّ الشيءُ يَعِنُّ ويَعُنُّ عَنّاً وعَنَناً وعُنونًا إذا ظَهَرَ أمامَكَ".([[93]](#footnote-93))

يمكن أن يفسر اختلاف المصادر بالفك والإدغام في الأمثلة السابقة باختلاف اللغات، اتَّباعًا لقول ابن جني السابق، وحملا عليه.

 ولكن المصادر المدغمة على صيغة "فَعْل" كانت أكثر ورودًا واستعمالاً من المصادر التي جاءت بالفك، وعلى تقدير أن الإدغام والفك لغتان، فالإدغام هو اللغة الفاشية، أو الشائعة، والفك لغة قليلة. وقد يوصف بالنادر كما وصف المجد "حَلَلاً" في مادة (حلل)، إذ جاء فيها: "حَلَّ المكانَ، وبه يَحُلُّ ويَحِلُّ حَلاًّ وحُلولاً وحَلَلاً، محرَّكةً، نادِرٌ نَزَلَ به".([[94]](#footnote-94))

وفي محاولة للوصول إلى عزو للغتين اللتين أشار إليهما ابن جني، فإنه يمكن الاستعانة بما ذكره ابن هشام من مواضع جواز الإدغام والفك، وهو: "أن تكون الكلمة فعلا مضارعًا مجزومًا، أو فعل أمر، ﭧ ﭨ ﭽ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﭼ([[95]](#footnote-95))، فيقرأ بالفك، وهو لغة أهل الحجاز، والإدغام وهو لغة تميم"([[96]](#footnote-96))، فيفهم من ذلك أن الفك لغة الحجاز، والإدغام لغة تميم.

3**ـ1ـ7ـ قصر الممدود**

أجمع البصريون والكوفيون على جواز قصر الممدود في الشعر، يقول ابن ولاد:" قصر الممدود جائز في الشعر عند جميع النحويين".([[97]](#footnote-97))

إلا أنه توجد إشارات إلى أن أمثلة من قصر الممدود في النثر ترجع إلى اختلاف اللغات، وقد وردت مصادر بصيغتي القصر والمد، وعلل علماء اللغة ذلك باختلاف اللغات، ومن ذلك الآتي:

 3**ـ1ـ7ـ(أ)** "ي بَكَى يَبْكِي بُكاء وبُكًى".([[98]](#footnote-98))

 ذهب ابن سيده إلى أن "بُكى" لغة مخففة عن الأصل الممدود "بُكاء".([[99]](#footnote-99))

 3**ـ1ـ7ـ(ب)** جاء في اللسان: "شَرى الشيءَ يَشْرِيه شِرًى وشِرَاء...الجوهري: الشراء يمدُّ ويقصر...ابن الأعرابي: الشراء ممدود، ويقصر، فيقال: الشرا، قال: أهل نجد يقصرونه، وأهل تهامة يمدونه ".([[100]](#footnote-100))

 "شَرَى" فِعْلٌ من باب "فَعَلَ" المتعدي، وكان قياس مصدره أن يأتي على "فَعْل"، ويكثر فيه "فِعال"، والمسموع فيه هنا: شِرًى، وشِرَاء، وشِرًا، والأخيرة صورة ناشئة عن قصر "شراء" وهي كما نقل ابن منظور لغة لأهل نجد، يؤيد ذلك أن "قصر الممدود لغة لأهل نجد". ([[101]](#footnote-101))

 3**ـ1ـ7ـ(ج)** "ي زَنَى يَزْنِي زِنًى وزِناءً، بكسرهما فَجَرَ".([[102]](#footnote-102))

 "زَنَى" فعل من باب "فَعَلَ" اللازم، والغالب في مصدره "فُعُول "ويكثر فيه "فِعال"؛ لأنه معتل اللام، والوارد في المعجم: زِنًى وزِناءً، بالقصر والمد، وقد نقل ابن منظور عن اللحياني قوله: "الزِّنى مقصور، لغة أهل الحجاز، قال الله تعالى:ﭽ ﮊ ﮋ ﮌﭼ([[103]](#footnote-103))، والزِناء ممدود لغة بني تميم".([[104]](#footnote-104))

 وفي الصحاح: "الزِّنى يمد ويقصر، فالقصر لأهل الحجاز. ﭧ ﭨ ﭽ ﮊ ﮋ ﮌﭼ([[105]](#footnote-105))، والمدُّ لأهل نجد ".([[106]](#footnote-106))

 وانتهى الدكتور الجندي في دراسة الممدود والمقصور في لهجات القبائل إلى: "أن تميمًا وأسدًا وقيسًا وأهل نجد يميلون إلى السرعة في النطق فلا يعطون الحروف حقها كاملاً في الأداء، وذلك لاقتصارهم في الجهد العضلي، ولهذا مالوا إلى نطق صيغ الإشارة للجمع بالقصر... فهذه الأمثلة إن دلت فإنما تشير إلى قصر الممدود، تلك الصفة التي لمحناها في لهجات البدو منهم، ونلمحها الآن في لهجات نجد الحديثة، وفي أشعارهم أيضًا".([[107]](#footnote-107))

 ومما يدخل في هذا الباب ما جاء عند الفراء، وهو أن من المقصور والممدود ما يفتح أوله فيقصر، ويكسر فيمدُّ، وهي لغة بني عامر، ومثل له بالصِّلاء والغِراء.([[108]](#footnote-108))

3**ـ1ـ8ـ** **التذكير والتأنيث**

ومن ذلك قول سيبويه: "وَوسِمَ يوسم وسامةً، وقال بعضهم: وسامًا فلم يؤنث".([[109]](#footnote-109))

وقد ذكر ابن فارس من وجوه اختلاف لغات العرب "الاختلاف في التذكير والتأنيث فإن من العرب من يقول: "هذه البقر" ومنهم من يقول: "هذا البقر".([[110]](#footnote-110))"

 وإن كان ابن فارس لم يمثل بأبنية مصدرية في النص السابق إلا أنه يؤكد كون الاختلاف في التذكير والتأنيث من مظاهر اختلاف اللهجات، مما يعني أن تعدد بعض الأمثلة المصدرية بالتذكير والتأنيث قد يرجع شيء منها إلى اختلاف اللهجات، مع أن الغالب في تأنيث المصادر أن يكون بغرض التأنيث اللفظي من باب التوسع في اللغة؛ لأن المصدر اسم دال على معنى.

**ملاحظات:**

1ـ عندما يكون تعدد المصادر بسبب اختلاف اللغات يقوم صاحب المعجم بجمعها وإيرادها متتالية، ويدلل على ذلك بعبارات مختصرة،مثل: "ويثلث", "ويكسر"، "ويضم".

2ـ إن اختلاف الروايات فيما تنسبه للقبائل من لغات سبب مهم في صعوبة تحديد اتجاهات القبائل الصوتية في نطق أبنية المصادر على وجه الدقة، يقول الجندي في دراسة الضم في البدو والكسر في الحضر: "وليس القول بأن هذه القبيلة تؤثر الضم مثلا، وأن أخرى تؤثر الكسر بالأمر السهل، بل لابد لذلك من قوانين صوتية غالبية تسير عليها كثيرا، وتشذ عنها قليلاً... لأنه كثيرًا ما يعترض بحثنا روايات مضطربة متنافرة في كثير من الأحوال، ويجد الإنسان صعوبات جمَّة في استخلاص الحقيقة".([[111]](#footnote-111))

3ـ ظهر من خلال الأمثلة أن اختلاف اللغات شمل أبنية المصادر القياسية والسماعية على حد سواء.

**المبحث الثاني**

**اختلاف الفعل**

**3ـ2ـ1ـ مقدمة**

 يتميّز الفعل الثلاثي المجرد بتعدد أبنيته؛ إذ إن له باعتبار ماضيه ثلاثة أبنية([[112]](#footnote-112))، وباعتبار مضارعه ثلاثة أبنية، ومن ثم ينتج عن تقابل أبنية الماضي مع أبنية المضارع تسع صور افتراضية، المستعمل منها ست صور، تمثل أبواب الفعل الثلاثي المجرد وذلك على رأي علماء الصرف([[113]](#footnote-113))، وهي على النحو التالي (شكل:4):

إلا أن التعدد في أبنية الفعل الثلاثي المجرد لا يقف عند هذا الحد، بل يتعداه إلى تعدد صيغ الفعل الواحد في المعنى نفسه، حيث يسمع في الفعل غير صيغة، مما يعني احتمال رجوعه إلى غير باب من أبواب الفعل.

وموطن التعدد ومحل الاختلاف دائمًا هو عين الفعل، كما يظهر من خلال تمثيل الأبواب السابقة، فيكون لها ثلاثة أحوال: الفتح، والكسر، والضم.

 ويرجع السبب في حصر صور الفعل الماضي في هذه الأوزان الثلاثة إلى أن الفاء هي أول الفعل؛ فلا بد من تحركها حتى لا يبتدأ بساكن، وحركتها الفتحة؛ لأنها أخف الحركات، كما لم تُحتسب حركات لام الفعل في بنائه؛ لأن اللام موضع حركات البناء على الفتح، أو السكون، أو الضم في الماضي.([[114]](#footnote-114))

 وقد لوحظ في غضون هذه الدراسة وجود ارتباط بين تعدد صور الفعل وتعدد مصادره، ومن علماء اللغة من ربط بين تعدد المصادر واختلاف صيغة الفعل المؤدية إلى اختلاف بابه، يقول المبرد: "اعلم أن هذا الضرب من المصادر يجيء على أمثلة كثيرة بزوائد وغير زوائد، وذلك أن مجازها مجاز الأسماء، والأسماء لا تقع بقياس، إنما استوت المصادر التي تجاوزت أفعالها ثلاثة أحرف، فجرت على قياس واحد، لأنَّ الفعل منه لا يختلف، والثلاثيّة مختلفة أفعالها المضارعة والماضية، فلذلك اختلفت مصادرها وجرت مجرى الأسماء ".([[115]](#footnote-115))

 يظهر من النص السابق أن المبرد يربط بين التعدد في أبنية مصادر الثلاثيّ وبين التعدد في أبنية أفعال الثلاثي، فالفعل الثلاثيّ المجرَّد يجري مجرى الاسم في تعدد الصيغ، أمَّا المزيد من الأفعال فمصادره قياسيّة؛ لأنَّ فعله لا يختلف.

ومن ذلك أيضًا ما ذكره الفارابي حين علل مجيء صيغة " فَعَالة " في مصادر (فَعَل ـ يَفعُل) إذ قال: " وقد جاء على فَعَالة وليس من بنائه، وهو من بناء الطبائع، مثل قولك: طَهَر طَهَارة، وشَطَر شَطَارة. وإنما يسهل في هذين وأشباههما؛ لأنه يُقال في طَهَر طَهُر، وكذلك الآخر هو مُلْحَق به في البناء؛ لأن معناه يكاد يوجِّهه إلى الضّم".([[116]](#footnote-116))

 يرى الفارابي أن " فَعَالة " مصدر يختص بباب "فَعُل" الدال على الطبائع، وقد جاءت مصادر أخرى على هذا البناء مع أن أفعالها من باب (فَعَل ـ يَفعُل)، وسوغ ذلك أنْ سُمِع في عين الفعل لغتان، الفتح، والضم، كما أن معناه يقربه من باب "فَعُل"؛ لأنه من المعاني الثابتة المتعلقة بالطبائع، أما قوله "وكذلك الآخر" فالمقصود به الفعل الآخر المذكور، وهو: شَطَر شَطَارة، وبالرجوع إلى مادتي "طهر" و" شطر " في القاموس تأكد أن تعدد المصادر مرتبط باختلاف بناء الفعل، ففي " طهر" جاء النص التالي: "الطُّهْرُ، بالضم نَقِيضُ النَّجاسةِ، كالطَّهارَةِ، طَهَرَ، كنَصَرَ وكرُمَ ".([[117]](#footnote-117))

 أما "شطر" فجاء فيها:" وقد شَطَرَ، كنَصَرَ وكرُم، شَطَارَةً فيهما. وشَطَرَ عنهم شُطُورًا وشُطُورةً وشَطارةً: نَزَحَ عنهم مُرَاغِمًا." ([[118]](#footnote-118))

 كما ربط الزبيدي تعدد المصادر باختلاف صيغة الفعل أو ضبطه، من ذلك ما جاء في مادة "رشد": " رَشَد كنَصَرَ يَرْشُد، وهو الأَشهر والأَفصح، ورَشِدَ يَرْشَد، مثل فَرِح رُشْدًا بضمّ فسكون مصدر رَشَدَ كنَصر، ورَشَدًا محرَّكَةً وَرَشَادًا كسَحَاب مصدر رَشِدَ كفَرِحَ: اهْتَدَى وأَصابَ وَجْهَ الأَمر والطَّريق فهو رَشيدٌ وراشدٌ. والرَّشَاد نَقيضُ الضَّلال".([[119]](#footnote-119))

 تظهر من النص السابق فكرة ربط تعدد المصادر باختلاف بناء الفعل بجلاء، حيث أورد الزبيدي لغتين في ماضي الفعل "رشد"، ثم ربط المصدر "رُشْداً" بصيغة "رَشَدَ"، وربط

المصدرين "رَشَداً" محرَّكَةً و"رَشَاداً" كسَحَاب" بصيغة "رَشِدَ" والمعنى فيهما واحد.

ومما يجدر التنويه عليه قبل البدء بعرض أمثلة التعدد من هذا النوع أن القول بتأثير بناء الفعل وضبط عينه على تعدد المصادر يقوم على وجود ارتباط أصيل بين المصدر وصيغة الفعل؛ إذ لاحظ علماء اللغة من خلال تسجيلاتهم الدقيقة لأبنية المصادر، ورصدهم لأمثلتها المتنوعة، ثم محاولتهم تصنيفها وفق معايير محددة، وربطها بأفعالها من جهة، أو بالمعاني الدالة عليها من جهة أخرى، لاحظوا اطراد أمثلة مصدرية في مواضع كثيرة، كل ذلك أدى إلى ثبوت وجود علاقة وثيقة بين بناء الفعل وبناء المصدر، إذ لوحظ تكرار أبنية مصدرية في أبواب معينة من الأفعال، وهو ما عبر عنه فيما بعد بالمصادر القياسية في باب كذا، أو الغالب في باب كذا مصدر كذا.

 إذًا فلا غرو أن يؤدي اختلاف بناء الفعل، وتعدد صور ضبطه إلى اختلاف في أبنية المصدر.

 ورب قائل يقول: إن افتراض وجود ارتباط بهذه الصورة بين المصدر والفعل كأنه يقوم على الاعتقاد بأن الفعل أصل، والمصدر فرع، وحين اختلف الفعل اختلف المصدر، وهذا يتنافى مع مذهب البصريين.

 فيكون الجواب على ذلك بأن مناقشة القضية بهذه الكيفية، وعلى هذا المنحى لا تناقش فكرة الوضع، وأصل الوضع، وإنما تتجه إلى الاستعمال؛ لأن مستعمل اللغة بعد أن وضعت أصولها لا شك أن له تصرف فيها، وتغيير في أبنيتها، يقول فندريس: "إن السبب في التغيرات الصرفية ليس في الكليات العقلية بل في استعمال اللغة لهذه الكليات"([[120]](#footnote-120))، وكما تصرف مستعمل اللغة في تغيير صيغ الألفاظ باختلاف اللهجات قد يكون له تصرف في تعدد المصادر بناء على اختلاف أفعالها.

و مهما يكن من أمر فإن لم يكن تعدد المصادر ناشئ عن اختلاف بناء الفعل، فإن هناك ارتباط بينهما لاحظه العلماء، ونبهوا عليه مما يستدعي الإشارة إليه، والوقوف عنده.

و بإمعان النظر في المواضع التي تعددت فيها صور الفعل الماضي, وكانت مرتبطة بتعدد المصادر فيه وجد أن اختلاف بناء الفعل يرجع إلى سببين رئيسين، هما:

 **3ـ2ـ2ـ اختلاف اللغات**

 يعد اختلاف اللغات مصدرًا ثريًا زود اللغة بتنوعات في نطق الألفاظ، وطرق الأداء، وهو سبب مهم في اختلاف بناء الفعل الثلاثي المجرد، وتكثير صيغه([[121]](#footnote-121))، من ذلك ما قاله المبرد في شرح قول الشاعر:

" لا أرْضَعُ الدهر إلا ثَدْيَ وَاضِحَةٍ لِوَاضِحِ الخَدّ يَحْمِي حَوْزَةَ الجَارِ"([[122]](#footnote-122))

وقوله "لا أرضع الدهر" فهذا على لغته؛ لأنَّ قيسًا تقول: رَضِعَ يَرْضَعُ، وأهل الحجاز يقولون: رَضَعَ يَرْضَعُ".([[123]](#footnote-123))

 وقال في موضع آخر: "يقال: قَنِطَ يَقْنَطُ، وقَنَطَ يَقْنِطُ، وكلاهما فصيح، فاقرأ بأيِّهما شئت، وكذلك: نَقِمَ يَنْقَمُ، نَقَمَ يَنْقِمُ".([[124]](#footnote-124))

 وقد عُني الفيروز آبادي في المحيط بتسجيل اللغات الواردة في الفعل، وضبطها بمثال مشهور في بابه، لذا نجده في أكثر الأمر يضبط الفعل بمثالين, أو أكثر مما يعني تعدد اللغات المسموعة فيه مقدمًا الأشهر والأفصـح، يقول الشيخ نصر الهوريني في مقدمة المعجـم متحدثًا عن منهج المجـد في كتابـه: "ويقدم في موازين الكلمـة فعلاً كانت أو اسمًا المشهور الفصيح أولاً، ثم يتبعه باللغات الزائدة إن كان في الكلمة لغتان أو أكثر".([[125]](#footnote-125))

 **3ـ2ـ3ـ اختلاف ضبط الماضي**

في اللغة العربية أفعال كثيرة استعملت في معنى واحد، وورد في عينها صيغتان أو ثلاثة، وهو ما يعبر عنه بأنها "مثلثة الوسط".

وقد تبين من خلال دراسة أبنية المصادر في المعجم أن الفعل الماضي إذا سُمع فيه لغتان، أو أكثر فإن هذا في غالب الأمر يؤثر على تعدد صيغ المصدر، وعين الفعل المضارع؛ لأنه هذا يعنى عود الفعل لغير باب، وسنعرض الأمثلة من خلال أبواب الفعل الماضي الثلاثة؛ حتى يبرز ارتباط ذلك بتعدد المصادر، إذ إنها هي التي ربطت بمصادر قياسية عند علماء اللغة، ومن أمثلة ذلك الواردة في المعجم ما يلي:

 **3ـ2ـ3ـ(أ) اختلاف اللغات في باب (فَعَلَ)**

هذا الباب أكثر الأبنية استعمالاً لخفته؛ لذا تعددت معانيه ولم يختص بمعنى من المعاني، وقد وردت أفعال هذا الباب على صيغة البابين الآخرين (فَعِلَ) و(فَعُلَ)، وعرف الأصل في الباب من الفرع بتقديم المصنف للصيغة الأصلية كما تعهد بذلك في مقدمة المعجم، وقد تعددت صوره على النحو التالي:

 **ـ كسر العين(فَعَلَ وفَعِلَ)**

 ومن أمثلة ذلك ما جاء في "رشد":"رَشَدَ، كنَصَرَ وفَرِحَ، رُشْدًا ورَشَدًا ورَشادًا اهْتَدى"([[126]](#footnote-126))

 سبق الحديث عن نص الزبيدي؛ الذي ربط فيه صيغة "رُشْدًا "بالفعل " رَشَدَ "، وربط المصدرين "رَشَدًا محرَّكَةً"، و"َرَشَادًا كسَحَاب" بصيغة "رَشِدَ"؛ لأن صيغة (فَعَل) المصدرية

قياسية في الفعل الذي من باب " فَعِلَ" اللازم.

**ـ ضم العين (فَعَلَ وفَعُلَ)**

 ومن أمثلة ذلك ما جاء في "ركن":""رَكَنَ إليه، كنَصَرَ وعَلِمَ ومَنَعَ، رُكونًا مال، وسَكَنَ... وقد رَكُنَ، ككَرُمَ، رَكانةً ورُكُونةً."([[127]](#footnote-127))

يعد الفعل "رَكَنَ" من "الأفعال المعدودة " من باب "فَعَل يَفْعَل" التي خرجت عن القياس؛ لأن هذا الباب مشروط بكون عينه أو لامه من حروف الحلق، وقد سلمت عينه ولامه من الحروف الحلقية([[128]](#footnote-128)).

 وقد سمع في الفعل الماضي صيغتان(غير الفتح)، وقدم الأصل منهما، ويمكن تفسير تعدد المصادر في النص السابق من خلال ربط مصدر "رُكوناً" بالفعل "رَكَنَ" اللازم، فهو قياسي فيه، وربط المصدرين "رَكانةً، ورُكُونةً" بالفعل "رَكُنَ"؛ لأن الأولى قياسية فيه.

 **3ـ2ـ3ـ(ب) باب (فَعِلَ)**

يكثر هذا البناء في الأفعال الدالة على العلل والأحزان، وأضدادها، والأمراض، نحو: حزن، ومرض وغضب، وضده، نحو: فرح، ونشط([[129]](#footnote-129))، وما تعذر عليك ولم يسهل.([[130]](#footnote-130))

 ويشارك (فَعِلَ) في الأفعال الدالة على العيوب والألوان والأمراض بناءُ (فَعُلَ)،يقول الرضي عن(فَعِلَ): "وقد يشاركه فَعُل مضموم العين في الألوان والعيوب والحلى، كالكلمات التي عدها المصنف، وفي الأمراض والأوجاع كسقم وعسر، بشرط أن لا يكون لامه ياء، فإن فَعُلَ لا يجئ فيه ذلك، إلا لغة واحدة، نحو: بهو الرجل، وبهي، أي: صار بهيًا, وفعل في هذه المعاني المذكورة كلها لازم، لأنها لا تتعلق بغير من قامت به".([[131]](#footnote-131))

 **ـ ضم العين(فَعِلَ وفَعُلَ)**

سمع في عين هذا الفعل الضم، وكان ذلك مرتبطا بتعدد مصادر الفعل، ومن أمثلته ما جاء في (سقم): "السَّقام، كسَحابٍ وجَبَلٍ وقُفْلٍ المرضُ، سَقِمَ، كفَرِحَ وكَرُمَ "([[132]](#footnote-132)).

يفسر وجود مصدر " سَقَم" الذي مثل له بجَبَلٍ بصيغة الفعل "سَقِمَ" لارتباطها به، وكثرة ورودها معها، كما يمكن تفسير وجود صيغتين مصدريتين، وهما "سَّقام" و"سُقْم" بارتباطها بصيغة الفعل "سَقُمَ"

ومن ذلك أيضًا ما جاء في (وبأ): "الوَبَأُ، مُحَرَّكَةً الطَّاعُونُ، أو كُلُّ مَرَضٍ عامٍّ، ج أَوْبَاءٌ، ويُمَدُّ، ج أوْبِيَةٌ. وَبِئَتِ الأرضُ، كَفَرِحَ، تَيْبَأُ وَتَوْبَأُ وَبَأً، وكَكَرُمَ، وباءً ووباءَةً وأباءً وأباءَةً، وكَعُنِيَ وَبْئًا".([[133]](#footnote-133))

**ـ فتح العين(فَعِلَ و فَعَلَ)**

سمع في عين هذا الفعل الكسر، وقد جاء ذلك مرتبطا بتعدد المصادر،ومن ذلك ما ورد في "خسر": "خَسَرَ، كفَرِحَ وضَرَبَ، خَسْرًا وخَسَرًا وخُسْرًا وخُسُرًا وخُسْرانًا وخَسارَةً وخَسارًا ضَلَّ".([[134]](#footnote-134))

يمكن تفسير وجود صيغة المصدر "خَسَراً" بارتباطها بالفعل "خَسِرَ"؛ على اعتبار أنه لازم حيث مثل له بفرح، ومصدر "خَسْراً" بارتباطها بالفعل "خَسَرَ" لأن "فَعَلَ" المتعدي قياس مصدره "فَعْل".

وجاء أيضا في "رضع": "رَضِعَ أُمَّه، كسَمِع وضَرَب، رَضْعًا، ويُحَرَّكُ، ورَضاعًا ورَضاعةً، ويُكْسَرانِ، ورَضِعًا، ككتفٍ، فهو راضِعٌ، ج كرُكَّعٍ، ورَضِعٌ ككتِفٍ... ورَضُعَ، ككَرُمَ ومنَع، رَضاعةً".([[135]](#footnote-135))

**باب (فَعُلَ) (3ـ2ـ3ـ(ج**

يكثر هذا الباب في الغرائز والطبائع، والصفات الملازمة لصاحبها، وقد يأتي الفعل بهذا المعنى، وعلى تلك الصيغة، ثم يسمع على صيغة باب آخر، ويكون مرتبطًا بتعدد المصادر.

 **ـ فتح العين (فَعُلَ و فَعَلَ)**

ومن أمثلته ما جاء في "وقح":"وقُحَ الحافِرُ، ككَرُمَ وفَرِحَ ووَعَدَ، وقاحَةً ووُقوحةً وقِحَةً وقَحَةً ووَقَحًا، وهو واقِحٌ صَلُبَ، كاسْتَوْقَحَ وأوْقَحَ، والرَّجُلُ: قَلَّ حَياؤُه".([[136]](#footnote-136))

يمكن ربط صيغة "وقاحَةً" بالفعل "وقُحَ"، وربط صيغة "وَقَحًا" بالفعل "وَقِحَ "كفَرِحَ كما يمكن ربط "قِحَةً وقَحَةً" بالفعل "وَقَحَ " كوَعَدَ.

  **ـ كسر العين (فَعُلَ و فَعِلَ)**

ومن أمثلته ما جاء في "بصر" :"البَصَرُ، محرَّكةً حِسُّ العَيْنِ، ج أبْصارٌ، من القَلْبِ نَظَرُهُ وخاطِرُهُ، وبَصُرَ به، ككَرُمَ وفَرِحَ، بَصَرًا وبَصارَةً، ويكسرُ صارَ مُبْصِراً".([[137]](#footnote-137))

الأصل في الفعل أن يأتي على (فَعُلَ)، وق جاءت تلك الصيغة مقدمة على غيرها، و يرتبط بها المصدر "بَصارَةً"، كما سمع فيه " بَصِرَ" ويرتبط بها المصدر "بَصَرًا".

 **3ـ2ـ3ـ(د) التثليث**

 ومن أمثلته ما جاء في"وبط": "وَبَطَ، مُثَلَّثَةَ الباء، يَبِطُ، كَيَعِدُ، ويَوْبَطُ، كيَوْجَلُ وتُضَمُّ العين، وَبْطاً، ووباطَةً، بفتحِهِما، ووبَطاً، محركةً، ووُبُوطًا، بالضم ضَعُفَ. والوابِطُ الخَسِيسُ، والجَبَانُ الضعيف. ووَبَطَهُ، كوَعَدَهُ وَضَعَ من قَدْرِهِ".([[138]](#footnote-138))

وجاء في تاج العروس: "وَبطَ رَأْيُ فُلانٍ فِي هذَا الأَمْرِ مُثَلَّثَةَ الباءِ الفَتْحُ والكَسْرُ نَقَلَهُمَا الجَوْهَرِيُّ, والضَّمُّ نَقَلَهُ الصّاغَانِيّ عن الفَرّاءِ, يَبِطُ كيَعِدُ ويَوْبَطُ كيَوْجَلُ مُضَارِعُ وَبِطَ بالكَسْرِ, وتُضَمُّ العَيْنُ، أَيْ: الفِعْلِ وهُوَ مُضَارِعُ, وَبُطَ بالضَّمِّ وَبْطًا ووَبَاطَةً بِفَتْحِهِمَا, ووَبَطًا مُحَرَّكَةً، ووُبُوطًا بالضَّمِّ ذَكَرَهُنَّ الجَوْهَرِيّ, ما عَدَا الوَبَاطَة: ضَعُفَ ولَمْ يَسْتَحْكِمْ".([[139]](#footnote-139))

ومن أمثلته ما جاء في"قنط": "قَنَطَ، كنصَرَ وضَرَبَ وحَسِبَ وكَرُمَ، قُنوطًا، بالضم، وكفرِحَ، قَنَطًا وقَناطةً، وكمَنَع وحَسِبَ وهاتانِ على الجمعِ بينَ اللُّغَتَينِ يَئِسَ".([[140]](#footnote-140))

 **3ـ2ـ4ـ اختلاف ضبط المضارع**

ظهر من خلال المعجم تبني المجد لرأي أبي زيد الذي ذكره في المقدمة، واقتناعه به، فهو يميل إلى التوسع في ضبط المضارع، ولا يضيق المجال، فكونه يعطي المتكلم حق الاختيار في ضبط عين مضارع (فَعَلَ) يدل على توسعه في ذلك وتسمحه فيه، يقول: "وإذا ذكرت المصدر مطلقًا، أو الماضي بدون الآتي، ولا مانع، فالفعل على مثال كَتَبَ، وإذا ذكرت آتيه بلا تقييد، فهو على مثال ضَرَب، على أني أذهب إلى ما قال أبو زيد: إذا جاوزت المشاهير من الأفعال التي يأتي ماضيها على فَعَلَ، فأنت في المستقبل بالخيار: إن شئت قُلت: َيَفْعُل بضم العين، وإن شئت قُلْت: َيَفْعِل بكسرها".([[141]](#footnote-141))

ولكن هل هناك ارتباط بين ضبط المضارع وتعدد المصادر؟؟

الأظهر أنه لا يوجد بينهما ارتباط، فاختلاف وزن المضارع لا يترتب عليه تعدد في المصادر، يوضح ذلك ما جاء في (نفر) "نَفَرَتِ الدَّابَّةُ تَنْفِرُ وتَنْفُرُ نُفورًا ونِفاراً"([[142]](#footnote-142)) إذ إن "نفورًا " هو المصدر القياسي في " نَفَرَ "اللازم، و" نفارًا " مصدر دال على الإباء والجموح.

 لقد ربط النحاة بين صيغة (فَعْل) المصدرية والفعل المتعدي من بابي (فَعَلَ، وفَعِلَ)؛ لأن اللازم من (فَعَلَ) يأتي مصدره على "فُعُول"، واللازم من (فَعِلَ) الغالب في مصدره على

(فَعَل)([[143]](#footnote-143))، ولكن هل يرتبط كون الفعل لازمًا ومتعديًا بتعدد المصادر؟؟

 لوحظ في أمثلة قليلة وجود ارتباط بينهما، ومن ذلك ما جاء في "شبب": "وشَبَّتِ النَّارُ، وشُبَّتْ شَبّاً وشُبُوبًا، لازِمٌ مُتَعَدٍّ"([[144]](#footnote-144))

 يمكن ربط مصدر "شُبُوبًا" بكون الفعل لازمًا، وربط "شَبّاً" بكون الفعل متعديًا، جاء في اللسان: "وشَبَّ النَّارَ والحرب: أوقدها، يَشُبُّها شَبّاً وشُبُوبًا".([[145]](#footnote-145))

وقد ربط غالب المطلبي بين اختلاف الفعل والصيغ المصدرية، واستدل باستعمال تميم صيغة الفعل الثلاثي المزيد وميل أهل الحجاز إلى استعمال الثلاثي المجرد، ومن ذلك قول التميمين: أنكر الأمر إنكارًا، وغيرهم يقول نكر الأمر نكيرًا.([[146]](#footnote-146))

 **3ـ2ـ5ـ نقل الفعل من باب إلى باب آخر لغرض معنوي**

لاحظ الصرفيون اختصاص معاني باب "فَعُلَ" بالثبات، لذا كَثُر في الأفعال الدالة على الغرائز، وهي: الأوصاف المخلوقة([[147]](#footnote-147))، نحو: حَسُنَ، وقَبُحَ، وقد يحدث أن أفعالا معانيها ليست من الغرائز المحضة، وتنقل إلى هذا الباب لقصد المبالغة، وينقل الفعل من مجرد الدلالة على الحدث ؛ ليأخذ صفة الثبات كالغريزة، يقول الرضي: "وقد يجرى غير الغريزة مجراها، إذا كان له لُبْث، ومُكْث، نحو: حَلُمَ، وبَرُعَ وكَرُمَ، وفَحُشَ"([[148]](#footnote-148)) على أن يكون من الصفات التي لها مُكْث.

وقد درج المجد على ضبط هذا البناء من الأفعال - إذا كان مسموعًا فيها - بمثال مشهور، هو: كَرُمَ، وفيه ضبط للماضي، والمضارع.

 وقد ذهب سيبويه إلى أن هذا الفعل له مصادر قياسية هي الغالبة فيه، وهي: فَعَالاً, وفَعَالة, وفُعْلا، والأكثر فَعَالة.([[149]](#footnote-149)) وقد لوحظ في غضون هذه الدراسة أنه إذا سمع في الفعل صيغة " فَعُلَ" فإنه غالبًا ما تأتي معها الأوزان المصدرية الغالبة في ذلك الباب، مع وجود غير مصدر مرتبط بالصيغة الأصلية للفعل.

وعلى ضوء ما سبق يمكن تفسير تعدد المصادر في بعض المواد اللغوية على النحو التالي:

\*"البُخْلُ والبُخُولُ، بضمِهِما، وكجَبَلٍ ونَجْمٍ وعُنُقٍ ضِدُّ الكَرَمِ، بَخِلَ، كفَرِحَ وكَرُمَ، بُخْلاً، بالضم والتحريكِ".([[150]](#footnote-150))

ورد للفعل الماضي المجرد "بَخِلَ" صيغتان، عبر عنها بقوله: "كفَرِحَ وكَرُمَ"، ويفهم من تقديمه صيغة "فَعِلَ" "أنها الأصل، أو الأكثر، أما صيغة "كَرُم" فيمكن تفسيرها بنقل الفعل من باب "فَعِلَ" إلى باب "فَعُلَ" للدلالة على أن البخل صفة غريزية.

ومن ثمَّ يمكن تفسير صيغة "بُخْل" في المصادر بأنها دخلت من قبل صيغة "بَخُلَ" استنادًا على رأي سيبويه الذي يربط بينهما.أما صيغة " بَخَل" فهي مرتبطة بالفعل" بَخِلَ"

\*"بَرَعَ، ويُثَلَّثُ، بَرَاعَةً وبُروعًا فاقَ أصحابَه في العِلْم وغيرِه".([[151]](#footnote-151))

 تحتمل عين الفعل الحركات الثلاث بناء على ما سمع فيها، ويمكن تفسير تعدد المصادر من خلال ربط صيغة "بَرَاعَةً" بالفعل "بَرُعَ"؛ لأنها صيغة قياسية في مصادره، ولعل الفعل نقل إلى هذا الباب لإفادة معنى الثبات، وجَعْل البراعة من قبيل الصفات الملازمة لصاحبها.

أما صيغة "بُروعًا" فترتبط بالفعل "بَرَعَ"؛ لأنها صيغة قياسية في "فَعَلَ" اللازم.

\*"الوَرَعُ، محرَّكةً التَقْوَى. وقد وَرِعَ، كوَرِثَ ووَجِلَ ووَضَعَ وكرُمَ، وَراعَةً ووَرْعًا، ويُحَرَّكُ، ووَرُوعًا، ويُضَمُّ تَحَرَّجَ، والاسمُ الرِعَةُ والرِّيعَةُ، بكسرهما، الأخيرةُ على القَلْبِ، وهو وَرِعٌ، ككتِفٍ، والجَبانُ، والصغيرُ الضعيفُ لا غناءَ عنده، الفِعْلُ منهما كوَضَعَ وكرُمَ، وراعَةً ووَراعًا ووَرْعَةً، بالفتح ويُضَمُّ، ووُروعًا ووُرْعًا، بالضم وبضمتين، أي جَبُنَ وصَغُرَ. والرِعَةُ، بالكسر الهَدْيُ، وحُسْنُ الهَيْئَةِ أو سُوءُها، ضِدٌّ، والشأنُ. وما له أوْراعٌ صِغارٌ، والفِعْلُ وَرُعَ، ككرُمَ، وَرَاعَةً ووُرْعًا ووُرُوعًا، بضمهما. ووَرِعَ، كوَرِثَ كَفَّ".([[152]](#footnote-152))

 ولابد من وقفة في ختام هذا المبحث مع رأي للدكتور إبراهيم أنيس يختص بباب "فَعُلَ" في القاموس، فهو يرى أنه: "باب غريب لا يخضع لقانون المغايرة، ولا نكاد نلحظ فيه أثرًا لحروف مجاورة "([[153]](#footnote-153))، ثم ادعى أن باب (فَعُلَ ـ يفْعُلُ) لم يأت منه في القاموس المحيط إلا نحو عشرين فعلا، فقال: "وليس منه في المحيط من أفعال واضحة المعنى مشهورة إلا نحو عشرين"([[154]](#footnote-154))، إذ تبين من خلال دراسة أبنية المصادر في ذلك المعجم أن الأفعال الواردة من هذا الباب كثيرة جدًا، وأكثر من أن تحصى هنا.

كما لا يعلم معيار الوضوح والشهرة عنده، ولكن مما لا ريب فيه أن أكثر ما ورد في القاموس المحيط هو من الصحيح الثابت.

وقد تعقب الشيخ عضيمة إحصاء الدكتور إبراهيم أنيس، فأحصى تسعة أفعال من ذلك الباب وردت في القرآن الكريم.([[155]](#footnote-155))

**المبحث الثالث**

**تقارض الصيغ**

**3ـ3ـ1ـ مقدمة**

 من سمات الأبنية في اللغة العربية سمة الاختصاص، حيث تختص الأسماء المشتقة بأبنية، والأسماء الجامدة بأبنية، يقول سيبويه في ذلك: "وقد يختصون الصفة بالبناء دون الاسم، والاسم دون الصفة، ويكون البناء في أحدهما أكثر من الآخر"([[156]](#footnote-156)) ومن ذلك اختصاص الجموع بأبنية تدل عليها وتعرف بها، يمتد الاختصاص داخل الأقسام الرئيسة حسبما تتضمنه من تفريعات.

ولكن قد يحدث ما هو خلاف ذلك، وهو ما يعرف بتقارض الصيغ، ويتمثل ذلك في استعمال العرب لصيغ قياسية في معانٍ أخرى غير المعاني الأصلية التي وضعت لها، أو في أبواب أخرى غير الأبواب التي ارتبطت بها، وشاع استعمالها فيها، وقد يُحدث التقارض تبادلا بين الأبواب في الأبنية، حين يأخذ كل باب من أبنية الآخر على سبيل التعويض.

وفي باب المصادر ظهر جليا أثر تقارض الصيغ على تعدد أبنيتها، وتكثيرها، حيث اقترضت صيغا من أبنية المشتقات، وصيغا أخرى من الجموع، فجاءت تلك الصيغ على غير صورة المصدر، ولكنها تحمل معناه، ويمكن تصنيف هذا التقارض في باب المصادر إلى قسمين:

أولاـ تقارض داخلي، وهو دخول أبنية المصادر بعضها على بعض.

ثانيا ـ تقارض خارجي، وهو دخول أبنية غير المصادر عليها.

**3ـ3ـ2ـ تقارض المصادر**

 يعد سيبويه أول من أشار إلى هذا التداخل أو التقارض في المصادر فيما وقفت عليه من مراجع، ومما لاشك فيه أن دخول أبنية المصادر القياسية على بعضها وحصول تبادل بينها سيؤدي إلى تعددها، وتكاثرها، وإن لم يصرح سيبويه بأن التقارض سبب في تعددها، إلا أنه معلوم بالضرورة.

كما أن الفارابي ردد هذه الفكرة كثيرا في معجمه بصورة تطبيقية، ومدعمة بالأمثلة، وأشار إليها في غير موضع، من ذلك ما جاء في باب (فَعَلَ ـ يَفْعُلُ) حيث قال: "والمصدر السالم في هذا ما كان على الفَعْل والفعول؛ الفَعْل للمتعدي في القياس والبناء، والفُعُول لللازم، ويتبادلان. وربما اجتمعا في مثل قولك: سَكَتَ سَكْتًا وسُكُوتا، وصَمَتَ صَمْتا وصُمُوتا، والمتعدي مثل: خمش وَجْهَه خَمْشا وخُمُوشا"([[157]](#footnote-157)).

وقد ثبت من خلال دراسة أبنية المصادر في المعجم وجودُ تبادل بينها في الأبنية، كما أن هذا التبادل كان سببا مباشرا في تعدد مصادر الفعل، إذ تدخل على مصادر الفعل أبنية ليست قياسية في أفعالها، وإنما نتيجة لتبادل الصيغ بين الأبواب وتقارضها، في حين يكون هناك مصادر قياسية، وأخرى سماعية أو يتطلبها المعنى، أو فرضتها الطبيعة الصرفية، وغير ذلك من الأسباب، فتكون المحصلة تعددا في المصادر وثراء في الأبنية. ومن نماذج هذا التبادل الآتي:

**3ـ3ـ2ـ(أ) التبادل بين "فَعْل" و"فُعُول"**

 فسر سيبويه مجيء مصادر على بناء "فُعُول" مع أفعال كان القياس في مصادرها أن تأتي على "فَعْل" بحدوث تبادل بين الصيغتين، حيث أتت كل واحدة منهما في مكان كانت الأخرى قياسا فيه، فقال في ذلك: "وقد جاء بعض ما ذكرنا من هذه الأبنية على فُعُول. وذلك: لَزِمَه يَلزَمه لُزُوماً، ونَهِكه يَنْهَكه نهوكاً، ووردتُ ورُوداً، وجحَدته جحوداً، شبهوه بجَلسَ يجلِس جلوساً، وقَعَدَ يقْعُدُ قعوداً، ورَكَنَ يركُن ركوناً؛ لأن بناء الفعل واحد"([[158]](#footnote-158)).

ثم قال في موضع آخر معللا وجود "فَعْل" مكان "فُعُول": "وأما كل عملٍ لم يتعد إلى منصوب. فإنه يكون فعله على ما ذكرنا في الذي يتعدى، ويكون الاسم فاعلاً، والمصدر يكون فعولاً، وذلك نحو: قَعَدَ قُعوداً وهو قاعد... وقد قالوا في بعض مصادر هذا فجاءوا به على فَعْلٍ كما جاءوا ببعض مصادر الأول على فُعُولٍ، وذلك قولك: سكت يسكت سكتاً"([[159]](#footnote-159)).

وتأسيسا على كلام سيبويه السابق يمكن تفسير تعدد المصادر في بعض الأمثلة الواردة في المعجم، ومن ذلك الآتي :

"بَرَأَ اللَّهُ الخَلْقَ، كَجَعَلَ، بَرْءاً، وبُرُوءاً خَلَقَهُمْ"([[160]](#footnote-160)).

"رَكِبَهُ، كَسَمِعَه، رُكُوباً ومَرْكَباً عَلاهُ"([[161]](#footnote-161)).

"وحَبَطَ عَمَلُه، كَسَمِعَ وضَرَبَ حَبْطاً وحُبوطاً بَطَلَ، دَمُ القَتيلِ هَدَرَ"([[162]](#footnote-162)).

 يمكن تفسير ورود صيغة "فُعُول" في المثالين الأولين بتبادل الصيغ؛ لأن فعلهما فعل متعد والغالب في مصدره أن يأتي على "فَعْل"،أما في المثال الثالث فدخلت "فَعْل" على "فُعُول"؛لأن الفعل لازم.

 **3ـ3ـ2ـ(ب) التبادل بين فَعْل وفَعَلان**

أشار سيبويه إلى دخول الفَعْل على الفَعَلان، فقال: "وقد جاءوا بالفَعَلان في أشياء تقاربت. وذلك: الطوفان، والدوران، والجولان. شبهوا هذا حيث كان تقلباً وتصرفاً بالغليان والغثيان؛ لأن الغليان أيضاً تقلب ما في القدر وتصرفه. وقد قالوا: الجول والغلي، فجاءوا به على الأصل([[163]](#footnote-163)).

أي: أن القياس أن يأتي المصدر على "فَعَلان"، فقالوا: الجَوَلان والغَليان، ولكن دخل "فَعْل" عليها، فتعددت المصادر.

وفي المقابل وعلى سبيل التبادل دخل الفَعَلان على الفَعْل، يقول سيبويه: "وقالوا: الحََيَدان والمَيَلان، فأدخلوا الفعلان في هذا كما أن ما ذكرناه من المصادر قد دخل بعضها على بعض. وهذه الأشياء لا تضبط بقياس ولا بأمر أحكم من هذا. وهكذا مأخذ الخليل"([[164]](#footnote-164)).

 وعلى هذا يمكن تفسير المصادر التي جاءت على ""فَعَلان" في غير ما دلَّ على اضطراب، ومن ذلك الحيدان، حيث جاء في "حاد": "حادَ عنه يَحِيدُ حَيْداً وحَيَداناً ومَحيداً وحُيوداً وحَيْدَةً وحَيْدودَةً مالَ "([[165]](#footnote-165)).

 **3ـ3ـ2ـ(ج) دخول الفُعُول والفَعْل على الفِعَال**

يقول سيبويه عن هذا التبادل: "ومما تقاربت معانيه فجاءوا به على مثالٍ واحد نحو: الفِرار, والشِّراد, والشِّماس, والنِّفار, والطِّماح، وهذا كله مُباعدة، والضِّراحُ إذا رَمَحَتْ برجلها. يقال: رمحت, و ضرحت، فقالوا: الضراح، شبهوه بذلك. وقالوا: الشِّباب، شبهوه بالشِّماس. وقالوا: النُفُور، والشُمُوس، والشُبُوب, والشَّبيب، من شبَّ الفرس... والعرب مما يبنون الأشياء إذا تقاربت على بناء واحد، ومن كلامهم أن يدخلوا في تلك الأشياء غير ذلك البناء، وذلك نحو: النفور، والشبوب والشَّبّ، فدخل هذا في ذا الباب كما دخل الفُعُول في فَعَلتُه، والفَعْل في فَعَلْتُ"([[166]](#footnote-166)).

يشير سيبويه إلى أن العرب يبنون الأشياء إذا تقاربت معانيها على بناء واحد، ثم قد يدخلون على هذا البناء غيرَه من الأبنية على سبيل التبادل، ثم أكد فكرة دخول الفُعُول والفَعْل على "الفِعَال" الدال على الفرار والإباء بأن شبهها بدخول "الفُعُول" على مصادر المتعدي، و"الفَعْل" على مصادر اللازم، ومن أمثلة دخول "فُعُول" على "فِعَال" ما جاء في "شبب": "والفَرَسُ يَشِبُّ ويَشُبُّ شِباباً، بالكسرِ، وشَبيباً وشُبوباً: رَفَعَ يَدَيْهِ "([[167]](#footnote-167)).

**3ـ3ـ2ـ(د) التبادل بين "فِعَل" و"فَعَل"**

 ظهرت فكرة تبادل الأبنية بين المصادر عند الفارابي أكثر وضوحا، إذ نجد أمامنا نصوصا صريحة، بينة الدلالة، تعزو صيغا مصدرية وردت في أبواب مخصوصة إلى وقوع ذلك التبادل بين صيغ المصادر القياسية.

 فهو يفسرـ مثلا ـ مجيء صيغة (فَعَل) في مصادر باب (فَعُلَ ـ يفْعُلُ) بالاستعارة من باب (فَعِلَ يَفْعَلُ)، فيقول في ذلك: "وبناء مصادر هذا الباب مقصور على ثلاث صور: فَعَالة، وفُعُولة، وفِعَل... فأما غيرهن فبناء غيره اختلط به, ودخل عليه، واستعير فيه، وذلك نحو قولك: كَرُمَ كَرَماً، استعير له الفَعَل من فَعِلَ يَفْعَلُ، كما استعير له منه الفِعَل، نحو قولك: شَبِعَ شِبَعا، وسَمِنَ سِمَنًا "([[168]](#footnote-168)).

 وفي المقابل يرى الفارابي أن بناء (فِعَل) من الأ بنية القياسية في باب (فَعُلَ ـ يفْعُلُ) ومن ثمَّ فإنه يفسر مجيء أمثلة منه في مصادر باب (فَعِلَ ـ يَفْعَل) بكونه استعير من بابه الأصلي، كما استعير (فَعَل) من باب (فَعِلَ) إلى باب (فَعُل)، مثل: "جَلُدَ جَلَداً "، فيقول: "استعير هذا البناء في هذا الباب ـ يقصد (بناء "فِعَل" في باب "فَعِلَ ـ يَفْعَل")، كما استعير في الطبائع الجَلَد، والكَرَم، وهما من بناء مصادر هذا الباب. وهو مثل قولك: شَبِعَ شِبَعا، وسَمِنَ سِمَنًا وهو قليل"([[169]](#footnote-169)).

 كما يعلل الفارابي مجيء " فَعَالة" و" فُعُولة" في باب (فَعِلَ ـ يَفْعَل) باستعارتها من مصادر باب "فَعُلَ" فيقول: "ومما استعير من المضموم في المكسور الفَعَالة، مثل: الشَّكاسة والتَّماهة. والفُعُولة، مثل: العُفُونة، والنُّدُوّة"([[170]](#footnote-170)).

 وتعليل الفارابي السابق يصلح تفسيرا لوجود مصدري "فُطونَةً وفَطانَةً" مع الفعل "فطَِنَ" كما جاء في القاموس "الفِطْنَةُ، بالكسْر الحِذْقُ، فَطَِـنَ به، و إليه، و له، كفرِحَ ونَصَرَ وكرُمَ، فَطْناً، مثلثةً وبالتحريكِ وبضمتين، وفُطونَةً وفَطانَةً وفَطانِيَةً، مفتوحتين"([[171]](#footnote-171)).

 ويمضي الفارابي في تفسير ورود الصيغ المصدرية القياسية في غير محلها بالتقارض، ومن ذلك تفسير مجيء بناء (فُعُول ) في باب (فَعِلَ ـ يَفْعَل): "ومما وقع فيه من بناء المفتوح العين في الماضي: الفُعُول، مثل: اللُّزوم، والرُّكوب"([[172]](#footnote-172)).

 وعن مجيء (فَعْل) في مصادر (فَعُلَ ـ يفْعُلُ) تبادلا مع (الفُعُولة، والفَعالة) فإن الفارابي يعلله بقوله: "وقالوا فيه: مَجُدَ مَجْدأ، وظَرُفَ ظَرْفأ، فأخذوا له من فَعَلَ، كما أخذوا له منه الفُعُولة، والفَعالة، نحو: عَبَس عُبُوسة، وجَعَلَ جَعَالة" وعن الفُعُول قال: "وما كان على فُعُول فهو مشترك أو مستعار من فَعَلَ"([[173]](#footnote-173)).

 كما شبه الفارابي مجيء الوصف من (فَعِلَ ـ يَفْعَل) المتعدي على "فاعِل" و"فَعِل" باختلاط الفَعْل والفَعَل، فقال : "وهذا في اختلاطه مثل: الفَعْل والفَعَل في المصادر"([[174]](#footnote-174)).

**3ـ3ـ2ـ(هـ) دخول اسم المرة على غيره من المصادر**

تقدم أن القياس في المصادر أنه إذا أُريد التعبير عن حدوث الفعل مرَّة واحدة جيء بالمصدر على (فَعْلة)([[175]](#footnote-175))، ولكن قد يستعار هذا البناء مكان المصدر الأصلي فيدل على مطلق الحدث، وهذا مما يدخل تحت تبادل الصيغ في المصادر، وقد أشار إليه الفارابي حين قال عن صيغة اسم المرة: "وربما جاءت في موضع المصدر، كقولك: الرَّجفة والرحمة في غير هذا الباب ( يقصد "فَعَلَ ـ يَفْعُلُ" السالم) "([[176]](#footnote-176)).

 وقال أيضا في باب (فَعِلَ ـ يَفْعَل):" ومما جاء على بناء المَرَّة, والجنس, والفَرْز، وهو مصدر مصرَّح لا يراد به شيء من ذلك:الرحمة، والشَّرْكة، والغُلْمة "([[177]](#footnote-177)).

 ويوضح ذلك الأمر ويجليه ما ورد في القاموس في مادة "رحم":"الرَّحْمَةُ، ويُحَرَّكُ الرِقَّةُ، والمَغْفِرَةُ، والتَّعَطُّفُ، كالمَرْحَمَةِ والرُّحْمِ، بالضم وبضمَّتَيْنِ، والفِعْلُ كعَلِمَ "([[178]](#footnote-178)).

ومن ذلك أيضا ما جاء في "نبا": "و نَبَا بَصَرُهُ نُبُوًّا ونُبِيًّا ونَبْوَةً، و السَّيْفُ عن الضَّريبَةِ نَبْواً ونَبْوَةً كَلَّ "([[179]](#footnote-179)).

 يتضح ما سبق أثر دخول وزن اسم المرة على تعدد المصادر، حيث أضيفت صيغة أخرى إلى المصادر القياسية في الفعل، أو المسموعة فيه، وذلك على حدّ تفسير الفارابي.

**3ـ3ـ2ـ(هـ)دخول اسم الهيئة على غيره من المصادر.**

 الأصل في اسم الهيئة أن يصاغ على "فِعْلة" للدلالة على صفة الحدث، ونوعه([[180]](#footnote-180))، وقد يستعار هذا البناء فيأتي مكان المصدر الأصلي دالا على مطلق الحدث، دون التقيد بوصف، أو حال، يقول الفارابي في باب (فَعَلَ ـ يَفْعُلُ): " وفِعْلة قليلة، وهي جنس من الفعل، والحال التي يفعل عليها، اختلطت بالمصادر في بعض الكلام، كقولك:رَقَبَ رِقْبَة، وفَطِنَ فِطْنَة "([[181]](#footnote-181))

مثَّل الفارابي في النص السابق بمصادر استعملت في صورة اسم الهيئة، ولكن معناها هو مجرد الحدث، ومما يمكن أن يفسر بناء على ذلك مما ورد في المعجم الآتي:

 \*"عَزَّ يَعِزُّ عِزًّا وعِزَّةً، بكسرهما، وعَزازَةً صارَ عَزيزًا"([[182]](#footnote-182)).

 \*"وضَجَع، كَمَنَعَ، ضَجْعاً وضُجوعاً وضَعَ جَنْبَه بالأرضِ... والضِّجْعَةُ، بالكسر الكَسَلُ، وهَيْئَةُ الاضْطجاعِ، وبالتَّحْرِيكِ اسْمُ الجِنْسِ، وبالفتحِ الرَّقْدَةُ"([[183]](#footnote-183)).

\*"الفِطْنَةُ، بالكسْر الحِذْقُ، فَطَنَ به، و إليه، و له، كفرِحَ ونَصَرَ وكرُمَ، فَطْناً، مثلثةً وبالتحريكِ وبضمتين، وفُطونَةً وفَطانَةً وفَطانِيَةً، مفتوحتين"([[184]](#footnote-184)).

 **3ـ3ـ3ـ تقارض خارجي**

 **3ـ3ـ3ـ(أ) دخول اسم الفاعل على المصادر**

 لكل من المصدر واسمي الفاعل و المفعول أوزانه وأبنيته الخاصة التي تدل على معناه، وتميزه عن غيره إلا أنه قد يقع بينهما التبادل في الأبنية، فيأتي بناء المصدر مرادا به معنى اسم الفاعل، ويأتي اسم الفاعل مرادا به المصدر، وكذا اسم المفعول،

ومعلوم أن بينهما فرق من حيث الدلالة، فالمصدر يدل على مجرد الحدث، بينما يتضمن اسم الفاعل الدلالة على الحدث وذات اتصفت بالحدث، أو قامت به "غير أنه قد أريد في بعض الأحيان من صيغتهما معنى المصدر كما أريد من صيغته معنياهما لقرائن في الكلام توجب ملاحظة هذا التقارض فورد المصدر على صيغتيهما كما فهم معنياهما من صيغته "([[185]](#footnote-185)).

 وقد ظهر ذلك من خلال وقوع اسم الفاعل في سياقات لا يستقيم المعنى إلا بتأويلها بالمصدر، إذ لا يتطلب المعنى اسما دالا على الذات، والحدث، وإنما يتطلب اسما دالا على مجرد الحدث.

 وقد أشار النحويون إلى وقوع هذا التبادل، من ذلك ما ذكره سيبويه: "وأما قوله، وهو الفرزدق:

على حِلْفة لا أشتم الدهر مسلماً ولا خارجاً من فِيَّ وزر كلام ([[186]](#footnote-186))

فإنما أراد: ولا يخرج فيما أستقبل، كأنه قال: ولا يخرج خروجاً. ألا تراه ذكر "عاهدت" في البيت الذي قبله ، فقال:

 ألمْ ترَني عـاهدتُ ربِّي وإنَّني لبَيْنَ رِتـاجٍ قائــمٌ ومقـامِ"([[187]](#footnote-187)).

 يدل ظاهر كلام سيبويه على أن اسم الفاعل في البيت استعمل بمعنى المصدر، إلا أن هناك من يبقي اسم الفاعل على ظاهره، فيجعله حالا أوصفة، من ذلك ما ذكره الرضي:" قال سيبويه: معناه: لا أشتم شتما، ولا يخرج خروجا، وقال عيسى بن عمر: هو حال معطوف على الحال الذي هو "لا أشتم" أي غير شاتم ولا خارج، كقوله ﭨ ﭽ ﮜ ﮝﭼ ([[188]](#footnote-188))ولم يذكر ما عاهد الله عليه لدلالة الكلام، لأنه كجواب القسم يحذف مع القرينة، وعند سيبويه "لا أشتم" جواب "عاهدت"([[189]](#footnote-189)).

 وقد صرح المبرد بوقوع التبادل، وأقر به، فقال: "وقوله "ولا خارجا" إنما وضع اسم الفاعل في موضع المصدر"([[190]](#footnote-190)).

 وهناك من جعل اسم الفاعل صفة لموصوف محذوف، يقول الرضي: "وأما الباقية في قوله ﭨ ﭽ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﭼ ([[191]](#footnote-191)) فقيل: بمعنى بقاء، ويجوز أن يكون بمعنى: نفس باقية، أو شيء باقٍ، والهاء للاسمية "([[192]](#footnote-192)).

إلا أن حمله على أنه بمعنى المصدر أولى من تقدير المحذوف؛ لأن التبادل بينهما ثابت في اللغة، ومقرر عند العلماء في غير موضع ([[193]](#footnote-193)).

 وهو رأي الزمخشري، و تبعه فيه ابن يعيش، حيث يقول: "اعلم أن المصدر قد يجيء بلفظ اسم الفاعل، والمفعول كما قد يجيء المصدر ويراد به الفاعل والمفعول من نحو قولهم: ماء غَوْر، أي: غائر... كذلك قالوا: قم قائما فانتصب انتصاب المصدر المؤكد لا انتصاب الحال، والمراد قم قياما، فأما قوله:

 ألمْ ترَني عـاهدتُ ربِّي وإنَّني لبَيْنَ رِتـاجٍ قــــائـمٌ ومقـــامِ

 على حِلْفةٍ لا أشْتمُ الدَّهرَ مُسْلماً ولا خارجا من فيَّ زور كلامِ

فإنهما للفرزدق، والشاهد فيه قوله: "ولا خارجا"، وضعه موضع "خروجا"، والتقدير: لا أشتم شتما، ولا يخرج خروجا "([[194]](#footnote-194)).

ويفهم من استعمال ابن يعيش لـ (قد) في حديثه عن مجيء المصدر بلفظ اسم الفاعل والمفعول أن وضع اسم الفاعل موضع المصدر قليل الوقوع في اللغة، وقد أكدت دراسة ظاهرة تعدد المصادر في القاموس ذلك الأمر؛ إذ إن أمثلة المصادر التي جاءت على زنة اسم الفاعل، أو اسم المفعول كانت معدودة.

كما يلاحظ أن البناء المصدري الذي استعمل بمعنى اسم الفاعل هو (فَعْل)، وهو البناء الأصلي للمصادر كما ذهب النحاة، وكذلك اسم الفاعل حيث استعملت الصيغة القياسية" فَاعِل" بمعنى المصدر.

ولم أقف فيما بحثت عن إشارة صريحة لكون هذا التبادل سببا في التعدد، و لكن مما لا شك فيه أن وقوع التبادل بين المصادر وغيرها من المشتقات يؤدي إلى دخول صيغ جديدة عليها، ومن ثمَّ يحدث تعددا فيها، وهذا ما لوحظ على أمثلة المعجم، فنصوصه أدل دليل على كونه سببا في التعدد, حيث ورد المصدر الذي بلفظ اسم الفاعل في سرد مصادر الفعل الواحد؛ مما أسهم في تعددها، وتكثير أبنيتها على مستوى المادة، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

\*"خَلَصَ خلُوصاً وخالِصةً صارَ خالِصاً، إليه خلُوصاً وصَلَ"([[195]](#footnote-195)).

 \*"وصَعَقَتْهُمُ السماءُ، كمنَع، صاعِقَةً، مَصْدَرٌ كالراعِيةِ([[196]](#footnote-196)) أصابَتْهُم بها. وكَسمعَ صَعْقاً، ويُحَرَّكُ، وصَعْقَةً وتَصْعاقاً"([[197]](#footnote-197)).

\*"ولَغَى في قوله، كَسَعى ودَعا ورضِيَ لَغاً ولاغِيَةً ومَلْغاةً: أخْطأ"([[198]](#footnote-198)).

وقد وردت أمثلة أخرى لأبنية مصدرية جاءت على صيغة اسم الفاعل في معجم القاموس، منها: الباقية ([[199]](#footnote-199))، الجازية ([[200]](#footnote-200))، العافية ([[201]](#footnote-201)).

وقد سبقت الإشارة إلى أن وقوع اسم الفاعل بمعنى المصدر قليل في مصادر الثلاثي، ونادر، وأندر منه وقوعه في مصادر غير الثلاثي، وقد ورد مثال في القاموس أظنه من ذلك النادرجاء في "خطأ": "الخَطْءُ والخَطَأُ والخَطَاءُ ضِدُّ الصَّوابِ، وقد أخْطَأَ إخْطَاءً وخاطِئَةً "([[202]](#footnote-202)).

وقد أقر الزبيدي هذا المصدر مع الفعل (أخطأ) إذ جاء في "خطأ" :"وحكى أَبو عليٍّ الفارسيّ عن أَبي زيد: أَخْطَأَ خاطِئَةً جاءَ بالمصدر على لفظ فاعِلَةٍ كالعافِية والجازِية وهو مَثَلٌ من الثلاثيّ نادِرٌ ومن الرباعي أَكثرُ نُدْرَةً وفي التنزيل العزيزﭽ ﭕ ﭖ ﭼ ([[203]](#footnote-203)) وتَخَطَّأَ كأَخْطَأَ وخَطِئَ، وقال أَبو عُبَيد: خَطِئَ وأَخْطَأَ لغتان بمعنًى واحدٍ "([[204]](#footnote-204)).

ولعل السبب في مجيء المصدر من الثلاثي المزيد هو كون "خَطِئَ وأَخْطَأَ" لغتين بمعنًى واحدٍ مما سوغ ذلك.

  **3ـ3ـ3ـ(ب) دخول اسم المفعول على المصادر**

 استعمل بناء اسم المفعول بمعنى المصدر على سبيل التقارض، يقول ابن يعيش: "وأما ما جاء بلفظ المفعول قولهم: الميسور، والمعسور، والمرفوع، والموضوع والمعقول, والمجلود فأكثر النحويين يذهبون إلى أنها مصادر جاءت على مفعول؛ لأن المصدر مفعول فالميسور بمعنى اليسر..."([[205]](#footnote-205)).

 "وخالف سيبويه غيره"([[206]](#footnote-206)) فكان لا يرى أن مفعول يكون مصدرا، وحمل الكلام على ظاهره، بجعل الميسور والمعسور صفتين للزمان على حذف الجار، والتقدير: زمان ميسور فيه "وأما قوله: دعه إلى ميسوره, ودع معسوره، فإنما يجيء هذا على المفعول، كأنه قال: دعه إلى أمر يوسر فيه, أو يعسر فيه. وكذلك المرفوع والموضوع، كأنه يقول: له ما يرفعه وله ما يضعه. وكذلك المعقول، كأنه قال: عقل له شيءٌ، أي: حبس له لبه, وشدد. ويستغنى بهذا عن المفعل الذي يكون مصدراً؛ لأن في هذا دليلا عليه"([[207]](#footnote-207)).

وتأسيسا على ما ذهب إليه أكثر النحويين فإنه يمكن تفسير تعدد المصادر في مواد معجمية وردت فيها أبنية على وزن "مَفْعُول" تحمل معنى المصدر، ومن ذلك الآتي:

\*"رَدَّهُ رَدًّا ومَرَدًّا ومَرْدوداً ورِدِّيدى صَرَفَهُ"([[208]](#footnote-208))

 ومن الطريف أن المصدر من المادة نفسها استعمل بمعنى اسم المفعول، فحصل التبادل في الأبنية بين المصدر واسم المفعول في مادة واحدة جاء في اللسان: "وفي حديث عائشة: مَنْ

عمل عملا ليس عليه أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ"([[209]](#footnote-209)) أي: مردود" "([[210]](#footnote-210)).

\*"العُذْرُ، بالضم م ج أعْذارٌ، عَذَرَهُ يَعْذِرُهُ عُذْراً وعُذُوراً وعُذْرَى ومَعْذِرَةً ومَعْذُورةً"([[211]](#footnote-211)).

\*"اليَسْرُ، بالفتح ويُحَرَّكُ اللِّينُ، والانْقِيادُ... ويَسَّرَهُ: سَهَّلَهُ، يكونُ في الخَيْرِ والشَّرِّ. والمَيْسورُ: ما يُسِّرَ، أو هو مَصْدَرٌ على مَفْعولٍ"([[212]](#footnote-212)).

**3ـ3ـ3ـ(د) " فَعِل"**

 وهو من أبنية الصفة المشبهة، وقد وردت أبنية مصدرية على وزن "فَعِل" في أبواب مختلفة، وقد عزا الفارابي ذلك إلى وقوع التبادل بين المصادر وأبنية النعوت، فقال: "ومما اشترك فيه فلم يكن باب أولى به من غيره: الفَعِل، مثل اللَّعِب، والضَّحك، وذلك أن هذا من أبنية النُّعوت، مثل: قولهم: رجل هَرِم، وعَجِل، فاختلط بالمصادر في بعض الكلام "([[213]](#footnote-213)).

 ويعدُّ هذا البناء من أبنية المصادر النادرة، وقد علل الفارابي قلة شيوع "فَعِل" في المصادر باختصاص هذا البناء بالنعوت، نحو: هَرِم، عَجِل، فقال:"ويجيءـ يقصد المصدرـ على فَعِل، وهو قليل عزيز، وهو قولك:خَنَقَ خَنِقا. وإنما قَلَّت هذه الأبنية في المصادر؛ لأنها للنعوت من فَعِل َ يفْعَلُ"([[214]](#footnote-214)).

وعلى ضوء ذلك التبادل يمكن تفسير مصادر أخرى في المعجم إضافة إلى ما مثل به الفارابي، ومن ذلك الآتي:

\*"رَضِعَ أُمَّه، كسَمِع وضَرَب، رَضْعًا، ويُحَرَّكُ، ورَضاعاً ورَضاعةً، ويُكْسَرانِ، ورَضِعاً، ككتفٍ"([[215]](#footnote-215)).

\*"حَلَفَ يَحْلِفُ حَلْفاً، ويُكْسَرُ، وحَلِفاً، ككَتِفٍ"([[216]](#footnote-216)).

يؤكد ذلك ما نقله الزبيدي عن مصدر "كَذِب" في "كذب": "كَذَبَ يَكْذِبُ من باب ضَرَبَ كَذِباً كَكَتِفٍ, قال شيخُنا: وهو غريب في المصادر حتى قالوا: إنّه لم يَأْتِ مصدر على هذا الوزنِ إلاّ أَلفاظاً قليلة حَصَرَها القَزّازُ في جامِعه في أَحَدَ عَشَرَ حرفاً لا تَزيدُ عليها فذَكَرَ: اللَّعِبَ والضَّحِكَ الحَبِقَ والكَذِبَ وغيرَها. وأَمّا الأَسْماءُ الَّتِي ليست بمصادِرَ فتأْتي على هذا الوزن كثيراً "([[217]](#footnote-217)).

 **3ـ3ـ3ـ(ب) فَعُول**

يعد "فَعُول" من أبنية الصيغ التي تدل على معنى اسم مفعول، وهو ما يفعل به الشيء، أو من وقع عليه الفعل، نحو: رَسُول بمعنى مرسل، "و يجيء "الفَعُول" لما يفعل به الشيء، كالوجور لما يوجر به، وكذا النَّقُوع"([[218]](#footnote-218)) لما ينقع ليلا ليشرب، والرَكُوب لما يركب عليه.

وقد أثار انتباه النحاة أبنية مصدرية معدودة جاءت على وزن "فَعُول" مما كان يستدعي الشك في صحة كونها مصادر؛ لأن هذا البناء يستعمل للدلالة على ما يفعل به الفعل مما أوقع اشتراكا في هذه الأبنية بين المصدر وما يفعل به الحدث، وهذا مما دفع سيبويه للتأكيد على أنها أمثلة مصدرية من خلال ذكر أمثلة سمعها عن العرب بنفسه فقال في "باب ما جاء من المصادر على "فَعول": "وذلك قولك: توضأت وَضوءاً حسناً، وأولعت به وَلوعا. وسمعنا من العرب من يقول: وقدت النار وَقوداً عالياً، وقبله قَبولاً، والوقود أكثر. والوَقود: الحطب. وتقول: إن على فلان لقبولاً، فهذا مفتوح"([[219]](#footnote-219)).

 ثم ذكر في الباب نفسه مجيء اسم المفعول بصيغة المصدر، فقال: "وقد يجيء المصدر على المفعول، وذلك قولك: لبنٌ حَلْبٌ، إنما تريد محلوبٌ وكقولهم: الخلق إنما يريدون المخلوق. ويقولون للدرهم: ضَرْب الأمير، إنما يريدون مضروب الأمير"([[220]](#footnote-220)).

 ويمكن القول: إن في ذكر سيبويه أمثلة استعمل فيها المصدر بمعنى اسم المفعول في آخر الباب يحتمل إشارة خفية إلى معنى، وهو: أنه كما جاء المصدر بصيغة "فَعُول" الدالة على ما يفعل به الشيء, و المذكورة في أول الباب جاء اسم المفعول في بناء المصدر، وطالما أن التبادل واقع بين المصادر والمشتقات في اللغة، فلا مانع من كون هذا البناء في المصادر من قبيل التبادل سواء صنف على أنه مصدر أو اسم مصدر, إذ صنفت عند المتأخرين من النحاة على أنها أسماء مصادر([[221]](#footnote-221)).

 **3ـ3ـ4ـ الاقتراض من صيغ الجموع**

ومما وقع فيه الاشتراك التقاء المصادر والجموع في بعض الأوزان، واشتراكهما في المادة المعجمية وفي الصورة اللفظية، وافتراقهما في المعنى الصرفي المقصود، ولعل هذا كان بسبب دخول شيء من أوزان الجموع على المصادر، أو حصول تقارض بينهما في الصيغ، ومن أمثلة ما وقع فيه الاشتراك الواردة في القاموس ما يلي:

3**ـ3ـ4ـ(أ) فُعْلان**

ذهب الفارابي إلى أن بناء "فُعْلان" في المصادر داخل إليها من قبل أبنية الجموع، مستدلا على ذلك بقلته في المصادر، فقال في حديثه عن أبنية مصادر (فَعَلَ ـ يَفْعُلُ): "وفُعْلان جِدُّ قليل، نحو: بَطَلَ بُطْلانا. وهو من أبنية جمع ما كان على فَعِيل، كقولك: جَرِيب وجُربان"([[222]](#footnote-222)).

وعلى ضوء ذلك يمكن تفسير تعدد المصادر في بعض المواد المعجمية بأن صيغة "فُعْلان" مقترضة من صيغ الجموع، ومن أمثلة ذلك الآتي:

\*"قَرُبَ منه، ككَرُمَ، وقَرِبَه، كَسَمِع، قُرْباً وقُرْباناً وقِرْباناً دَنَا، فهو قَريبٌ، للواحِد والجَمْعِ"([[223]](#footnote-223)).

\*"رَجَعَ يَرْجِعُ رُجوعاً ومَرْجِعاً، كمَنْزِلٍ، ومَرْجِعَةً، شاذَّانِ، لأنّ المَصادِرَ من فَعَلَ يَفْعِلُ إنما تكونُ بالفتح، ورُجْعَى ورُجْعاناً، بضمهما انْصَرَفَ... والرَّجْعُ: المَطَرُ بعدَ المَطَرِ، والنَّفْعُ... ج: رِجاعٌ ورِجْعانٌ ورُجْعانٌ"([[224]](#footnote-224)).

\*"بَطَلَ بُطْلاً وبُطولاً وبُطْلاناً، بِضمهنَّ ذَهَبَ ضَياعاً وخُسْراً"([[225]](#footnote-225)).

 إن كل من "قُربان" في المثال الأول، و"رُجعان" في المثال الثاني، و "بُطلان" في الثالث، جاء على بناء من أبنية الجموع، ومعناه معنى المصدر.

**3ـ3ـ4ـ(ب) فِعْلان**

 ذهب الفارابي إلى أن بناء "فِعْلان" في المصادر داخل إليها من قبل أبنية الجموع أيضا، يقول في ذلك: " وكذلك من بناء جمع ما كان على فُعال، و فُعَل، كقولك: غُراب وغِربان... وهو مع ذلك في المصادر ليس بقليل كلَّ القلة كالأول\_ يقصد فُعْلان\_ "([[226]](#footnote-226)).

و على ضوء ذلك يمكن تفسير تعدد المصادر في بعض المواد في المعجم بأن صيغة "فِعْلان" مقترضة من صيغ الجموع، ومن أمثلة ذلك التالي:

\*"هَجَرَهُ هَجْراً، بالفتح، وهِجْراناً، بالكسر صَرَمَهُ، الشيءَ تَرَكَهُ"([[227]](#footnote-227)).

\*"عَرَفَهُ يَعْرِفُهُ مَعْرِفَةً وعِرْفاناً وعِرفَةً بالكسر، وعِرِفَّاناً، بكَسْرَتَيْنِ مُشَدَّدَةَ الفاءِ عَلِمَه"([[228]](#footnote-228)).

\*"تَرَكَهُ تَرْكاً وتِرْكاناً، بالكسر"([[229]](#footnote-229)).

**3ـ3ـ4ـ(ج) فُعَل**

ذهب الفارابي إلى أن بناء "فُعَل" من أبنية المصادر التي اقترضت من الجموع، وهو بناء يختص بمصادر الناقص من باب "فَعَلَ ـ يفْعِل"، يقول في ذلك:"وفيه أيضا في المعتل منه: الهُدى والسُّرى. وهذا البناء قليل، وذلك أنه من أبنية الجمع, والدليل على صحة هذا القول أن بعض العرب يؤَنِّثُهما على توهم أنهما جمع هدْية وسُرْية "([[230]](#footnote-230)).

**3ـ3ـ4ـ(د) صيغ مشتركة**

لوحظ أن بناء " فَعَالة" من الأبنية المشتركة بين المصادر والجموع، ومن أمثلة ذلك ما جاء في "صحب":"صَحِبَه، كسَمِعَه، صَحابَةً، ويُكْسَرُ، وصُحْبَةً عاشَرَهُ. وهُم أصحابٌ, وأصاحِيبُ وصُحْبانٌ, وصِحابٌ, وصَحابَةٌ, وصِحابَةٌ, وصَحْبٌ "([[231]](#footnote-231)).

إن وزن "صَحَابة" من الأوزان السماعية في المصادر؛ لأن القياس في مصدر "صَحِبَ" كان "صَحْبا" فهو من باب "فَعِلَ" المتعدي، إلا أن تحديد الأصل أو القطع بكون الصيغة بناء للجمع، أو بناء مصدريا أمر في غاية الصعوبة، وعلى كل حال فإن ذلك يقيم احتمالا بأن البناء دخل من الجموع، يقوي ذلك انتماؤهما إلى المادة نفسها، ومن الممكن القول: بأن التبادل يقع في الصيغ التي تنتمي إلى أصل لغوي واحد، فتدخل أوزان الجموع على المصادر, أو تشتركان، ولا يعمم على اللغة كلها، وإنما في الأمثلة التي تنتمي إلى أصول واحدة. يسهل ذلك حصول التبادل فيما بينها، ومن الأمثلة التي وقع فيه الاشتراك بين المصدر وصيغة الجمع ما يلي:

 \*"البَعْلُ الأرضُ المُرْتَفِعَةُ، تُمْطَرُ في السَّنَةِ مرةً، وكلُّ نَخْلٍ وشَجَرٍ وزَرْعٍ لا يُسْقَى... ورَبُّ الشيءِ ومالِكُهُ، والثِّقَلُ، والزَّوْجُ،ج: بِعالٌ وبُعولَة وبُعولٌ، والْأُنْثَى: بَعْلٌ وبَعْلَةٌ. وبَعَلَ، كمَنَعَ، بُعولَةً: صارَ بَعْلاً"([[232]](#footnote-232)).

\*"العَمُّ أَخو الأَبِ ج أعْمامٌ وعُمومَةٌ وأعُمُّ جج أعْمُمونَ، وهي عَمَّةٌ، والمَصْدَرُ العُمومَةُ "([[233]](#footnote-233)).

\*"الخالُ أخُو الأُمِّ، ج أخْوالٌ, وأخْوِلَةٌ, وخُؤولٌ, وخُوَّلٌ, وخُؤولَةٌ... وبَيْني وبَيْنَه خُؤولَةٌ، ويقالُ:

خالٌ بَيِّنُ الخُؤولَةِ "([[234]](#footnote-234)).

إن اشتراك المصدر مع صيغة الجمع " فُعُولة" في الأمثلة السابقة يثير سؤالا هو: ما سبب الاشتراك هنا؟ لاسيما أن المصدر لم يأت على القياس فيه, وإنما جاء على صيغة سماعية.

 وللفارابي رأي في قضية تقارض الصيغ في المصادر تحسن الإشارة إليه في ختام الحديث عنها، وهذا الرأي مفاده: أن بنائي "فُعْل" و"فِعْل" في الأصل هما من أبنية الأسماء, ودخلت على المصادر، فقال في: باب (فَعَلَ ـ يَفْعُلُ): "وربما جاء المصدر من هذا الباب على فُعْل، وهو قليل، وعلى فِعْل، وهو أيضا في القلة مثل الأول، وهما من أبنية الأسماء وربما جاء الاسم في موضع المصدر، وناب عنه. تعتبر ذلك في الزيادات، قالوا: صلَّى صلاة... ولا مصدر لهنَّ محضا يستعمل، وذلك مثل: شَكَر شُكْرا، وكَفَر كُفْرا. ومما جاء على فِعْل مثل: ذَكَر ذِكْرا، وصَدَق صِدْقا "([[235]](#footnote-235)).

 ومما يمكن أن يحمل على التقارض أيضا مجيء مصدر"السُّؤْدُدُ " في مصادر الثلاثي "ساد": "السُّودُ، بالضم، والسُّودَدُ والسُّؤْدُدُ، بالهَمْزِ كقُنْفُذٍ السِّيادَةُ"([[236]](#footnote-236)).

وإنما حملنا على القول بذلك أن هذا الوزن من أوزان أبنية الرباعي المجرد في الأسماء، وعدَّه الرضي ضمن مصادر الثلاثي النادرة، بعد ذكر المصادر الغالبة في كل باب([[237]](#footnote-237)).

 وتجدر الإشارة في ختام دراسة قضية التبادل إلى أمور من أهمها:

1 ـ أن ذكر هذه الأبنية في عدِّ مصادر الفعل في المعجم يؤكد أن الأمر ليس مقصورا على سياقات معينة أُوِّلت فيها المشتقات بمصادر، وإنما هي أبنية معدودة ضمن المصادر، وثابت استعمالها بمعنى المصدرية في اللغة عامة.

2ـ أن كون الفيروزآبادي لم يذكر "خارج" في مادة (خرج) ضمن أبنية مصادر الفعل "خَرَجَ "رغم أنه استعمل بمعنى المصدر في الشاهد الذي استشهد به النحاة على هذه القضية، مما يقيم احتمالا بأن هناك غيره من الأمثلة لم يرد ذكرها في المعجم.

3ـ أن البناء المصدري الذي استعير واستعمل بمعنى اسم الفاعل والمفعول في أكثر الأمر هو "فَعْل" نحو: رجل عدل، وأمر ردّ، وهذا يؤكد ما ذهب إليه النحاة من أنه الأصل في أبنية المصادر، وعليه مدار الباب، كما أن خفة هذا البناء أسهمت في ذلك التبادل؛ لأن الشيء إذا خف كثر استعماله، واتسع التصرف فيه. ومن ذلك: "القِسْطُ، بالكسر العَدْلُ، من المَصَادِرِ المَوْصُوفِ بها كالعَدْلِ، يَسْتَوِي فيه الواحِدُ والجَميعُ، يَقْسِطُ ويَقْسُطُ، كالإِقْسَاطِ"([[238]](#footnote-238)).

4ـ أورد صاحب القاموس المصدر الذي بلفظ اسم الفاعل أو المفعول في عدِّ المصادر، مما يفيد إقراره بالتقارض، كما يدل على أنه كان يرى أنها من أبنية المصادر، ولا يرجح كونها صفة لمحذوف، أو حالا، أو غير ذلك من التأويلات، كما في قوله تعالى:ﭽ ﮣ ﮤ ﭼ( ([[239]](#footnote-239) إذ عدها المجد في مصادر الفعل. في حين جعلها غيره اسم مفعول على الأصل([[240]](#footnote-240))، جاء في "فتن": "الفَتْنُ، بالفتح الفَنُّ، والخالُ، ومنه العَيْشُ فَتْنانِ، أي لَوْنانِ، حُلْو ومُرٌّ، والإِحْراقُ، ومنه: ﭽ ﭯ ﭰ ﭱﭼ ([[241]](#footnote-241)) والفِتْنَةُ، بالكسر: الخِبْرَةُ، كالمفْتُونِ، ومنه: ﭽ ﮣ ﮤ ﭼ"([[242]](#footnote-242)).

5ـ لعل ظهور فكرة تقارض الصيغ عند الفارابي واضحة يرجع إلى أنه بنى معجمه على أساس الأبنية، فصنفها وقسمها، مما مكن له أن ينظر فيها نظرة تتسم بالعمق، كما أتاح له أن يجمع المتشابه، ويحدد الأصلي من الفرعي.

**المبحث الرابع**

**الاختصاص**

**3ـ4ـ1ـ مقدمة**

مرَّ فيما سبق أن تصرف أهل اللغة في اللغة يحكمه منطق خفي، وأن لهم سَنَنا يجرون عليها في صياغة كلامهم، وأحكاما كامنة تصدر عنها ألفاظهم، وعباراتهم.

ولعل ظاهرة تعدد المصادر خير ما يصور ذلك، ويجليه، ومن شواهد هذا ما أثار انتباهنا من خلال تتبع أبنية المصادر في المعجم، حيث لوحظ ارتباط أبنية مصدرية بأبواب مخصوصة من الأفعال، وتكرار ورود هذا البناء مع الأفعال التي تنتمي إلى ذلك الباب، وكأنهم يخصون الباب ببناء مصدري معين.

وقد تنبه علماء اللغة إلى هذا الاختصاص، و أشاروا إليه، و من هؤلاء سيبويه، حيث أشار إلى اختصاص المعتل من الأفعال بأبنية مصدرية معينة، ومن ذلك قوله: "وقالوا: شريته شرىً، و رضيته رضىً. فالمعتل يختص بأشياء، وستراه فيما تستقبل إن شاء الله"([[243]](#footnote-243))، كما أفرد سيبويه الحديث عن مصادر المعتل الناقص في باب "هذا باب نظائر ما ذكرنا من بنات الياء والواو التي الياء والواو منهن في موضع اللامات"([[244]](#footnote-244)) وفي ذلك إشارة إلى اختصاص مصادر هذا الباب بخصائص تميزها عن غيرها.

ومن هؤلاء العلماء أبو عثمان المازني فيما نقله عنه ابن جني وتبعه فيه، حيث قال: "قال أبو عثمان: ومما اختصوا به المعتلَّ في المصدر، ولا يكون في غيره من المصادر: كَيْنُونة، وقَيْدُودة، وصَيْرُورة، وأصلها "فَيْعَلُولة، نحو: كيَّنونة، وقيَّدودة، وصيَّرورة"، ولكنهم ألزموا الحذف إذ بلغ الغاية في العدد إلا حرفا واحدا"([[245]](#footnote-245)).

ومن أهم أمثلة الاختصاص في باب المصادر ما يلي:

 **3ـ4ـ2ـ اختصاص مصدر " فَيْعَلُولة " بباب الفعل الأجوف**

تحدث ابن جني عن هذا النوع من الاختصاص في مبحث بعنوان " لم يأت مصدر على فيعلولة إلا ما كان معتلا"([[246]](#footnote-246)) ويلحظ من عنوان المبحث الذي وضعه سمة الاستقراء لكلام العرب الذي أدى إلى إطلاق هذا الحكم، وأمكن من الوصول إلى هذه النتيجة، حيث يجعل ابن جني هذا الملحظ شاملا للغة العربية كلها.

وقد خُصَّ هذا المصدر بالفعل الأجوف من المعتل، يظهر ذلك مما قاله ابن جني شارحاً كلام المازني:" ومعنى قوله: ومما اختصوا به المعتلَّ في المصدر ولا يكون في غيره من المصادر. يريد: أنه لم يأت مصدر على "فيعلولة" إلا فيما كان معتلا. ويريد بالمعتل هنا: ما كان معتل العين دون الفاء واللام "([[247]](#footnote-247)).

ولما كان هذا المصدر يختص بالفعل الأجوف، وهو في الغالب يكون على "فَعَلَ"، نجد أن مصدر "فيعلولة" ارتبط ببابين من الأفعال معتلة العين، هما:

 **3ـ4ـ2ـ(أ) باب فَعَلَ ـ يَفْعِلُ**

وهو الغالب في الأجوف، والأكثر ورودا فيه، ومن أمثلته الواردة في المعجم ما يلي:

\*"وباتَ يَفعَلُ كذا، يَبيتُ ويَباتُ بَيْتاً وبَياتاً ومَبيتاً وبَيْتُوتَةً"([[248]](#footnote-248)).

\*"صارَ الأمرُ إلى كذا صَيْراً ومَصِيراً وصَيْرُورَةً"([[249]](#footnote-249)).

\*"ذاعَ الخَبَرُ يَذيعُ، ذَيْعاً وذُيُوعاً وذَيْعوعَةً وذَيَعاناً، محركةً انْتَشَرَ"([[250]](#footnote-250)).

  **3ـ4ـ2ـ(ب) باب فَعَلَ ـ يَفْعُلُ.**

ومن أمثلته الواردة في المعجم ما يلي:

\*"الزَّوالُ الذَّهابُ، والاستِحالةُ، زَالَ يزُولُ، ويَزالُ قليلةٌ، عن أبي عَلِيٍّ،... وزالَ زائلُ الظِّلِّ: قامَ قائمُ الظَّهيرةِ، و ظَعْنُهم زَيْلولَةً: ائْتَوَوْا مكانَهُم، ثم بدا لهم عنه"([[251]](#footnote-251)).

\*"القائِلَة نِصْفُ النَّهارِ. قال قَيْلاً وقائِلَةً وقَيْلُولَةً ومَقالاً ومَقيلاً. وتَقَيَّلَ نامَ فيه، فهو قائِلٌ"([[252]](#footnote-252)).

\*"دامَ يَدُومُ ويَدامُ دَوْماً ودَواماً ودَيْمومَةً"([[253]](#footnote-253)).

ومما لوحظ على المصادر التي جاءت على وزن "فَيْعَلُولة" ارتباطها في أكثر الأمر بالدلالة على الزمان، كالمصادر المذكورة آنفا، ومن أمثلة ذلك أيضا: شَيْخُوخَةً([[254]](#footnote-254))، عَيْشُوشَةً([[255]](#footnote-255)).

ولا يعني وجود الاختصاص بين مصدر "فَيْعَلُولة" والفعل الأجوف لزوم ورود هذا البناء في مصادر الأجوف، إذ لم يسمع في مصادر أفعال منها: "خاف، وصام، و قام" مع أنها أفعال معتلة العين.

واختلف علماء اللغة في أصل هذه المصادر، فذهب الخليل، وسيبويه([[256]](#footnote-256))، وابن جني إلى أن أصل هذه المصادر "فَيْعَلُولة"، ثم حدثت فيها التغيرات التالية:

1 ـ قلبت الواو ياء، حيث اجتمعت الواو والياء، وسَبَقت الواو بالسكون.

2 ـ أُدغمت غمت الياء المنقلبة في الياء الأولى، فصارت "كَيَّونة".

3 ـ حذفت الياء الثانية المنقلبة عن الواو للتخفيف، فصارت "كَيْنُونة".

وألزموا هذه المصادر الحذف؛ لأن فيها طول حيث جاءت على ستة أحرف([[257]](#footnote-257)).

وذهب الفراء إلى أن هذه المصادر أصلها "فُعْلُولة"، قلبت فيها الواو ياء حملا على صيرورة وغيرها من بنات الياء لكثرتها([[258]](#footnote-258))

ويعلل ابن جني وجود هذا الاختصاص، ووقوعه في المعتل بقوله: "وإنما اختص المعتل ببناء لا يكون في غيره، لأنه ضَرْبٌ من الكلام مُباينٌ لغيره من الصحيح، فكما اختلفت أحكامه في الاعتلال بالانقلاب والحذف وغيره، كذلك أيضا جاءت فيه أمثلة لا تكون في غيره من الصحيح"([[259]](#footnote-259)).

و يورد ابن جني إيرادا يتوقعه، وهو أن وزن "فَيْعَلُولة" غير معروف في المصادر، ولم يسمع في غير هذه الأفعال، فيرد عليه مؤكداً فكرة الاختصاص بقوله: "لا ينكر أن يكون في المعتل أبنية مخصوصة به، ألا تراهم قالوا في جمع "قاضٍ وغازٍ: قُضاةٌ وغُزاةٌ" فجمعوا على "فُعلة" ولم نرهم فعلوا ذلك في الصحيح، إنما يجمعونه على "فَعَلة"([[260]](#footnote-260)).

والاختصاص سمة جلية في العربية، وتصرف معهود عند أهلها، فكما اختصت العرب بعض المعاني بأوزان مصدرية مخصوصة تدل على ذلك المعنى، وتوحي به، كالفعلان ودلالته على الاضطراب والاهتزاز، اختصت العرب أبوابا معينة من الأفعال بأبنية مصدرية مخصوصة، تكثر فيها، ولا تكثر في غيرها، وترد معها، ولا ترد مع غيرها.

ولا شك أن وجود ذلك الاختصاص في اللغة يُعدُّ ضَرْبا من التنظيم، كما يصور دقة تصرف أهل اللغة في لغتهم، وإبداعهم في الربط بين الأشباه والنظائر، ودقة ملاحظتهم

لخصائص الكلم، ومن ثمَّ يمكن القول: إن الرغبة في تمـييز المعتل، وإعطائه أحكاما خاصة، وطبعه بطابع خاص، يمـيزه عن غيره، ويوحي به، كانت السـبب في اختصاصـه بأبنية مصدرية من جانب، وسببا في تعدد مصادر هذه الأفعال من جانب آخر، إذ يرد للفعل مصادر قياسية يستحقها بحكم وزنه أو بابه الذي ينتمي إليه، إضافة إلى المصادر التي تختص ببنائه.

**3ـ4ـ3ـ فُعَل مع الناقص.**

وهو من الأوزان التي لم تسمع إلا مع الفعل الناقص، وقد ورد في باب "فَعَلَ ـ يَفْعِلُ" ومثاله مع اللازم:

\*"ي بَكَى يَبْكِي بُكاء وبُكًى"([[261]](#footnote-261)).

\*"ي السُّرَى، كالهُدَى سَيْرُ عامَّةِ اللَّيْلِ، ويُذَكَّرُ. سَرَى يَسْرِي سُرًى ومَسْرًى وسَرْيَةً، ويُضَمُّ، وسِرايَةً"([[262]](#footnote-262)).

ومثاله مع المتعدي:

\*"ي الهُدى، بضمِ الهاءِ وفتحِ الدالِ الرَّشَادُ، والدَّلالةُ ويُذَكَّرُ، والنهارُ. هَداهُ هُدًى وهَدْياً وهِدَايَةً وهِدْيَةً، بكسرهما أرْشَدَهُ"([[263]](#footnote-263)).

 يقول سيبويه عن هذا المصدر: "وقد جاء في هذا الباب المصدر على فُعَلٍ، قالوا: هديته هدىً، ولم يكن هذا في غير هُدًى، وذلك لأن الفِعَل لا يكون مصدراً في هديت فصار هدىً عوضا منه "([[264]](#footnote-264)) إشارة إلى أن الفِعَل يكثر في المعتل الناقص على "فَعَلَ".

 ومما يجدر ذكره هنا كثرة ورود مصدر "فِعِّيلَى" مع الفعل الثلاثي المضعف، إذ لوحظ أثناء دراسة أبنية المصادر في القاموس، وجمع المصادر ذات الأوزان المشتركة، وربطها بأفعالها، وجد أن صيغة "فِعِّيلَى" المصدرية كثيرا ما ترد مع الفعل المضعف، ومن أمثلة ذلك: "قتيتى، حثيثى، رديدى، دسيسى، خصيصى، دليلى"([[265]](#footnote-265)).

 ومما يختص به المعتل أيضا اختصاص المعتل الواوي ببناء خاص في المصدر الميمي، وهو "مَفْعِل"، وهو وإن لم يكن عاملا في التعدد إلا أنه مظهر من مظاهر اختصاص المعتل من الأفعال بأبنية مخصوصة في المصادر، يقول سيبويه في باب "ما كان من هذا النحو من بنات الواو التي الواو فيهن فاءٌ فكل شيءٍ كان من هذا فعل فإن المصدر منه من بنات الواو والمكان يبنى على "مفعِلٍ"، وذلك قولك للمكان: الموعد، والموضع، والمورد. وفي المصدر الموجدة والموعدة. وقد بين أمر فَعَلَ هناك، وذلك من قبل أن فَعَلَ من هذا الباب لا يجيء إلا على يفعِل، ولا يصرف عنه إلى يفعُل لعلة قد ذكرناها، فلما كان لا يصرف عن يفعِل وكان معتلاً ألزموا مفعِلاً منه ما ألزموا يفعِل، وكرهوا أن يجعلوه بمنزلة ما ليس بمعتلٍّ ويكون مرةً يفعِل ومرةً يفعُل، فلما كان معتلاً لازما لوجه واحد ألزموا المفعِل منه وجها واحداً "([[266]](#footnote-266)).

**المبحث الخامس**

**احتمال الأصول**

**3ـ5ـ1ـ مقدمة**

الاحتمال في اللغة: مصدر من الفعل "احتمل" وهو يرجع إلى مادة "حمل"، وهي "أصل واحد يدل على إقلال الشيء"([[267]](#footnote-267))، والاحتمال في الشيء بأن يحمل عليه شيء فيحتمله ومنه ما جاء" في حديث علي:"لا تناظروهم بالقرآن فإن القرآن حمَّال ذو وجوه"، أي: يحمل عليه كل تأويل فيحتمله([[268]](#footnote-268))".([[269]](#footnote-269))

 أما لفظ "أصول" فهو جمع "أصل"، ويستعمل في اللغة للدلالة على معان، منها: أساس الشيء([[270]](#footnote-270))، ومن هذا المعنى اللغوي جاء استخدام الأصول عند اللغويين والصرفيين فقد شرح ابن جني الأصل بقوله: "الأصل عبارة ـ عند أهل الصناعةـ عن الحروف التي تلزم الكلمة في كل موضع من تصرفها إلا أن يحذف شيء من الأصول تخفيفًا، أو لعلة عارضة فإنه في تقدير الثبات، وقد احتاط التصرفيون في سمة ذلك بأن قابلوا به في التمثيل من الفعل والموازنة له فاء الفعل، وعينه، ولامه، وقابلوا بالزائد لفظه بعينه في نفس المثال المصوغ للاعتبار، ولم يقابلوا به فاء الفعل، ولا عينه، ولا لامه... من ذلك قولنا: قعد، مثاله فعل، فالقاف فاء الفعل، والعين عينه، والدال لامه، فالحروف إذًا كلها أصول".([[271]](#footnote-271))

 وقال ابن مالك في تحديد الأصل:

وَالحَرْفُ إن يَلْزَمْ فَأَصْلٌ والذِّي لا يَلْزَمُ والزَّائدُ مثلُ "تا" احُتذِي.([[272]](#footnote-272))

والمقصود بقوله: "يلزم" يُلتزم في جميع تصاريف الكلمة، ولا يستغني عنه، وهي "أصول" تمييزًا لها عن الحروف الزائدة التي تحذف، ولا تلزم كل تصاريف الكلمة.

 والأصول بهذا المعنى مرادفة لـمصطلح "المادة" عند أصحاب المعاجم، يقول صاحب القاموس في "زال": "ومازلت أفعله: مابرحت، مضارعه: أزال وأزيل، فهي والتامة مختلفتان في المادة، تلك مركبة من زول، وهذه من ز ي ل".([[273]](#footnote-273))

وبناء على كلام ابن جني السابق يمكن القول: إن مصطلح "احتمال الأصول" يعني احتمال اللفظ لأكثر من أصل يمكن أن يحمل عليه، فيحتمله، ويقبل الرجوع إليه.

 وأقل ما تكون عليه أصول الكلمة المتصرفة ثلاثة أحرف، حرف يبتدأ به، وحرف يوقف عليه، وحرف يحشى به، وهذا كثير، وهو مشترك بين الأسماء والأفعال، وأكثر ما تكون عليه خمسة أحرف وهو خاص بالأسماء، وذلك قليل.([[274]](#footnote-274))

وأكثر ما يكون احتمال الأصول في المواد المعتلة، أي: التي يكون أحد أصولها حرفًا من حروف العلة، وهي: الواو والياء والألف، فإن وقع حرف العلة موقع فاء الكلمة أو المادة كان المعتل من باب المثال، وإن وقع موقع عين الكلمة فهو من الأجوف، وإن وقع موقع اللام فهو من باب الناقص. وإن احتوت المادة على حرفين من حروف العلة فهي من باب اللفيف، وإذا تتابع حرفًا العلة فهو اللفيف المقرون، سواء أكانا في الفاء والعين نحو:"يوم" أم كانا في العين واللام نحو: "حوي"، وإن فصل أو فرق بينهما بالعين فهو اللفيف المفروق، نحو: "وقى".([[275]](#footnote-275))

 واشتمال المادة على أحد هذه الحروف يعد من أصعب العقبات التي تواجه صاحب المعجم؛ لأن وضع الكلمة في موضعها الصحيح من المعجم يتطلب تحديد أصولها تحديدًاقطعيًا، وهذا أمر يصعب تحقيقه في كثير من الأحيان؛ ويعزى ذلك إلى أن حروف العلة كثيرًا ما يقع فيها التغيير بالقلب والإبدال، سواء أكان ذلك التغيير لعلة صرفية موجبة، أم كان من باب اختلاف اللغات.

و هذه الحروف عرفت في اللغة العربية بتغيرها وتقلبها؛ ومن ثم َّ سميت حروف علة "لأنها تتغير ولا تبقى على حال، كالعليل المنحرف المزاج المتغير حالاً بحال".([[276]](#footnote-276))

 وقد تنبه علماء اللغة إلى وجود هذه المشكلة في اللغة وهي التباس الأصول وخفاؤها، وبذلوا جهدهم في محاولة الفصل بينها، وتمييزها، ومن أشهر هؤلاء ابن السكيت في كتابه "إصلاح المنطق"، حيث خصص بابًا للمواد التي تحتمل الأصلين، وهو: "باب ما يقال بالياء والواو من ذوات الثلاثة ".([[277]](#footnote-277))

و قد أورد فيه أمثلة من الأجوف، أما الناقص فأورد أمثلته تحت عنوان "ومما يقال بالياء والواو من ذوات الأربعة "([[278]](#footnote-278))، كما خصص بابًا لإصلاح الغلط وهو: "باب ما يغلط فيه يتكلم فيه بالياء وإنما هو بالواو" وجاءت أمثلته من الناقص.([[279]](#footnote-279))

كما خصص ابن قتيبة في كتابه "أدب الكاتب" بابًا بعنوان: "باب ما يقال بالياء والواو"([[280]](#footnote-280))، وأفرد الزجاجيّ كذلك بابًا لتعاقب الواو والياء في كتابه "الإبدال والمعاقبة والنظائر"([[281]](#footnote-281)).

كما افتخر ابن سيده في المحكم بمحاولته تحديد الأصول والفصل بينها في مقدمة كتابه: " ومن أعجب ما اختصَّ به هذا الكتاب: تخليص الياء من الواو، وتعيين ما انقلبت عنه الألف المنقلبة من ياء أو واو".([[282]](#footnote-282))

وكما أن الألـفاظ المعتلة صنفـت وقسمت بناء على مكان وجـود حرف العلـة، فإن مراتب الاحتمال تختلـف باختلاف مكان حرف العلة؛ ذلك لأن الاحتمـال مرتبط بتغيـر حرف العلة، وحرف العلة يكـثر تغيـره إن كان لامًا، ثم عينًا، ويقـل إن كان فاء، وقد أشـار سيبويه إلى هذا المعنى، فقـال: "اعلم أنهن لاماتٍ أشد اعتلالاً وأضعف؛ لأنهن حروف إعراب، وعليهن يقع التنوين، والإضافة إلى نفسـك بالياء، والتثنية، والإضافة، نحو: هنيٍ، فإنما ضعفـت؛ لأنها اعتمـد عليها بهـذه الأشـياء. وكلما بعدتـا من آخـر الحـرف كان أقـوى لهما. فهما عينـاتٍ أقــوى، وهما فاءاتٍ أقـوى منهما عيناتٍ ولاماتٍ. وذلك نحـو: غزوت، ورميت".([[283]](#footnote-283))

وقد تبين أن لاحتمال الأصول في المادة أثرًا على تعدد المصادر، وصورة ذلك أن يتفق المصدران في الوزن ويختلفان في حرف واحد هو الحرف المحتمل، فيكون المصدر مرة بالواو، ومرة بالياء.

ومعلوم أن مصادر المواد المعتلة قد يطرأ عليها تغيير في صيغها، وذلك حسبما يعرض لها من عوارض حملاً على أفعالها، أو لأن المصدر جاء على وزن يقتضي مجاورة حرف العلة لحركات لا تلائم طبيعته.

**3ـ5ـ2ـ الاحتمال في مصادر الفعل الأجوف**

الفعل الأجوف هو ما كانت عينه واوًا أو ياء، نحو: يقول، ويبيع، وحكم الماضي من هذه الأفعال أن "تعل عين الماضي الأجوف بقلبها ألفا؛ لتحركها وفتح ما قبلها، نحو: قال وباع وخاف وطال "([[284]](#footnote-284)).

ويقدر الأصل بالنظر إلى أمور عدة، منها:

1. الرجوع إلى تصاريف الكلمة التي يصح فيها الحرف المعتل، مثل اسم المرة "فَعْلَة"، أو اسم التفضيل، وقد أشار إلى ذلك ابن جني، فقال: "واعتبار الماضي المعتل العين إذا أردت معرفة عينه، هل هي واو أو ياء أن تبني منه "فَعْلَة" أو "هو أَفْعَلُ" من كذا؛ فإن هذا موضع يصح فيه الحرفان، ويظهران على أصولهما، وذلك نحو: صَاغَ صَوْغَة، وهو أَصْوَغ ُمنك، وخَاطَ خَيطَة، وهو أخيطُ منك"([[285]](#footnote-285))
2. أقوال علماء اللغة في تقدير الأصل.
3. النظر في عين المضارع من هذه الأفعال، نحو: قال يقول، وباع يبيع.
4. تغليب الأكثر والشائع في اللغة،يقول ابن جني: "أحدهما ما قضى به سيبويه من أن الألف إذا كانت في موضع العين فأن تكون منقلبة عن الواو أكثر من أن تكون منقلبة عن الياء".([[286]](#footnote-286))

والغالب في هذه الأفعال أن يظهر في مصادرها الحرف الأصلي، مثل: قال قولاً، وباع بيعًا. بيد أن هناك طائفة من هذه الأفعال أشد خفاء من غيرها، ويصعب تمييز أصلها؛ لأن عينها تحتمل الأصلين، فتحتمل أن تكون ياء، وتحتمل أن تكون واوًا، ويترتب على هذا الاحتمال تعدد مصادر الفعل، فيأتي شيء منها بالواو على أن الأصل واوي، ويأتي شيء منه بالياء على أن الأصل يائي.

وقد أشار ابن جني إلى هذه الأفعال خلال حديثه عن الأفعال الثلاثية معتلات العين في باب "تاه يتيه، وطاح يطيح" ونقل رأي الخليل الذي ذهب فيه إلى أنها واوية، ورأي المازني الذي ذهب فيه إلى أنها يائية، وساق أدلة كل منهما، وختم حديثه بقوله: "فلهذه الأدلة ذهب أبو عثمان إلى أن" تَيَّه وطَيَّح" من الياء، فالأظهر أن يكون "طاح يطيح، وتاه يتيه" من الياء، ويجوز أن يكون من الواو كما ذهب إليه الخليل".([[287]](#footnote-287))

 وفي كلام ابن جني السابق ما يؤكد احتمالية هذه الأفعال للأصلين، وجواز اعتبار أحدهما أصلا، ويترتب على هذا الاحتمال تعدد صيغ مصادر هذه الأفعال، أما الفيروز آبادي فيعبر عن هذه الأفعال في معجمه بأنها "واوية يائية"، ومن ذلك قوله في "طاح": "طاحَ يَطوحُ ويَطيحُ هَلَكَ، أو أشْرَفَ على الهَلاكِ، وذَهَبَ، وسَقَطَ، وتاهَ في الأرضِ... وطَيَّحَ بثَوْبِه رَمَى به في مَضيعَةٍ، وفلاناً تَوَّهَه، والشيءَ ضَيَّعَه. وأطاحَ مالَه أهْلَكَه، واويَّةٌ يائيَّةٌ".([[288]](#footnote-288))

 ومن أمثلة المصادر التي وقع فيها التعدد بناء على الاحتمال في أصولها ما يلي:

\*"فاحَ المِسْكُ فَوْحًا وفُؤوحًا وفَوَحانًا وفَيْحًا وفَيَحانًا انْتَشَرَتْ رائِحَتُه، ولا يقالُ في الكريهَةِ، أو عامٌّ".([[289]](#footnote-289))

\*"لُوطٌ، بالضم من الأنبياءِ، عليهمُ الصلاة والسلامُ، مُنْصَرِفٌ مع السَّبَبَيْنِ لسُكونِ وسَطِه. ولاطَ: عَمِلَ عَمَلَ قَوْمِه، كلاوَطَ وتَلَوَّطَ، الحَوْضَ، به: طَيَّنَه، الشيءُ بقَلْبِي يَلُوطُ ويَلِيطُ لَوْطًا ولَيْطاً: حُبِّبَ إليه، وألْصِقَ... الشيءَ: أخْفاهُ، في الأمرِ لاطاً: ألَحَّ "([[290]](#footnote-290))

 يبدو من خلال نص المعجم السابق احتمال الأصلين واضحًا،حيث ذكر للفعل "لاط" المصدرين التاليين: "لَوْطًا، ولَيْطاً " وقد ذكر ابن السكيت هذا اللفظ ضمن أمثلة " ما يقال بالياء والواو من ذوات الثلاثة ".([[291]](#footnote-291))

أما ابن سيده فقد جعلهما أصلاً واحدا هو "ليط"، ولم يشر إلى مجيئها بالواو.([[292]](#footnote-292))

 وقد يختص الاحتمال بمعنى دون معنى وهذا ما ذكره ابن جني في "حاك" عندما فسر لفظ (الحَوَكَة) من الغريب من كتاب أبي عثمان، فقال: " ويقال: حاك الحائك الثوب يحوكه حوكًا وهو حَوّاك. ويقال أيضا: حاك النسيج يحيكه حيكا. فأما المشي فلا يقال فيه إلا حاك يحيك بالياء حَيَكانًا، ومِشْيَة حِيكَى...".([[293]](#footnote-293))

 وقد فرق بينهما الفيروزآبادي فجعلهما أصلين:" حاكَ الثَّوبَ حَوْكًا وحِياكًا وحِياكَةً، واوِيَّةٌ يائيَّةٌ نَسَجَهُ ".([[294]](#footnote-294))

وجاء في مادة أخرى تالية لها: " حاكَ يَحيكُ حَيْكًا وحَيَكانًا، محرَّكةً، فهو حائِكٌ وحَيَّاكٌ، وهي حَيَّاكَةٌ وحَيَكَى، كجَمَزَى، وحَيْكانَةٌ، بالفتح والكسر، وبضم الحاءِ وفتح الياءِ تَبَخْتَرَ واخْتالَ، أو حَرَّكَ مَنْكِبَيْهِ وجَسَدَهُ في مَشْيهِ وـ القولُ في القَلْبِ حَيْكاً: أخَذَ، والسيفُ: أثَّرَ، والشَّفْرَةُ: قَطَعَتْ، كأَحاكَ فيهما...".([[295]](#footnote-295))

 كما يترتب على تحديد الأصل حركة فاء الثلاثي عند إسناده إلى ضمائر الرفع المتحركة فإذا كان الفعل من باب نصر، ولا يكون إلا واويًا ضمت الفاء، وإن كان الفعل من باب ضرب ولا يكون إلا يائيًا كسرت فاؤه عند الإسناد. ([[296]](#footnote-296))

 ومن ذلك ما جاء في "كاء": "الكاءُ والكاءَةُ والكَيْءُ والكَيْئَةُ الضعيفُ الجَبَانُ. وقد كِئْتُ كَيْئاً وكَيْئةً، وكُؤْتُ كَوْءًا وكَأْوًا، على القَلْبِ هِبْتُه، وجَبُنْتُ".([[297]](#footnote-297))

 يقال: " كِئْتُ" بكسر الفاء على احتمال أنه أجوف يائي، ومن ثمَّ جاء المصدران (كَيْئًا وكَيْئةً) بالياء، وقيل: (كُؤْتُ) بضم الفاء على أنه أجوف واوي، ومن ثمَّ جاء المصدران (كَوْءًا، وكَأْوًا) بالواو، وقد اتحد المصدران(كَيْئًا، و كَوْءًا) في الوزن واختلفا في العين بناء على الاحتمال في عين الفعل.

وقد كان هذا الموضع من المواضع التي انتقدها الشدياق ، فقال:" وكان الأولى بالمصنف أن يميز بين المادتين الواوية واليائية، فيذكر أولا "كوأ" ثم "كيأ" كما فعله صاحب اللسان "([[298]](#footnote-298))

ويترتب على احتمال الأصل في الأجوف الاحتمال في حركة عين المضارع، ويرتبط تحديد الأصل وتقديره بتحديد حركة عين المضارع، إذ يلزم ضم عين مضارع" فَعَلَ" بفتح العين في الأجوف الواوي العين، نحو: قال يقول، وجال يجول، ولو كانت لامه من حروف الحلق، نحو: باء يبوء، ولاح يلوح، فاح الطيب يفوح([[299]](#footnote-299)) ويلزم كسر عين مضارع الأجوف اليائي، ويطرد فيه فعل يفعِل، نحو باع يبيع. ([[300]](#footnote-300)) ولزموا ضم العين في مضارع الواوي وكسرها في اليائي حتى لا يلتبس اليائي بالواوي. ([[301]](#footnote-301))

يوضح ذلك ما جاء في "عاف": "عافَ الطَّعامَ أو الشَّرابَ، وقد يُقالُ في غَيْرِهِما، يَعافُهُ ويَعيفُهُ عَيْفًا وعَيَفانًا، محرَّكةً، وعِيافَةً وعِيافًا، بكسرهما كَرِهَهُ فَلَمْ يَشْرَبْهُ. أو ككتابٍ مَصْدَرٌ، وككتابةٍ اسْمٌ. وعِفْتُ الطَّيْرَ أعيفُها عِيافَةً زَجَرْتُها، وهو أنْ تَعْتَبِرَ بأسمائها ومَساقِطِها وأنْوائِها، فَتَتَسَعَّدَ أو تَتَشَأَّمَ. والعائفُ المُتَكَهِّنُ بالطَّيْرِ أو غَيْرِها. وعافَتِ الطَّيْرُ تَعيفُ عَيْفًا كَتَعُوفُ عَوْفًا، والاسْمُ العَيْفَةُ".([[302]](#footnote-302))

يظهر من قوله "وعافَتِ الطَّيْرُ تَعيفُ عَيْفًا كَتَعُوفُ عَوْفاً" احتمال الفعل للأصلين الواوي واليائي، ومن ثم تنوعت صيغة المصدر فجاء بالياء مرة، وبالواو مرة أخرى، مع اتحاد الوزن فيهما، حيث جاء المصدران على (فَعْل)، مع ارتباط الاحتمال بمعنى الطير.

**3ـ5ـ2ـ الاحتمال في مصادر الفعل الناقص**

 يقدر الحرف المعتل ويحدد أصله إن كان منقلبًا في الفعل الناقص بالنظر إلى أمور منها، الفعل المضارع، كـ "يدعو"، و"يقضي"، ولعل أهم ما يرجع إليه في تحديد الأصل هو المصدر، سواء أكان مصدرًا أصليًا، أم اسم مرة، أم اسم هيئة.

ولعل التداخل بين الأصلين الواوي واليائي، وصعوبة الفصل بينهما، من أهم الأسباب التي دفعت بالجوهري عند تأليف الصحاح إلى الجمع بين حرفي الواو والياء في باب واحد؛ وذلك للتخلص من التباس أحد الأصلين بالآخر، وقد صار صنيعه ذاك مثالاً يحتذى وأثرًا يقتفى عند صناع المعاجم بعده، ومن أشهر هؤلاء: الفيروزآبادي؛ فقد راقت له فكرة الدمج، ولكنه لم يكتف بالجمع، فأخذ على عاتقه محاولة تخليص الواوي من اليائي، فقال: "ومن أحسن ما اختص به هذا الكتاب: تخليص الواو من الياء، وذلك قسم يَسِمُ المُصَنفِّينَ بالعِيِّ والإعْياء".([[303]](#footnote-303))

 وقد كانت محاولته تتمثل في الإشارة إلى الأصل الواوي بحرف الواو قبل المادة، وحرف الياء قبل الأصل اليائي، ووضع الحرفين (يو) أمام ما يحتمل الأصلين، أو ما استعمل في اللغة بالحرفين الواو والياء، ومن أمثلة الأصول المحتملة ذات المصادر المتعددة في القاموس ما يلي:

 \*"يو جَبَى الخَراجَ، كَرَمَى وسَعَى، جِبايَةً وجِباوَةً، بكسرهما، والقَوْمَ، ومنهم، والماءَ في الحَوْضِ، جَبًا، مُثَلَّثَةً، وجَبْيًا جَمَعَهُ".([[304]](#footnote-304))

\*"يو حَثَى التُّرابَ عليه يَحْثُوهُ ويَحْثِيهِ حَثْوًا وحَثْيًا، فَحَثَا التُّرابُ نَفْسُه يَحْثُو ويَحْثِي".([[305]](#footnote-305)).

يتضح من المثالين السابقين أثر احتمال الأصول في تعدد المصادر، حيث جاء الوزن الواحد بصيغتين إحداهما بالواو، والأخرى بالياء " جِبايَةً، وجِباوَةً، حَثْوًا وحَثْيًا"

إلا أن تعدد المصادر بسبب احتمال الأصول لم يكن مقصورًا على المواد التي أشار الفيروزآبادي إلى أنها تحتمل الأصلين، حيث جاء تعدد المصادر في مواد أشار إلى أنها واوية، ولم يصرح بأنها محتملة، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

 \*"و أثَوْتُ به، وعليه أثْوًا وإثاوَةً، بالكسر، ي وأثَيْتُ أثْيًا وإثايَةً وشَيْتُ به عندَ السُّلْطانِ، أَو مُطْلَقاً".([[306]](#footnote-306))

 وقد وردت المادة في اللسان دون تحديد للأصل، وفي العبارة ما يشير إلى أنها لغة: "والمصدر الأثْو والأثْي والإثاوَةً والإثايَةً " وفيه أيضا: "الجوهري: أثا به يأْثو ويأْثي أيضًا أي وشى به ".([[307]](#footnote-307))

وقد يرتبط الاحتمال بمعنى بعينه فيقع تعدد المصادر عند استعمال اللفظ في ذلك المعنى يوضح ذلك ما ورد في "بقو": "و:بَقاهُ بعَيْنِهِ بَقاوَةً: نَظَرَ إليه".([[308]](#footnote-308))

 كما جاء في "بقي": "ي بقِيَ يَبقَى بقاءً، وبَقَى بَقْيًا ضِدُّ فَنِيَ... وبقاهُ بَقْياً: رَصَدَهُ، أَو نَظَرَ إليه، واوِيَّةٌ يائِيَّةٌ "([[309]](#footnote-309))

وربما يشير ذلك إلى أنها لغة، يدل على ذلك ما جاء في اللسان في "بقي": "اللحياني: بَقَيْتُه وبَقَوتُه: نظرت إليه، وفي المحكم: بَقَاه بعينه بَقَاوَةً نظر إليه؛ عن اللحياني. وبَقَوْتُ الشيءَ: انتظرته، لغة في بَقَيْتُ، والياء أعلى".([[310]](#footnote-310))

وفي "حجا" ذكر المجد الأصلين في موضع واحد، واكتفى بذكر مصادر الأصل الواوي، ولم يذكر مصادر الأصل اليائي.([[311]](#footnote-311))

ومما تجدر الإشارة إليه أن الفيروزآبادي قد اجتهد في الفصل بين الأصول، ووفق في التفريق بينها إلى حد كبير؛ لذا عدَّ هذا الأمر من فوائد معجمه وفرائده.

و لكن قد يكون الأصل ملتبسًا ونجد الفيروزآبادي في بعض الأحيان يصوغ العبارة بحيث يحتمل اللفظ الأصلين بلا تحديد، ومن ذلك قوله:" الصاخَةُ ورَمٌ في العَظْمِ من كَدْمَةٍ أو صَدْمَةٍ يَبْقى أثَرُهُ، والداهِيَةُ، ج صاخاتٌ وصاخٌ. وأصاخَ له اسْتَمَعَ. وبلدٌ صُوَّاخٌ، كرُمَّانٍ تَصُوخُ فيه الْأَرْجُلُ. وصاخَ ساخَ ".([[312]](#footnote-312))

وقد لاحظ الزبيدي هذا الأمر في مادة "بني" حيث قال: "(البنى نقيض الهدم) لم يشر على هذا الحرف بياء أو بواو وهى يائية وكأنه سها عنه أو لاختلاف فيه كما سيأتي بيانه"([[313]](#footnote-313)) رغم أن المجد قد أشار إليه بالياء في النسخة التي بين أيدينا، إذ جاء فيها:" ي البَنْيُ نقيضُ الهَدْمِ، بَناهُ يَبْنِيهِ بَنْيًا وبِناءً وبُنْيانًا وبِنْيَةً وبِنايَةً".([[314]](#footnote-314))

وقد لوحظ تجنب الفيروز آبادي ذكر المصادر في بعض المواد المحتملة، وربما فعل ذلك فرارًا من التكرار، أو خروجًا من مأزق الالتباس والاحتمال.

ومن ذلك قوله: " القَوْدُ نقيضُ السَّوْقِ، فهو من أمامٍ، وذاكَ من خَلْفٍ، كالقِيادَةِ والمَقادَةِ والقَيْدودَةِ والتَّقْوادِ والاقْتِيادِ والتَّقْويدِ"([[315]](#footnote-315)) أما في (قيد) فلم يذكر مصادر.([[316]](#footnote-316))

 وقد يحدد الأصل بأنه واوي، ثم يورد فيه ما يدل على أنه يائي، وذلك نحو: "وشَجاهُ حَزَنَهُ، وطَرَّبَهُ، كأَشْجاهُ فيهما، ضِدٌّ، وبينهم شَجَرَ. وأشْجاهُ قَهَرَهُ، وغَلَبَه، وأوْقَعَه في حُزْنٍ. والشَّجْوُ الحاجةُ. والشَّجا ما اعْتَرَضَ في الحَلْقِ من عَظْمٍ ونحوِه. شَجِيَ به، كَرَضِيَ، شَجًى. والشَّجِي المَشْغُولُ، وشدِّدَ ياؤُهُ في الشِعْرِ. ومَفَازَةٌ شَجْواءُ صَعْبَةٌ."([[317]](#footnote-317))

 في حين تنبه الزبيدي إلى الاحتمال في هذه المادة، وأشار إليه، فقال: "شجاه يشجوه شَجْوًا: حَزَنَه، والشجو: الهم والحزن، نقله الجوهري، وقال الكسائي شجاه شجوًا:طربه، وهيجه، كاشجاه فيهما...وقد شَجِىَ به كرضى شَجا".([[318]](#footnote-318))

**المبحث السادس**

**تداخل الأصول**

**3ـ6ـ1ـمقدمة**

 يتركب هذا العامل من كلمتين، وحتى يتضح المقصود به هنا، لابد من إيضاح معنى كل كلمة، وتحديد مفهومها.

 أما التداخل فهو مصدر من الفعل "تَداخَل"، وهو يدل على المشاركة، ويرجع إلى مادة "دخل"، وهي أصل مطرد يدل على الولوج([[319]](#footnote-319))، "وتداخل المفاصل ودِخُالها: دخول بعضها في بعض... وتداخل الأمور: تشابهها والتباسها ودخول بعضها في بعض".([[320]](#footnote-320))

أما مصطلح الأصول فقد سبق بيانه في الحديث عن الاحتمال. ([[321]](#footnote-321))

"ومن أوائل من فطن إلى هذا المعنى الاصطلاحي إمام العربية ابن جني، وهو أول من استخدم عبارة تداخل الأصول"([[322]](#footnote-322)) إذ عقد له بابًا بعنوان "باب في تداخل الأصول الثلاثية والرباعية والخماسية".([[323]](#footnote-323))

وقد بين ابن جني المقصود بتداخل الأصول في الثلاثي بقوله: "أن تجد الثلاثي على أصلين متقاربين، والمعنى واحد، فههنا يتداخلان، ويوهم كل واحد منهما كثيرًا من الناس أنه من أصل صاحبه، وهو في الحقيقة من أصل غيره".([[324]](#footnote-324))

 ومثل لتلك الصورة بقوله: "وذلك قولهم:"شيء رِخْو ورِخْوَدّ. فهما ـ كما ترى ـ شديدًا التداخل لفظًا، وكذلك هما معنى. وإنما تركيب "رِخْو" من ر خ و، وتركيب "رخود" من رخ د، وواو "رخود" زائدة، وهو فِعولّ... والفاء والعين من "رِخْو" و"رخود" متفقتان، لكن لامهما مختلفتان".([[325]](#footnote-325))

وعلى هذا يكون "تداخل الأصول" هو دخول أصل لغوي في أصل آخر مما يؤدي إلى التباس أصل الكلمة، وصعوبة تمييز جذرها الذي تنتمي إليه، حيث إنها حروف يمكن ردها إلى أحد الأصلين.

ولعلّ تداخل الأصول كان سببًا في تعدد مصادر الفعل داخل المعجم وتكرار ذكرها؛ حيث يذكر المصدر في كلا المادتين اللتين يظن أنه يرجع إليهما، مما يؤدي إلى تكرار ذكره، والاعتقاد بتعدده.

ومن أمثلة ذلك ما جاء في "صدد": "صَدَّ عنه صُدودًا أعْرَضَ، وفلانًا عن كذا صَدَّاً مَنَعَهُ، وصَرَفَهُ، كأَصَدَّهُ. وصَدَّ يَصُدُّ ويَصِدُّ صَديدًا ضَجَّ... والتَّصْديدُ التَّصْفيقُ. والتَّصَدُّدُ التَّعَرُّضُ، وتُبْدَلُ الدالُ ياءً فيقالُ: التَّصَدِّي والتَّصْدِيَةُ".([[326]](#footnote-326))

يلاحظ أن الفيروز آبادي أورد مصدر "التصدية" في مادة "صدد" على احتمال أن يرجع إليها، فيكون "التَّصَدُّدُ" بمعنى التعرض مصدرًا للفعل "تصدَّد"، كما أورد له صورتين، صورة ناتجة عن إبدال الدال ياء، وهي "التَّصَدِّي" وصورة ناشئة عن الإبدال ثم الحذف والتعويض.

ونظرًا لوقوع تداخل الأصول في المصدر فإن المجد كرر ذكره في "صدي" على أنه مصدر من "َتصَدَّى" حيث جاء فيها: "صَدِيَ، كَرَضِيَ، صَدًى، فهو صَدٍ وصادٍ، وصَدْيانُ، وهي صَدْيًا، وصادِيَةٌ، وما يَرُدُّه الجبلُ على المُصَوِّتِ فيه، وذَكَرُ البُومِ، وسَمَكَةٌ سَوْداءُ طويلةٌ... والتَّصْدِيَةُ التَّصْفِيقُ، كالصَّدْوِ، أو تَفْعِلَةٌ من الصَّدِّ؛ لأنهم كانوا يَصُدُّونَ عن الإِسْلامِ. وصادَاهُ داجاهُ، وداراهُ، وساتَرَهُ، وعارَضَه. وتَصَدَّى له تَعَرَّضَ." ([[327]](#footnote-327))

 أما ابن منظور فقد أورد هذا المصدر في مادة "صدي" بمعنى: التصفيق في تفسير قوله تعالى: ﭽ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯﭼ([[328]](#footnote-328))، ونقل ابن منظور عن ابن سيده قوله: "التصدية التصفيق والصوت على تحويل التضعيف، قال: ونظيره قَصَّيتُ أظفاري في حروف كثيرة. قال: وقد عمل منه سيبويه بابًا...الأزهري: يقال: صَدَّى يُصَدَّى تصْدِية إذا صَفَّق، وأصَله صَدَّد تُصدَّد فكثرت الدالات فقلبت إحداهن ياء، كما قالوا: قصيت أظفاري، والأصل قصَّصتُ أظفاري"([[329]](#footnote-329)).

أما ابن فارس فقد فرق بين الأصلين وجعل الصاد والدال بابا يؤول إلى إعراض وعدول، ولم يذكر التصدية في المادة بلفظها أو معناها([[330]](#footnote-330))، وعدّد كلمات رأى أنها خارجة عن الأصل، فقال: "الصدَّد: القرب. والصُّدَّاد: الطريق إلى الماء والصٌّدُّ: الجبل. هذه الكلمات التي ذكرتها فليست عندي أصلاً، لبعدها عن القياس، وإن صحت فهي محمولة على الأصل".([[331]](#footnote-331))

أما "التصدية" فقد ذكرها ابن فارس في "صدي" قال: " و التصدية: التصفيق باليدين. ﭧ ﭨﭽ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯﭼ  ([[332]](#footnote-332))".([[333]](#footnote-333))

 ولم يرجع ابن فارس مفردات المادة إلى أصل تلتقي عنده معانيها، بل رأى أن "الصاد والدال والحرف المعتل فيه كلم متباعدة القياس لا يكاد يلتقي منها كلمتان في أصل. فالصدى: الذَّكر من البوم... والصَّدى: الدماغ نفسه، ويقال: بل هو الموضع الذي جعل في السمع من الدماغ، ولذلك يقال: أصَمَّ الله صَدَاء. ويقال: بل هذا صَدَى الصوت، وهو الذي يجيبك إذا صِحْت بقُرْب جَبَل... والصدى: الرجل الحسن القيام على ماله... والصدى: العطش".([[334]](#footnote-334))

ولعل الكلمات التي ذكرها ابن فارس في "صدد" وجعلها خارجة عن الأصل يمكن ردها إلى مادة "صدي" فالصداد بمعنى الطريق إلى الماء يرجع إلى معنى العطش، فأصلها الصداي، والصد بمعنى الجبل. يرجع إلى معنى الصدى الصوت الذي يسمع إذا صحت بقرب جبل، فسمي الجبل صُدّ؛ لأنه يرجع الصوت.

 وخلاصة القول: إن "التصدية" مثال لمصدر ذكر في موضعين من المعجم مما تسبب في تعدد مصادر الفعل في ظاهر الأمر؛ والسبب في ذلك هو تداخل الأصول والتباسها، واحتمال عود المصدر إلى كلا المادتين، ولعل الراجح هو أن التصدية ترجع إلى مادة "صدي"، وهي مصدر للفعل (صدّى تصدية)، يؤيد ذلك أمور منها:

1. أنه جاء على وزن يعد قياسيًا في باب (فَعَّلَ - يُفَعِّلُ) معتل اللام ([[335]](#footnote-335))، نحو: عَزَّى – تعزية، والأصل "تعزيّ" على وزن "تفعيل"، فحذفت ياء "تفعيل" وعوض عنها بـ" التاء" لزومًا، وقدر المحذوف "ياء تفعيل"
2. أن احتمال عدم الإبدال أولى من احتمال وجوده.
3. أنْ حمل معنى الآية على الإعراض، فإن معنى التصفيق بعيد عن الإعراض، وكذلك معنى التعرض "يقال تصدى فلان لفلان يَتَصدّى إذا تعرض له، ويقال: تَصَدَّيت له أي: أقبلت عليه"([[336]](#footnote-336))؛ ومعنى التعرض والإقبال ضد لمعنى الإعراض، وهذا ما يرجح عود اللفظ إلى مادة (صدي)، كما أن معنى التصفيق قريب من معنى التعرض والإقبال ومرتبط به، وبعيد عن معنى الإعراض، ويقوي ذلك عطف معنى التصفيق على معنى المُكاء وهو التصفير أولى من عطف معنى الإعراض من "الصد".

**المبحث السابع**

**الضَّرورة الشعرية**

**3ـ7ـ1ـ مقدمة**

الضَّرورَةُ و"والاضْطِرارُ: الاحتياجُ إلى الشيءِ. واضْطَرَّهُ إليهِ: أحْوَجَه وألْجَأَهُ، فاضْطُرَّ، بضم الطاءِ، والاسمُ: الضُّرَّةُ. والضَّرورَةُ: الحاجةُ، كالضَّارُورَةِ والضَّارورِ والضَّارُورَاءِ".([[337]](#footnote-337))

أما في الاصطلاح فإن أبا بكر بن السراج قد سبق في بداية القرن الرابع إلى تعريف الضرائر الشعرية بقوله: "ضرورة الشعر أن يضطر الوزن إلى حذف، أو زيادة، أو تقديم أو تأخير في غير موضعه، وإبدال حرف، أو تغيير إعراب عن وجهه على التأويل، أو تأنيث مذكر على التأويل"([[338]](#footnote-338)).

كما ذكر أبو سعيد السيرافي أوجه الضرائر الشعرية حين قال: "ضرورة الشعر على تسعة أوجه: الزيادة، والنقصان، والحذف، والتقديم، والتأخير، والإبدال، وتغيير وجه من الإعراب إلى وجهٍ آخر على طريق التشبيه، وتأنيث المذكر وتذكير المؤنث"([[339]](#footnote-339)).

 وقد تبين من أقوال بعض علماء اللغة أن الضَّرورة الشعرية قد تكون سببًا في تعدد أبنية المصادر واختلافها، إذ قدموا تفسيرات لحدوث تغييرات في أبنية مصدرية تتضمن نسبة ذلك التغيير إلى الضَّرورة الشعرية، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

 **3ـ7ـ2ـ فك الإدغام**

 فُسِر فكّ الإدغام في أمثلة من مصادر "فَعَلَ" المتعدي المضعف بالضرورة الشعرية؛ لأن مصدره في أكثر الأمر يأتي على " فَعْل"، وكان حقه الإدغام، ولكن سمع فيه "فَعَل" ومثاله "الفَكَكُ" حيث جاء في القاموس:" فَكَّهُ فَصَلَهُ، والرَّهْنَ فَكّاً وفُكُوكًا خَلَّصَهُ، كافْتَكَّهُ، والرجُلُ هَرِمَ، والأسِيرَ فَكّاً وفَكاكًا، وقد يُكْسَرُ خَلَّصَهُ، والرَّقَبَةَ أعْتَقَها، ويَدَهُ فَتَحَها عَمَّا فيها. وفَكاكُ الرَّهْنِ، ويُكْسَرُ ما يُفْتَكُّ به. وانْفَكَّتْ قَدَمُه زالَتْ، وإصْبَعُهُ انْفَرَجَتْ. والفَكُّ في اليَدِ دونَ الكسْرِ.والفَكَكُ: انْفِساخُ القَدَمِ، وانْكِسارُ الفَكِّ، وانْفراجُ المَنْكِبِ اسْتِرْخاءً"([[340]](#footnote-340))

ويوضح التغيير الحاصل في صيغة "فَكَك" ما نقله ابن جني عن المازني:" قال أبو عثمان: وأما قول الشاعر:

هاجَكَ من أرْوَى كمُنْهاضِ الفَكَكْ.([[341]](#footnote-341))

فإنما احتاج إلى تحريكه فبناه على "فَعَل"... قال أبو الفتح: إنما كان أصل "فَكَك" عنده:"الفَكّ"؛ لأنه لم يسمع في غير هذا الموضع "الفَكَك "، ولأنه في شعر، والشعر قد يحرك له الساكن في كثير من المواضع "([[342]](#footnote-342))

 يقول ابن جني: "ولأن "الفك" أيضًا مصدر فعل ماض متعد ثلاثي، وأصل مصادر الأفعال الثلاثية المتعدية: "فَعْل" ساكن كما تقدم, هذا هو الأكثر؛ فقد علمت أن السماع والقياس جميعًا يشهدان بصحة ما قال في "الفكك" من أنه محرك للضرورة".([[343]](#footnote-343))

ثم أورد ابن جني إيرادًا، وهو: لِمَ حُمِل الفكك، والركك على الضرورة، ولم يعدا لغتين؟

فرد عليه بقوله:"قيل: لو كان "رَكَك" لغة في "رَكّ" مثل "نَشَز من نَشْز" لجاء في غير هذا الموضع كما جاء "نَشَز" من "نَشْز" جميعًا، ولو جاء لما خفي على أبي عثمان".([[344]](#footnote-344))

 فإذا سمع الفك في غير الشعر، عُدَّ من اختلاف اللغات، أما إن كان لم يسمع من قبل في غير الشعر فهو ضرورة.

وهو رأي منسوب للأصمعي حيث جاء في تاج العروس: "والفَكّ في اليَدِ: دُونَ الكَسرِ وقِيلَ: فَكَّها: أَزالَ مَفْصِلَها. والفَكَكُ: انْفِساخُ القَدَمِ قالَ الجَوْهَرِيّ: ومنه قَوْلُ رُؤْبَةَ:

هاجَكَ من أَرْوَى كمُنْهاضِ الفَكَكْ

قال الأَصْمَعِيُ: إِنّما هو الفَكُّ فأَظْهَرَ التَّضْعِيفَ ضَرُورةً"([[345]](#footnote-345))

 **3ـ7ـ3ـ مد المقصور**

منع البصريون مد المقصور في الشعر، في حين أجازه الكوفيون([[346]](#footnote-346))، ووافقهم الأخفش في ذلك، يقول ابن سيده: "وأما مدُّ المقصور فأجازه الأخفش كما أجاز عكس ذلك، وأما الفراء فإنه يجيز مدَّ المقصور القياسي، نحو: مصدر فَعِلَ فَعَلاً من المعتل وفَعْلَى التي هي مؤنث فَعْلان، وإنما أجمعوا على قصر الممدود واختلفوا في عكسه؛ لأن قصر الممدود تخفيف وردُّ شيءٍ إلى أصله، وكلاهما مطلوب في الشعر وغيره كالترخيم ونحوه من ضروب الحذف؛ لأنهم مما يُؤْثِرون التخفيف، وأما مدُّ المقصور فزيادة فيه وتثقيل فهذا فرق بينهما."([[347]](#footnote-347))

ومن أمثلة المصادر المقصورة التي مدت " غناء" حيث جاء في القاموس:"ي الغِنَى، كإلَى التَّزْوِيجُ، وضِدُّ الفَقْرِ، وإذا فُتِحَ مُدَّ، غَنِيَ غِنًى".([[348]](#footnote-348))

ورد في النص السابق مصدران للفعل "غَنِيَ" وهما: غِنًى، وغَناء، وهو المفهوم من عبارة: "وإذا فُتِحَ مُدَّ"، وهناك مصدر ثالث مُدَّ فيه المصدر المقصور، وسمع في الشعر، وهو: غِناء.

يقول الفراء: "وأما قول الشاعر:

سيُغْنيني الذي أَغْناك عنِّي فلا فَقرٌ يدوم ولا غِنَاءُ.([[349]](#footnote-349))

فإنه إنما احتاج إليه في الشعر فمدَّه... فمدَّ جميع هذه الحروف، وهي مقصورة لضرورة الشعر".([[350]](#footnote-350))

 وعلى ذلك فإن البيت الشعري يضيف مصدرًا للفعل "غَنِيَ" وهو "غِنَاءُ" وبناء على تفسير الفراء فالضرورة الشعرية هي السبب في وجود هذه الصيغة.

 وقد ردَّ أبو سعيد السيرافي بأن "غِنَاءُ " يجوز إنشاده بفتح الغين، وهو ممدود، ومعناهما متقارب.([[351]](#footnote-351))

**المبحث الثامن**

**اللحن**

**3ـ8ـ1ـ مقدمة**

اللحْن مصدر يرجع إلى أصل لغوي يدل على معنيين، أحدهما: إمالة شيء من جهته.([[352]](#footnote-352))

ومن هذا المعنى العام جاء استعمال اللحن بمعنى الخطأ في اللغة، يقول ابن فارس: "فأما اللحن بسكون الحاء فإمالة الكلام عن جهته الصحيحة في العربية، يقال: لَحَنَ لَحْناً، وهذا عندنا من الكلام المولد، لأن اللحن محدث، لم يكن في العرب العاربة، الذين تكلموا بطباعهم السليمة"([[353]](#footnote-353))، وقد ذكر الفيروزآبادي من معاني "اللَّحْنُ" الخَطَأُ في القِراءَةِ.([[354]](#footnote-354))

وعلى ذلك فاللحن هو: "الخطأ في اللغة: أصواتها، أو نحوها، أو صرفها، أو معاني مفرداتها"([[355]](#footnote-355))

وفي غضون هذه الدراسة تم الوقوف على أمثلة لمصادر، رفضها بعض علماء اللغة، ولم يقبلوها؛ لأن فيها خطأ لغوي من وجهة نظرهم، فلحن المتكلمين في نطق المصادر الصحيحة نشأ عنه صيغ مغلوطة، ومرفوضة عند العلماء.

ويمكن القول إن اللحن الذي يمكن أن يكون سببًا في تعدد المصادر هو الحاصل في الجانبين الصوتي، والصرفي.

والواقع أن مثل هذه الصيغ ـ في أكثر الأمر ـ لا يرد ذكرها في المعاجم اللغوية التي تتحرى الصحة والدقة في ضبط الألفاظ كالقاموس، ولكننا نعرج عليه هنا؛ إذ إن من علماء اللغة من عزا وجود صيغ مصدرية مستعملة في اللغة إلى لحن المتكلمين، وخطئهم في نطقها،

ومن ثم فهو سبب في تعددها، ومن أمثلة ذلك صيغة "لَقَاة" التي ردَّ ها ابن السكيت؛ لأنَّها مولَّدة ليست من كلام العرب، فقال في ذلك: "وتقول: لقيته لِقاء ولِقيانًا ولُقِيَّا ولُقًى، ولِقْيانة واحدة، ولَقْية واحدةً، ولِقاءةً واحدةً، ولا تقل: لَقاة، فإنها مولدة ليست من كلام العرب"([[356]](#footnote-356))؛ لذا فإن المجد لم يوردها في سرد مصادر الفعل "لَقِيَ".([[357]](#footnote-357))

وثمة مصدر اختلف في صحته، وهو "الفَخارُ" مع أن القياس يقبله، وقد ذكره المجد في كتابه حيث جاء في "فخر": "الفَخْرُ، ويُحَرَّكُ، والفَخارُ والفَخارَةُ، بفتحهما، والفِخّيرَى، كخِلِّيفَى ويُمَدُّ التَّمَدُّحُ بالخِصالِ، كالافْتِخارِ. فَخَرَ، منعَ، فهو فاخِرٌ وفَخُورٌ. وتَفاخَرُوا فَخَرَ بعضُهُم على بعضٍ. وفاخَرَهُ مُفاخَرَةً وفِخارًا عارَضَهُ بالفَخْرِ فَفَخَرَه، كنَصَرَهُ غَلَبَهُ..." "([[358]](#footnote-358))

يفهم من النص السابق أن "الفَخارُ" مصدر للفعل "فَخَرَ"، ومن علماء اللغة من ذهب إلى أنه مما تلحن فيه العامة، وصوابه بالكسر، يقول الزبيدي: "قال شيخُنَا: وتَوقَّفَ بعضٌ في الفَخَار بالفَتْح، وقال: الصّوابُ فيه بالكَسْر قال: ولم يَسْتَندْ في ذلك لما يُعْتَمَدُ عليه. وقال ابنُ أَبي الحَديد في أَوّل شرْح نَهْجِ البَلاغة: قال لي إِمامٌ من أَئمّة اللّغَة في زَماننا: الفِخَارُ بكَسْر الفاءِ وهذا مِمّا يَغْلَط فيه الخاصّة فيَفْتَحُونَه، وهو غير جائز لأَنّه مصدرُ فاخَرَ كقاتَلَ. وعنْدي لا يَبْعُد أَن تكون الكَلمَةُ مَفْتُوحَةَ الفاءِ ويَكُونَ مَصْدَرَ فَخَرَ لا فَاخَرَ وقد جاءَ مصدرُ الثُّلاثيّ إِذا كان عَيْنُه أَو لامُه حَرْفَ حَلْق على فَعَال بالفَتْح كسَمَاح وذَهَاب اللّهُمَّ إِلاَّ أَنْ يُنْقَلَ ذلك عن شَيْخ أَو كِتَاب مَوْثُوق به نقلاً صريحًا فتَزُول الشُّبْهَة. "([[359]](#footnote-359)).

يظهر من النص السابق أن مصدر "الفَخارُ" صحيح من ناحية القياس، ولكن نسبة اللحن إليه من قبل العلماء، والضابط الذي يرجع إليه في هذه المسألة ثبوت نقل عن شَيْخ، أَو كِتَابٍ يقرر فيه خطأ ذلك المصدر، وهو ما نقله الزبيدي عن ثعلب، فقال: "وقولُ ابنِ أَبي الحَديد: اللّهُمَّ إِلاَّ أَنْ يُنْقَل ذلك عن شَيْخ أَو كِتَابٍ إِلخ. قلْتُ: نَقَل الصاغَانيّ في التكملة ما نَصُّه: وقال ثَعْلَب: لا يَجُوزُ الفَخارُ بالفَتْح؛ لأَنّه مُوَلَّد فإِذن زالت الشُّبْهَةُ فتَأَمَّلْ".([[360]](#footnote-360))

**المبحث التاسع**

**التصحيف والتحريف**

**3ـ9ـ1ـ مقدمة**

 استقر رأي أكثر العلماء المتأخرين على أن التصحيف يختص بالتغيير في نقط الحروف المتشابهة كالدال والذال، والراء والزاي.

 أما التحريف فهو يختص بالتغيير في شكل الحروف المتقاربة كالدال والراء، والنون والزاي.([[361]](#footnote-361))

 ولعل ذلك كان موافقًا لما ذهب إليه ابن حجر حين فرق بين المصحف والمحرَّف، حيث قال: "إن كانت المخالفة بتغيير حرف أو حروف مع بقاء صورة الخط ِّفي السياق، فإن كان ذلك بالنسبة إلى النقط فالمُصَحَّف، وإن كان بالنسبة إلى الشكل فالمُحرَّف".([[362]](#footnote-362))

 أما المتقدمون فلم يحفلوا بالتفريق بين التصحيف والتحريف، فعباراتهم وتعريفاتهم لا تكاد تفرق بينهما([[363]](#footnote-363))، ومن شواهد ذلك ما جاء في القاموس: "والتَّحْرِيفُ: التَّغْييرُ، وقَطُّ القَلَمِ مُحَرَّفًا".([[364]](#footnote-364)) "والتَّصْحِيفُ: الخَطَأُ في الصَّحيفةِ، وقد تَصَحَّفَ عليه".([[365]](#footnote-365))

 وقد وقع التصحيف والتحريف في كتب لغوية مشهورة، منها: الصحاح للجوهري، وقد تعقبه الفيروزآبادي في القاموس، ولكنه لم يسلم هو أيضًا من الوقوع فيه، فتعقبه جماعة، منهم الزبيدي في تاج العروس.

 ومما لوحظ أثناء الدراسة أن التصحيف قد يكون سببًا في توليد صيغ مصدرية هي في ظاهرها جديدة، ولكنها في حقيقة الأمر قد وقع فيها التغيير أثناء النسخ فجاءت في غير مكانها الصحيح، ومن أمثلة ذلك التالي:

**3ـ9ـ2ـ** جاء في "زيد": "الزَّيْدُ، بالفتح والكسر والتحريك، والزِّيادَةُ والمَزِيدُ والزَّيْدانُ بِمَعْنًى، والْأَخيرُ شاذٌّ، كالشَّنْآن، وأما الزُّوادَةُ فَتَصْحيفٌ من الجوهريِّ، وإنما هي الزُّوارَةُ، والزِّيارَةُ بالراءِ بِلا ذِكْرِ النُّمُوِّ. وزادَهُ اللّهُ خَيْرًا، وزَيَّدَهُ فَزادَ وازْدادَ. واسْتَزادَهُ اسْتَقْصَرَهُ، وطَلَبَ منْهُ الزِّيادَةَ".([[366]](#footnote-366))

 ذهب الجوهري إلى أن "الزُّوادَةُ" مصدر للفعل "زاد" كالزيادة([[367]](#footnote-367))، في حين ذهب المجد إلى أن " الزُّوادَةُ" من قبيل التصحيف، وقد أكد ذلك الزبيدي إذ جاء عنده: "وأَمَّا الزُّوَادَة بالضّمّ فتَصْحيفٌ من الجَوْهَريّ، وإِنما هي الزُّوَارَة والزِّيارة بالراءِ، بلا ذِكْر النُّمُوِّ، نبَّه عليه الصاغانيّ في تكملته، وعبارة الجَوْهريّ إنما هو نَقْلٌ عن يَعقُوبَ، عن الكِسَائيّ، عن شُيوخه فلا أَدري كيف يُنْسَب الغلَطُ إلى الناقل فتأَمَّلْ ".([[368]](#footnote-368))

**3ـ9ـ3ـ** جاء في"هلك": "هَلَكَ، كضَرَبَ ومَنَعَ وعَلِمَ، هُلْكًا، بالضم، وهَلاكًا وتُهْلُوكًا وهُلوكًا، بضمهما، ومَهْلَكَةً وتَهْلَكَةً، مُثَلَّثَتَيِ اللامِ ماتَ، وأهْلَكَهُ واسْتَهْلَكَهُ وهَلَّكَهُ، وهَلَكَهُ يَهْلِكُهُ، لازِمٌ مُتَعَدٍ."([[369]](#footnote-369))

 أشار الزبيدي إلى جود خطأ في مصدر "مَهْلِكَةً" فقال : "ومَهْلِكَةً كذا في النُّسِخِ، والصّوابُ مَهْلكًا كما هو نَصّ الِّصحاحِ والعُباب، وتَهْلِكَةً مثَلَّثَتَيِ اللامِ، واقْتَصَر الجوهرِي على تثْلِيث لامٍ مَهْلُك".([[370]](#footnote-370))

وبذلك يظهر أن المصدر المحرف هو "مَهْلَكَةً " وصوابه "مَهْلَكَاً".

**المبحث العاشر**

**التوهم**

**3ـ10ـ1ـ مقدمة**

يدل التوهم في اللغة على معانٍ، منها: التخيل، والغلط، والظن.([[371]](#footnote-371))

ومن هذه المعاني اللغوية جاء المعنى الذي استعمله اللغويون في كتبهم حيث استعمل بمعنى وقوع الغلط في اللغة بناء على ظن العالم أمرًا، أو توهمه([[372]](#footnote-372)). وقد استعمله الفيروزآبادي في تعقبه على الجوهري في غير موضع.([[373]](#footnote-373))

وقد يكون التوهم سببًا في تعدد المصادر حين يتوهم العالم أن لفظًا من مصادر الفعل، وهو خلاف ذلك، يوضح ذلك المثالان الآتيان:

**3ـ10ـ2ـ** جاء في مادة "خوف": "خافَ يَخافُ خَوْفًا وخَيْفًا ومَخافةً وخِيفةً، بالكسر، وأصْلُها خِوْفَةٌ "([[374]](#footnote-374))

 يظهر من النص السابق أن المجد أورد مصدر"خَيْفًا" في سرد مصادر الفعل واهمًا أنه منها، ولكن عند التحقق من ذلك يتضح أنه غير مصدر؛ إذ لم يذكره الجوهري في الصحاح([[375]](#footnote-375))، ولا ابن سيده في المحكم([[376]](#footnote-376))، كما أن المادة ليس لها إلا أصل واحد هو "خوف" أما "خَيْفًا"، فصوابه بكسر الفاء ؛ لأنه جمع "خِيفَةُ ".

وقد استدرك الزبيدي على الفيروزآبادي في هذا الموضع، فقال: "خَافَ الرَّجُلُ يَخَافُ خَوْفًا وخَيْفًا هكذا هو مضبُوطٌ بالفَتْحِ وهو أَيضًا مُقْتَضَى سِياقَهِ، والصَّحيحُ أَنَّهُ بالكَسْرِ، وهو قَوْلُ اللِّحْيَانِيِّ، وهكذا ضَبَطَه بالكَسْرِ، وفيه كَلاَمٌ يَأْتِي قَرِيباً...وخِيفَةً بالكَسْرِ وهذه عن اللِّحْيَانِيِّ، ومنه قوله ﭨ ﭽ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﭼ([[377]](#footnote-377)) وقال غيرُه: الخِيفُ والخِيفَةُ اسْمانِ لا مَصْدَرانِ، وأَصلُهَا: خِوْفَةً صَارَتِ الواوُ يَاءً؛ لاِنْكِسَارِ مَا قَبْلَهَا وجَمْعُهَا خِيَفٌ، هكذا هو مَضْبوطٌ في سائرِ النُّسَخِ بكَسرٍ ففَتْحٍ، والصَّوابُ بالكَسْرِ، ومنه قَوْلُ صَخَرِ الْغَيِّ الهُذَلِيِّ:

فَلاَ تَقْعُدَنَّ علَى زَخَّةٍ وتَضْمِرَ في الْقَلْبِ وَجْدًا وخِيفَا.([[378]](#footnote-378))

هكذا أَنْشَدَهُ اللِّحْيَانِيُّ وجَعَلَهُ جَمْعَ خِيفَةٍ، قال ابنُ سِيدَه: ولا أَدْرِي كيف هذا ؛ لأَنَّ المَصَادِرَ لا تُجْمَعُ إِلاَّ قَلِيلاً قال: وعسى أَنْ يكونَ هذا مِنَ المَصَادِرِ التي قد جُمِعَتْ فيَصِحُّ قَوْلُ اللِّحْيَانِيِّ."([[379]](#footnote-379))

**3ـ10ـ3ـ** وجاء في "أمر": "الْأَمْرُ ضِدُّ النَّهْيِ، كالْإِمارِ والْإِيمارِ، بكسرهما، والآمِرَةِ، على فاعِلةٍ. أمَرَه، وبه، وآمَرَه فَأْتَمَرَ، الحادِثَةُ، ج أُمورٌ، ومَصْدَرُ أمَرَ علينا، مُثَلَّثَة إذا وَلِيَ، والاسْمُ الْإِمْرَةُ، بالكسر. وقولُ الجوهريِّ مَصْدَرٌ، وهَمٌ. وله عَليَّ أَمْرَةٌ مُطاعةٌ، بالفتح، للمَرَّةِ منه، أي له عَلَيَّ أَمْرَةٌ أُطيعُهُ فيها."([[380]](#footnote-380))

يظهر من النص السابق اعتراض المجد على الجوهري في كونه عدَّ "إِمْرَةُ " اسم مرة حيث قال:" وقولهم: لك على إمرة مطاعة، معناه: لك على إمرة أطيعك فيها، وهى المرة الواحدة من الأمر. ولا تقل إمرة بالكسر، إنما الإمرة من الولاية"([[381]](#footnote-381))

ويقول الزبيدي ردا على المجد: " والاسمُ الإمْرَةُ بالكسر، وهي الإمارة، ومنه حديثُ

طَلْحَةَ: لعلَّكَ ساءَتْكَ إمْرَةُ ابنِ عَمِّكَ ([[382]](#footnote-382))، وقولُ الجوهريِّ: مصدرٌ وَهَمٌ، قال شيخُنا: وهذا ممّا لا يَنْبَغِي بمثلِه الاعتراضُ عليه: إذْ هو لعلَّه أراد كَوْنَه مَصدَرًا على رَأْى مَن يقولُ في أمثاله بالمصدريَّة كما في النِّشْدَةِ وأمثالِهَا، قالوا: إنه مصدرُ نَشَدَ الضَّالَّةَ، أو جاءَ به على حذْفِ مضافٍ، أي: اسم مصدر الإمرة بالكسر، أو غير ذلك مما لا يخفَى عمَّن له إلمامٌ باصطلاحهم".([[383]](#footnote-383))

1. () ابن جني، الخصائص، 1/33. [↑](#footnote-ref-1)
2. () ينظر:عبد الكريم محمد بكار، ابن عباس مؤسس علوم العربية، (جدة: مكتبة السوادي، 1990م)،81. [↑](#footnote-ref-2)
3. () ينظر: ابن فارس، الصاحبي، 28ـ32. [↑](#footnote-ref-3)
4. () ينظر: ابن جني، الخصائص، 2/10ـ12. [↑](#footnote-ref-4)
5. () الأزهري، التهذيب، 8/424. [↑](#footnote-ref-5)
6. () سيبويه، الكتاب، 4/7. [↑](#footnote-ref-6)
7. () المرجع السابق، 4/8. [↑](#footnote-ref-7)
8. () ابن فارس، الصاحبي، 67. [↑](#footnote-ref-8)
9. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط، 27. [↑](#footnote-ref-9)
10. () حسين نصار، المعجم العربي، 2/466. [↑](#footnote-ref-10)
11. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط ، 20. [↑](#footnote-ref-11)
12. () ينظر: حسين نصار، مرجع سابق، 2/475. [↑](#footnote-ref-12)
13. () الفيروز آبادي، مرجع سابق ، (عوش/600). [↑](#footnote-ref-13)
14. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط ، (سطع/728 ). [↑](#footnote-ref-14)
15. () ابن السكيت، إصلاح المنطق، 29ـ30. [↑](#footnote-ref-15)
16. () الفيروزآبادي، القاموس المحيط، (خدع/712). [↑](#footnote-ref-16)
17. () المرجع السابق، (صرع/ 737). [↑](#footnote-ref-17)
18. () ابن السكيت، إصلاح المنطق، 96. [↑](#footnote-ref-18)
19. () سيبويه، الكتاب، 4/12. [↑](#footnote-ref-19)
20. () ابن فارس، الصاحبي، 67. [↑](#footnote-ref-20)
21. () ابن سيده، المخصص، 4/284. [↑](#footnote-ref-21)
22. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط، (خرف/ 803). [↑](#footnote-ref-22)
23. () المرجع السابق، (جزز/ 505). [↑](#footnote-ref-23)
24. () الفارابي، ديوان الأدب، 1/ 456. [↑](#footnote-ref-24)
25. () المرجع السابق، 1/464. [↑](#footnote-ref-25)
26. () ابن السكيت، إصلاح المنطق، 82ـ83. [↑](#footnote-ref-26)
27. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط ، (رضع/ 722). [↑](#footnote-ref-27)
28. () الفارابي، ديوان الأدب، 1/462. [↑](#footnote-ref-28)
29. () الفيروز آبادي، مرجع سابق ، (فكك/950. [↑](#footnote-ref-29)
30. () المرجع السابق، (نعم /1163). [↑](#footnote-ref-30)
31. () ابن السكيت، إصلاح المنطق، 74ـ75. [↑](#footnote-ref-31)
32. () ينظر: ص 29 من هذا البحث. [↑](#footnote-ref-32)
33. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط، (قبح/235). [↑](#footnote-ref-33)
34. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط، (عقم/1139). [↑](#footnote-ref-34)
35. () المرجع السابق، (ضعف/1024). [↑](#footnote-ref-35)
36. () سيبويه،الكتاب، 4/31. [↑](#footnote-ref-36)
37. () ينظر: محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، تحقيق: عادل عبد الموجود، علي معوض، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1993م)، 4/518. [↑](#footnote-ref-37)
38. () الفيروز آبادي ، مرجع سابق، (ضرر/428). [↑](#footnote-ref-38)
39. () المرجع السابق، (صرم/1129). [↑](#footnote-ref-39)
40. () المرجع السابق، (كره/1252). [↑](#footnote-ref-40)
41. () ينظر: ابن السكيت، إصلاح المنطق، 74ـ75. [↑](#footnote-ref-41)
42. () ابن منظور، لسان العرب،(ضرر) 4/482. [↑](#footnote-ref-42)
43. () الأزهري، التهذيب، 6/12. [↑](#footnote-ref-43)
44. () ينظر: ابن السكيت، مرجع سابق، 74ـ75. [↑](#footnote-ref-44)
45. () ينظر: الجندي، اللهجات العربية في التراث، 1/266. [↑](#footnote-ref-45)
46. () ينظر: أحمد بن محمد المقري الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي , (مصر: مصطفى البابي الحلبي)، (رفغ)1/113). وفيه "الرفغ...أصل الفخذ...وهو بضم الراء في لغة أهل العالية والحجاز" [↑](#footnote-ref-46)
47. () إبراهيم أنيس، اللهجات العربية، 81. [↑](#footnote-ref-47)
48. () الجندي، مرجع سابق، 1/262. [↑](#footnote-ref-48)
49. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط، (رضي/1288). [↑](#footnote-ref-49)
50. () الفيومي، المصباح المنير،(رضي)1/111) [↑](#footnote-ref-50)
51. () سورة: آل عمران، الآية 15. [↑](#footnote-ref-51)
52. () أبو حيان، البحر المحيط، 2/398. [↑](#footnote-ref-52)
53. () سورة المائدة: الآية: 16 [↑](#footnote-ref-53)
54. () أبو عبد الله الحسين بن أحمد ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع , تحقيق: عبد العال سالم مكرم (ط2. دار الشروق / بيروت)، [↑](#footnote-ref-54)
55. () ابن السكيت، إصلاح المنطق، 68. [↑](#footnote-ref-55)
56. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط، (فتك/950). [↑](#footnote-ref-56)
57. () المرجع سابق، (رغم/1114). [↑](#footnote-ref-57)
58. () المرجع سابق، (غلظ/697). [↑](#footnote-ref-58)
59. () أبو حيان، البحرالمحيط، 5/115. [↑](#footnote-ref-59)
60. () ينظر: ابن السكيت، إصلاح المنطق، 102. [↑](#footnote-ref-60)
61. () الفيروز آبادي، مرجع سابق، (دأب/82). [↑](#footnote-ref-61)
62. () ينظر:ابن جني، المنصف، 2/305ـ306. [↑](#footnote-ref-62)
63. () ابن جني، المنصف ، 2/306. [↑](#footnote-ref-63)
64. () سورة: يوسف، الآية: 47. [↑](#footnote-ref-64)
65. () الفراء، معاني القرآن، 2/47. [↑](#footnote-ref-65)
66. () الفيروز آبادي، القاموس، المحيط، (مرض/653). [↑](#footnote-ref-66)
67. () أبو الفتح عثمان ابن جني، المحتسب , تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين (القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، 1386هـ)، 1/53.وينظر: ابن جني، مرجع سابق،1/21. [↑](#footnote-ref-67)
68. () ابن جني، المنصف، 2/305. [↑](#footnote-ref-68)
69. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط، (حرم/1061). [↑](#footnote-ref-69)
70. () ابن السكيت، إصلاح المنطق، 128ـ129. [↑](#footnote-ref-70)
71. () ينظر ص من هذا البحث [↑](#footnote-ref-71)
72. () السيوطي، المزهر،2/97. [↑](#footnote-ref-72)
73. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط، (عجز/515ـ516). [↑](#footnote-ref-73)
74. () المرجع السابق، (حيض/641). [↑](#footnote-ref-74)
75. () المرجع السابق، (وضع/771). [↑](#footnote-ref-75)
76. () المرجع السابق، (بغض/637). [↑](#footnote-ref-76)
77. () السيوطي، مرجع سابق، 1/218. [↑](#footnote-ref-77)
78. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط ، (هون/1240). [↑](#footnote-ref-78)
79. () الفارابي، ديوان الأدب، 3/319. [↑](#footnote-ref-79)
80. () الفيروز آبادي، مرجع سابق، (كذب/129). [↑](#footnote-ref-80)
81. () ينظر: سيبويه، الكتاب، 2/243. [↑](#footnote-ref-81)
82. () سورة: النبأ، الآية: 28. [↑](#footnote-ref-82)
83. () كحيل، التبيان في تصريف الأسماء، 46. [↑](#footnote-ref-83)
84. () الفيروز آبادي، مرجع سابق ، (نصر/482). [↑](#footnote-ref-84)
85. () الفارابي، مرجع سابق، 2/139. [↑](#footnote-ref-85)
86. () الجندي، اللهجات العربية، 2 /476. [↑](#footnote-ref-86)
87. () البيت من الطويل، وهو في: ديوان الهذليين، ط 2، (القاهرة: دار الكتب المصرية، 1995م)، 1/158. [↑](#footnote-ref-87)
88. () ابن منظور، لسان العرب، (نصر) 5/210. [↑](#footnote-ref-88)
89. () نقلا عن وسمية المنصور، أبنية المصدر،356 [↑](#footnote-ref-89)
90. () ابن جني، المنصف، 2/305. [↑](#footnote-ref-90)
91. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط، (ذبب/85). [↑](#footnote-ref-91)
92. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط، (هذذ/340). [↑](#footnote-ref-92)
93. () المرجع السابق، (عنن/1216). [↑](#footnote-ref-93)
94. () المرجع السابق، (حلل/986). [↑](#footnote-ref-94)
95. () سورة: البقرة، الآية: /217. [↑](#footnote-ref-95)
96. () أبو محمد عبد الله جمال الدين ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، (بيروت: المكتبة العصرية، 1994م)، 4/364 ـ365). [↑](#footnote-ref-96)
97. () ابن ولاد، المقصور والممدود، 131. [↑](#footnote-ref-97)
98. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط، (بكى/1263). [↑](#footnote-ref-98)
99. () ينظر: ابن سيده، المخصص، 4/ 161. [↑](#footnote-ref-99)
100. () ابن منظور، لسان العرب،(شري) 14/427ـ429. [↑](#footnote-ref-100)
101. ()عبده الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية،(الإسكندرية:دار المعرفة الجامعية،1996م)، 168. [↑](#footnote-ref-101)
102. () الفيروزآبادي، مرجع سابق، (زنى/1292). [↑](#footnote-ref-102)
103. () سورة: ا لإسراء، الآية: 32. [↑](#footnote-ref-103)
104. () ابن منظور، مرجع سابق، (زنى)14/ 359. [↑](#footnote-ref-104)
105. () سورة: ا لإسراء، الآية: 32. [↑](#footnote-ref-105)
106. () الجوهري، الصحاح، 7/218. [↑](#footnote-ref-106)
107. () الجندي، اللهجات العربية في التراث، 2/555ـ556. [↑](#footnote-ref-107)
108. () ينظر: الفراء، المقصور والممدود، 51. [↑](#footnote-ref-108)
109. () سيبويه، الكتاب، 4/28. [↑](#footnote-ref-109)
110. () ابن فارس، الصاحبي، 29. [↑](#footnote-ref-110)
111. () الجندي، اللهجات العربية في التراث، 1/256 [↑](#footnote-ref-111)
112. () سبق الحديث عن أبنية الفعل الثلاثي المجرد من حيث المعاني التي تختص بها، واللازم والمتعدي منها وذلك عند الحديث عن أبنية المصادر في التمهيد. [↑](#footnote-ref-112)
113. () ينظر: سيبويه،الكتاب، 2226ـ227،252ـ254، وابن جني، الخصائص، 2/223، وابن عصفور، الممتع، 1/180، وابن يعيش، شرح المفصل، 7/152ـ153، الرضي، شرح الشافية، 1/73ـ74.

(3) تشير الأرقام الموجودة إلى ترتيب الأبواب حسب كثرة استعمالها في اللغة، أما التي لم ترقم فهي مهملة في اللغة. [↑](#footnote-ref-113)
114. () ينظر: التفتازاني، شرح تصريف العزيّ، 4. [↑](#footnote-ref-114)
115. () المبرد، المقتضب، 2/142. [↑](#footnote-ref-115)
116. () الفارابي، ديوان الأدب، 2/141. [↑](#footnote-ref-116)
117. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط، (ظهر/432). [↑](#footnote-ref-117)
118. () المرجع السابق، (شطر/416). [↑](#footnote-ref-118)
119. () الزبيدي، تاج العروس,4/453. [↑](#footnote-ref-119)
120. () فندريس، اللغة، ترجمة: عبد الحميد الدواخلي، وحمد القصاص، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1950م)، 3. [↑](#footnote-ref-120)
121. () يعد هذا السبب في ظاهره داخلا ضمن "اختلاف اللغات" الذي تقدمت دراسته، ولكن آثرنا جعله سببا مستقلا ؛ لكثرة أمثلته، وحتى تظهر العلاقة بين اختلاف صيغة الفعل تعدد مصادره بصورة واضحة،كما أن هناك سببا آخر لاختلاف صيغة الفعل غير اختلاف اللغات سيأتي بيانه. [↑](#footnote-ref-121)
122. () البيت من البسيط ،وهولقتَّال الكلابي، واسمه عُبَيد بن مَضْرَحِيّ وهو يفخر بنفسه وقومه،وقبله:

أنا ابْنُ أسْمَاءَ أعْمَامي لَهَا وأبي إذا تَرَامَى بنُو الإمْوَانِ بالعارِ

والأبيات في: المبرد، الكامل،1/46ـ47، وأبو علي إسماعيل بن القاسم القالي، الأمالي،(بيروت: دار الكتب العلمية)،2/225ـ226. [↑](#footnote-ref-122)
123. () المبرد، مرجع سابق، 1/46ـ47. [↑](#footnote-ref-123)
124. () المرجع السابق، 1/97. [↑](#footnote-ref-124)
125. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط، 20. [↑](#footnote-ref-125)
126. () المرجع السابق، (رشد/282). [↑](#footnote-ref-126)
127. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط ، (ركن/1201). [↑](#footnote-ref-127)
128. () ينظر:عضيمة، المغني،160ـ161. [↑](#footnote-ref-128)
129. () ينظر: الرضي، شرح الشافية، 1/71-72. [↑](#footnote-ref-129)
130. () ينظر: سيبويه، الكتاب، 4/21. [↑](#footnote-ref-130)
131. () الرضي، شرح الشافية، 1/73، وينظر: سيبويه، الكتاب، 2/223. [↑](#footnote-ref-131)
132. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط، (سقم/1121). [↑](#footnote-ref-132)
133. () المرجع السابق، (وبأ/56). [↑](#footnote-ref-133)
134. () المرجع السابق ، (خسر/384). [↑](#footnote-ref-134)
135. () المرجع السابق، (رضع/722). [↑](#footnote-ref-135)
136. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط، (وقح/247). [↑](#footnote-ref-136)
137. () المرجع السابق، (بصر/351). [↑](#footnote-ref-137)
138. () المرجع السابق، (وبط/691). [↑](#footnote-ref-138)
139. () الزبيدي، تاج العروس،10/439ـ440. [↑](#footnote-ref-139)
140. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط ، (قنط/684). [↑](#footnote-ref-140)
141. () المرجع السابق ، 28. [↑](#footnote-ref-141)
142. () المرجع السابق، (نفر/485). [↑](#footnote-ref-142)
143. () ينظر: سيبويه، الكتاب 4/39-40، وابن يعيش، شرح المفصل، 7/154. والرضى، شرح الشافية 1/136، 137 [↑](#footnote-ref-143)
144. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط، (شبب/99). [↑](#footnote-ref-144)
145. () ابن منظور، لسان العرب،(شبب) 1/481. [↑](#footnote-ref-145)
146. () غالب فاضل المطلبي، لهجة قيم وأثرها في العربية الموحدة، (بغداد: دار الحرية للطباعة، 1978م)، 68-69. [↑](#footnote-ref-146)
147. () ينظر: سيبويه، الكتاب، 4/28ـ34، الرضي، شرح الشافية، 1/74. [↑](#footnote-ref-147)
148. () الرضي، مرجع سابق، 1/74. [↑](#footnote-ref-148)
149. () ينظر:سيبويه، الكتاب 4/28. [↑](#footnote-ref-149)
150. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط، (بخل/965). [↑](#footnote-ref-150)
151. () المرجع السابق، (برع/703). [↑](#footnote-ref-151)
152. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط،(ورع/770). [↑](#footnote-ref-152)
153. () إبراهيم أنيس،من أسرار اللغة، ط7،(القاهرة:مكتبة الإنجلو المصرية،1985م)،55. [↑](#footnote-ref-153)
154. () المرجع السابق. [↑](#footnote-ref-154)
155. (4) ينظر: محمد عبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، (القاهرة: دار الحديث)، 2/1ـ20.

 [↑](#footnote-ref-155)
156. () سيبويه، الكتاب، 4/250. [↑](#footnote-ref-156)
157. () الفارابي، ديوان الأدب، 2/139. [↑](#footnote-ref-157)
158. () سيبويه، الكتاب، 4/5ـ6. [↑](#footnote-ref-158)
159. () المرجع السابق، 4/9. [↑](#footnote-ref-159)
160. () الفيروزآبادي، القاموس المحيط،( برأ/34). [↑](#footnote-ref-160)
161. () المرجع السابق،( ركب/91). [↑](#footnote-ref-161)
162. () المرجع السابق،( هدر/496). [↑](#footnote-ref-162)
163. () سيبويه، الكتاب، 4/ 15. [↑](#footnote-ref-163)
164. () المرجع السابق، 4/12. [↑](#footnote-ref-164)
165. () الفيروزآبادي، القاموس المحيط،( حيد/279). [↑](#footnote-ref-165)
166. () سيبويه، مرجع سابق، 4/12. [↑](#footnote-ref-166)
167. () الفيروزآبادي، القاموس المحيط،( شبب/99). [↑](#footnote-ref-167)
168. () الفارابي، ديوان الأدب، 2/278. [↑](#footnote-ref-168)
169. () المرجع السابق.، 2/256. [↑](#footnote-ref-169)
170. () الفارابي، ديوان الأدب، 2/256. [↑](#footnote-ref-170)
171. () الفيروزآبادي، القاموس المحيط،( فطن/1222). [↑](#footnote-ref-171)
172. () الفارابي، مرجع سابق، 2/256. [↑](#footnote-ref-172)
173. () المرجع السابق , 2 /278. [↑](#footnote-ref-173)
174. () المرجع سابق , 2 /278. [↑](#footnote-ref-174)
175. () ينظر:ص 168من هذا البحث [↑](#footnote-ref-175)
176. () الفارابي، ديوان الأدب، 2/140. [↑](#footnote-ref-176)
177. () المرجع السابق، 2/256 [↑](#footnote-ref-177)
178. () الفيروزآبادي، القاموس المحيط،( رحم/1111). [↑](#footnote-ref-178)
179. () المرجع السابق،( نبا/1337). [↑](#footnote-ref-179)
180. () ينظر ص من هذا البحث [↑](#footnote-ref-180)
181. () الفارابي،مرجع سابق، 2/140. [↑](#footnote-ref-181)
182. () الفيروزآبادي، القاموس المحيط،( عزز/517). [↑](#footnote-ref-182)
183. () المرجع السابق،( ضجع/740). [↑](#footnote-ref-183)
184. () المرجع السابق،( فطن/1222). [↑](#footnote-ref-184)
185. () الطنطاوي، تصريف الأسماء، 92. [↑](#footnote-ref-185)
186. ()البيت من الطويل، وهو في ديوان الفرزدق، شرحه وطبعه:علي فاعور،(بيروت:دار الكتب العلمية،1987م)،539. ونصه في الديوان:

على قسمٍ لا أشتم الدهر مسلماً ولا خارجاً من فِيَّ سُوءُ كلامِ [↑](#footnote-ref-186)
187. () سيبويه، الكتاب، 1/173. [↑](#footnote-ref-187)
188. () سورة الملك، الآية: 19. [↑](#footnote-ref-188)
189. () الرضي، شرح الشافية، 1/177. [↑](#footnote-ref-189)
190. () المبرد، الكامل، 1/97. [↑](#footnote-ref-190)
191. () سورة الحاقة، الآية: 8. [↑](#footnote-ref-191)
192. () الرضي، شرح الشافية، 1/176. [↑](#footnote-ref-192)
193. () ينظر الزمخشري، المفصل، 220ـ221، الأشموني، منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، (القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي)، 2/289، الرضي، مرجع سابق، 1/177. [↑](#footnote-ref-193)
194. () ابن يعيش، شرح المفصل، 6/50ـ51. [↑](#footnote-ref-194)
195. () الفيروزآبادي، القاموس المحيط،( خلص/617). [↑](#footnote-ref-195)
196. () ينظر: المرجع السابق،( رعي/1289 )، إذ لم يذكر الراعية في مصادر "رعي". [↑](#footnote-ref-196)
197. () المرجع السابق،( صعق/900). [↑](#footnote-ref-197)
198. () الفيروزآبادي، القاموس المحيط، (لغو/1331). [↑](#footnote-ref-198)
199. () ينظر: المرجع السابق، (بقي/1236) [↑](#footnote-ref-199)
200. () ينظر:المرجع السابق، (جزي/1270) [↑](#footnote-ref-200)
201. () ينظر: المرجع السابق،(عفي/1313) [↑](#footnote-ref-201)
202. () المرجع السابق، ( خطأ/39). [↑](#footnote-ref-202)
203. () سورة الحاقة، الآية: 9. [↑](#footnote-ref-203)
204. () الزبيدي، تاج العروس،1/145. [↑](#footnote-ref-204)
205. () ابن يعيش، شرح المفصل، 6 /52. [↑](#footnote-ref-205)
206. () الرضي، شرح الشافية، 1/175. [↑](#footnote-ref-206)
207. () سيبويه، الكتاب، 2/250. [↑](#footnote-ref-207)
208. () الفيروزآبادي، القاموس المحيط،( ردد/ 284). [↑](#footnote-ref-208)
209. () ينظر: محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري (بيروت: دار إحياء التراث العربي )، 2/ 959، "باب إِذا اصطَلَحوا على صُلحِ جَورٍ فالصُّلْحُ مَرْدود"، و مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، ،( دار الكتب العلمية،1992م)، 2/14،: باب نقض الأحكام الباطلة، وردّ محدثات الأمور. [↑](#footnote-ref-209)
210. () ابن منظور، لسان العرب،3/173. [↑](#footnote-ref-210)
211. () الفيروزآبادي، القاموس المحيط ،( عذر/ 437). [↑](#footnote-ref-211)
212. () المرجع سابق ، ،( يسر/500). [↑](#footnote-ref-212)
213. () الفارابي، ديوان الأدب، 2/256. [↑](#footnote-ref-213)
214. () المرجع السابق، 2/142. [↑](#footnote-ref-214)
215. () الفيروزآبادي، مرجع سابق،( رضع/722). [↑](#footnote-ref-215)
216. () الفيروزآبادي، القاموس المحيط ،( حلف /801). [↑](#footnote-ref-216)
217. () الزبيدي، تاج العروس،2/357. [↑](#footnote-ref-217)
218. () الرضي، شرح الشافية، 1/162. [↑](#footnote-ref-218)
219. () سيبويه، الكتاب، 4/42. [↑](#footnote-ref-219)
220. () المرجع السابق، 4/43. [↑](#footnote-ref-220)
221. () ينظر: ابن هشام ،أوضح المسالك، 3/179. [↑](#footnote-ref-221)
222. () الفارابي، ديوان الأدب، 2/141. [↑](#footnote-ref-222)
223. () الفيروزآبادي، القاموس المحيط,( قرب/123). [↑](#footnote-ref-223)
224. ()الفيروزآبادي، القاموس المحيط ,( رجع/720). [↑](#footnote-ref-224)
225. () المرجع السابق,( بطل/966). [↑](#footnote-ref-225)
226. () الفارابي، مرجع سابق، 2/ 141. [↑](#footnote-ref-226)
227. () الفيروزآبادي، مرجع سابق ، ( هجر/495). [↑](#footnote-ref-227)
228. () المرجع السابق,( عرف/836). [↑](#footnote-ref-228)
229. () المرجع السابق,( ترك/935). [↑](#footnote-ref-229)
230. () الفارابي، ديوان الأدب، 2/189. [↑](#footnote-ref-230)
231. () الفيروزآبادي، القاموس المحيط،( صحب/104). [↑](#footnote-ref-231)
232. () المرجع سابق ،( بعل/967). [↑](#footnote-ref-232)
233. () المرجع السابق، (عمم/1141). [↑](#footnote-ref-233)
234. () الفيروزآبادي، القاموس المحيط، (خال/995). [↑](#footnote-ref-234)
235. () الفارابي، ديوان الأدب, 2 /139ـ140. [↑](#footnote-ref-235)
236. () الفيروزآبادي، مرجع سابق،( سود/290). [↑](#footnote-ref-236)
237. () ينظر: الرضي، شرح الشافية, 1/152. [↑](#footnote-ref-237)
238. () الفيروزآبادي، القاموس المحيط,( قسط/681). [↑](#footnote-ref-238)
239. () سورة القلم، الآية:6. [↑](#footnote-ref-239)
240. () ينظر: الرضي،شرح الشافية،1/175. [↑](#footnote-ref-240)
241. () سورة الذاريات، الآية : 13. [↑](#footnote-ref-241)
242. () الفيروزآبادي، مرجع سابق,( فتن/1220). [↑](#footnote-ref-242)
243. () سيبويه، الكتاب، 4/47. [↑](#footnote-ref-243)
244. () المرجع السابق، 4/46. [↑](#footnote-ref-244)
245. () ابن جني، المنصف، 2/10. [↑](#footnote-ref-245)
246. () ابن جني، المنصف، 2/9. [↑](#footnote-ref-246)
247. () المرجع السابق، 2/11. [↑](#footnote-ref-247)
248. () الفيروزآبادي، القاموس المحيط،( بات /148). [↑](#footnote-ref-248)
249. () المرجع السابق،( صار/427). [↑](#footnote-ref-249)
250. () المرجع السابق،( ذاع/718). [↑](#footnote-ref-250)
251. () الفيروزآبادي، القاموس المحيط،( زال/1011). [↑](#footnote-ref-251)
252. () المرجع السابق،( قال/1051). [↑](#footnote-ref-252)
253. () المرجع السابق،( دام/1108). [↑](#footnote-ref-253)
254. () المرجع السابق،( شاخ/254). [↑](#footnote-ref-254)
255. () المرجع السابق،( عاش/599). [↑](#footnote-ref-255)
256. () ينظر:سيبويه،الكتاب،4/365ـ366. [↑](#footnote-ref-256)
257. () ينظر: ابن جني، المنصف، 2/10. [↑](#footnote-ref-257)
258. () ينظر المرجع السابق، والرضي،شرح الشافية، 3/154ـ155. [↑](#footnote-ref-258)
259. () ينظر ابن جني، المنصف، 2/11. [↑](#footnote-ref-259)
260. () المرجع السابق، 2/14. [↑](#footnote-ref-260)
261. () الفيروزآبادي، القاموس المحيط،( بكى/1263). [↑](#footnote-ref-261)
262. () المرجع السابق،( سرى/1292). [↑](#footnote-ref-262)
263. () المرجع السابق،( هدى/1345). [↑](#footnote-ref-263)
264. () سيبويه، الكتاب: 4/46. [↑](#footnote-ref-264)
265. () ينظر:الفيروزآبادي، القاموس المحيط، المواضع التالية، (قتت/157)، (حثث/ 167)، (ردد/ 284)،(دسس/545)، (خصص/617)،(دلل/1000) [↑](#footnote-ref-265)
266. () سيبويه، الكتاب، 4/92ـ93. [↑](#footnote-ref-266)
267. () ابن فارس، المقاييس، 2/106 [↑](#footnote-ref-267)
268. () محمود عمر الزمخشري، ربيع الأبرار ونصوص الأخبار، تحقيق: عبد الأمير مهنا (بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات،1992م)، 2/66، ومجد الدين أبو السعادات بن محمد الجزري ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر الزاوي، ومحمود الطناحي،(بيروت:المكتبة العلمية )،1/444. [↑](#footnote-ref-268)
269. () ابن منظور، لسان العرب، (حمل)11 /175 [↑](#footnote-ref-269)
270. () المرجع السابق، (أصل)11/80 [↑](#footnote-ref-270)
271. () ينظر: أبو الفتح عثمان ابن جني، التصريف الملوكي، تحقيق: محمد سعيد النعسان الحموي،(مصر:شركة التمدن الصناعية )، 5ـ6 [↑](#footnote-ref-271)
272. () ابن مالك، الألفية، 60. [↑](#footnote-ref-272)
273. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط، (زيل/ 1012) [↑](#footnote-ref-273)
274. () ينظر: الخليل، العين، 1/ 48ـ49. [↑](#footnote-ref-274)
275. () أبو جعفر أحمد بن يوسف الفهري اللَّبْليّ، بغية الآمال في معرفة النطق بجميع مستقبلات الأفعال، تحقيق: سليمان العايد، (مكة المكرمة: معهد اللغة العربية، جامعة أم القرى، 1991م)، 81، ومسعود بن عمر التفتازاني، شرح مختصر التصريف العزيّ، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، (الكويت:ذات السلاسل للطباعة والنشر، 1983م)، 105 [↑](#footnote-ref-275)
276. () الرضي، شرح الشافية، 3/68، [↑](#footnote-ref-276)
277. () ابن السكيت، إصلاح المنطق، 104 [↑](#footnote-ref-277)
278. () المرجع السابق، 107 [↑](#footnote-ref-278)
279. () المرجع السابق، 139 [↑](#footnote-ref-279)
280. () ابن قتيبة، أدب الكاتب، 379. [↑](#footnote-ref-280)
281. () ينظر: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، الإبدال والمعاقبة والنظائر، تحقيق: عز الدين التنوخي، (دمشق: مطبوعات المجمع العلمي، 1962م)، 20. [↑](#footnote-ref-281)
282. () ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، 1/14. [↑](#footnote-ref-282)
283. () سيبويه، الكتاب، 4/432. [↑](#footnote-ref-283)
284. () عضيمة،المغني، 47. [↑](#footnote-ref-284)
285. () أبو الفتح عثمان ابن جني، المقتضب في اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين،(دمشق: دار ابن كثير،1988م)، 24. [↑](#footnote-ref-285)
286. () ابن جني، سر الصناعة، 2/599. [↑](#footnote-ref-286)
287. () ابن جني، المنصف، 1/264. [↑](#footnote-ref-287)
288. () الفيروزآبادي، القاموس المحيط، (طاح/232). [↑](#footnote-ref-288)
289. () المرجع السابق ، (فاح/234). [↑](#footnote-ref-289)
290. () المرجع السابق، (لوط/686). [↑](#footnote-ref-290)
291. () ابن السكيت، إصلاح المنطق، 106. [↑](#footnote-ref-291)
292. () ينظر:ابن سيده، المحكم، 9/181. [↑](#footnote-ref-292)
293. () ابن جني، المنصف، 3/55 [↑](#footnote-ref-293)
294. () الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ، (حاك/937). [↑](#footnote-ref-294)
295. () المرجع السابق ، (حيك/938). [↑](#footnote-ref-295)
296. () ينظر: عضيمة، المغني، 188ـ189 [↑](#footnote-ref-296)
297. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط، (كاء/51). [↑](#footnote-ref-297)
298. () أحمد فارس الشدياق، الجاسوس على القاموس،(مطبعة الجوائب،1299هـ)، 287. [↑](#footnote-ref-298)
299. () ينظر: الرضي، شرح الشافية، 1/118، وعضيمة، المغني، 147. [↑](#footnote-ref-299)
300. () ينظر:عضيمة، مرجع سابق، 153. [↑](#footnote-ref-300)
301. () ينظر:المرجع السابق، 148ـ153. [↑](#footnote-ref-301)
302. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط، (عاف/840). [↑](#footnote-ref-302)
303. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط ، 27. [↑](#footnote-ref-303)
304. () المرجع السابق ، (جبا/1268). [↑](#footnote-ref-304)
305. () المرجع السابق،(حثا/1272). [↑](#footnote-ref-305)
306. ()الفيروز آبادي، القاموس المحيط ،(أثا/1258). [↑](#footnote-ref-306)
307. () ابن منظور، لسان العرب، (أثا)، 14/19. [↑](#footnote-ref-307)
308. () الفيروز آبادي، مرجع سابق، (بقو/1263). [↑](#footnote-ref-308)
309. () المرجع سابق ،(بقي/1236). [↑](#footnote-ref-309)
310. () ابن منظور، لسان العرب، 14 /82. [↑](#footnote-ref-310)
311. () ينظر: الفيروز آبادي، مرجع سابق، (حجا/1272ـ1273). [↑](#footnote-ref-311)
312. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط ، (صاخ/255). [↑](#footnote-ref-312)
313. (2) الزبيدي، تاج العروس،19/220. [↑](#footnote-ref-313)
314. (3) الفيروز آبادي، مرجع سابق، (بنى/1264). [↑](#footnote-ref-314)
315. () المرجع السابق، (قود/313). [↑](#footnote-ref-315)
316. () المرجع السابق،(قيد/313). [↑](#footnote-ref-316)
317. () المرجع السابق، (شجو/1298ـ1299). [↑](#footnote-ref-317)
318. () الزبيدي، تاج العروس،19/561ـ562. [↑](#footnote-ref-318)
319. () ينظر ابن فارس، مقاييس اللغة، 2/335. [↑](#footnote-ref-319)
320. () ابن منظور، لسان العرب،(دخل) 11 /243. [↑](#footnote-ref-320)
321. () ينظر ص297من هذا البحث. [↑](#footnote-ref-321)
322. () الصاعدي، تداخل الأصول اللغوية، 1/39. [↑](#footnote-ref-322)
323. () ابن جني، الخصائص، 2/44-55. [↑](#footnote-ref-323)
324. () المرجع السابق، 2/44. [↑](#footnote-ref-324)
325. () ابن جني، الخصائص، 2/44. [↑](#footnote-ref-325)
326. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط، (صدد/292). [↑](#footnote-ref-326)
327. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط، (صدي/1302) [↑](#footnote-ref-327)
328. () سورة: الأنفال، الآية: 35 [↑](#footnote-ref-328)
329. () ابن منظور، اللسان، (صدد) 3/246 [↑](#footnote-ref-329)
330. () ينظر: ابن فارس، المقاييس 3/282 [↑](#footnote-ref-330)
331. () المرجع السابق. [↑](#footnote-ref-331)
332. () سورة: الأنفال، الآية: 35 [↑](#footnote-ref-332)
333. () ابن فارس، مرجع السابق، 3/340-341 [↑](#footnote-ref-333)
334. () ابن فارس، المقاييس، 3/340-341. [↑](#footnote-ref-334)
335. () ينظر: سيبويه، الكتاب، 4/ 79، والرضي، شرح الشافية، 1/164ـ165، وأبو حيان، ارتشاف الضرب،2/498. [↑](#footnote-ref-335)
336. () ابن منظور، لسان العرب،(صدد) 3/247 [↑](#footnote-ref-336)
337. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط، (ضرر/428). [↑](#footnote-ref-337)
338. () محمد بن سهل بن السراج، الأصول، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط3 (بيروت:الرسالة، 1996م)، 3/435. [↑](#footnote-ref-338)
339. () أبو سعيد الحسن بن عبدالله السيرافي، ما يحتمل الشعر من الضرورة، تحقيق: عوض حمد القوزي، ط2(1991م)، 34ـ35. [↑](#footnote-ref-339)
340. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط، (فكك/ 950) [↑](#footnote-ref-340)
341. () البيت لرؤبة بن العجاج،من قصيدة يمدح الحكم بن عبد الملك بن بشر بن مروان، وشطره الثاني:

 هَمٌّ إذا لَمْ يُعْدِهِ هَمٌّ فَتَكْ.

 مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج،اعتنى به: وليم بن الورد البروسيّ،(الكويت: دار قتيبة للطباعة )،117. [↑](#footnote-ref-341)
342. () ابن جني، المنصف، 2/307 [↑](#footnote-ref-342)
343. () المرجع السابق، 2/308 [↑](#footnote-ref-343)
344. () ابن جني، مرجع سابق، 2/310 [↑](#footnote-ref-344)
345. () الزبيدي، تاج العروس،13/625ـ626 [↑](#footnote-ref-345)
346. () ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/ 746ـ749. [↑](#footnote-ref-346)
347. () ابن سيده، المخصص، 5/111. [↑](#footnote-ref-347)
348. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط، (غني/1319). [↑](#footnote-ref-348)
349. ()البيت من الوافر،ولم يعرف قائله، ينظر: ابن ولاد، المقصور والممدود،131، الفراء، المقصور والممدود، 44ـ45،وابن سيده،المخصص،5/136. [↑](#footnote-ref-349)
350. () الفراء، المقصور والممدود، 44ـ45. [↑](#footnote-ref-350)
351. () ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف، 2/750. [↑](#footnote-ref-351)
352. () ابن فارس، مقاييس اللغة، 5/239. [↑](#footnote-ref-352)
353. () المرجع السابق. [↑](#footnote-ref-353)
354. () ينظر: الفيروزآبادي، القاموس المحيط، (لحن/1230). [↑](#footnote-ref-354)
355. () مطر، لحن العامة، 19. [↑](#footnote-ref-355)
356. ( (ينظر: ابن السكيت؛ إصلاح المنطق، 222. [↑](#footnote-ref-356)
357. () ينظر: الفيروز آبادي، القاموس المحيط، (لقي/1331). [↑](#footnote-ref-357)
358. () المرجع السابق، (فخر/ 455). [↑](#footnote-ref-358)
359. () الزبيدي، تاج العروس،7/341 [↑](#footnote-ref-359)
360. () الزبيدي، تاج العروس،7/341 . [↑](#footnote-ref-360)
361. () ينظر: عبد السلام هارون، تحقيق النصوص ونشرها، ط7 (القاهرة: مكتبة الخانجي،1998م)، 67. [↑](#footnote-ref-361)
362. () أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تحقيق: عبدالله الرحيلي،ط2(المدينة المنورة،2008م)، 115.. [↑](#footnote-ref-362)
363. [↑](#footnote-ref-363)
364. (3) ينظر: عبد السلام هارون، مرجع سابق،65ـ 66. [↑](#footnote-ref-364)
365. (4) الفيروزآبادي،القاموس المحيط,(حرف/800).

(5) المرجع السابق،(صحف/826). [↑](#footnote-ref-365)
366. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط،(زيد/ 286). [↑](#footnote-ref-366)
367. () ينظر: الجوهري،الصحاح،3/42 [↑](#footnote-ref-367)
368. () الزبيدي، تاج العروس، 4/482. [↑](#footnote-ref-368)
369. () المرجع السابق، (هلك/958). [↑](#footnote-ref-369)
370. () الزبيدي، مرجع سابق،13/670. [↑](#footnote-ref-370)
371. () ابن منظور، لسان العرب، (وهم)، 12/643ـ644. [↑](#footnote-ref-371)
372. () ينظر: سيبويه، الكتاب، 4/356، وابن جني، الخصائص، 3/279. [↑](#footnote-ref-372)
373. () ينظر: الفيروز آبادي، القاموس المحيط،(أمر/344).(طول/1027)،(غفل/1039)(أدم/1075) [↑](#footnote-ref-373)
374. () المرجع السابق، (خوف/809) [↑](#footnote-ref-374)
375. () ينظر: الجوهري، الصحاح، 5/44. [↑](#footnote-ref-375)
376. () ينظر: ابن سيده، المحكم،5/184ـ185. [↑](#footnote-ref-376)
377. () سورة: الأعراف، الآية:205 [↑](#footnote-ref-377)
378. () البيت من المتقارب ، وهو في ديوان الهذليين، ط2 (القاهرة: دار الكتب المصرية، 1995م)،2/74. [↑](#footnote-ref-378)
379. () الزبيدي، تاج العروس،12/205. [↑](#footnote-ref-379)
380. () الفيروز آبادي، القاموس المحيط، (أمر/344). [↑](#footnote-ref-380)
381. () الجوهري، الصحاح، 3/141. [↑](#footnote-ref-381)
382. () مسند الإمام أحمد بن حنبل، (دار إحياء التراث العربي،1993م )،1/260. [↑](#footnote-ref-382)
383. () الزبيدي، تاج العروس، 6/ 32. [↑](#footnote-ref-383)